عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

انعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية

(2015 – 2008)

عالية أنيس محمد ياسين

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1438 هـ - 2017 م

انعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية

(2008 – 2015)

إعداد:

عالية أنيس محمد ياسين

بكالوريوس فنون جميلة، جامعة القدس/ فلسطين

المشرف: د. معتصم الناصر

قُدّمت هذه الدّراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الآسيوية/ معهد الدراسات الإقليمية/ الدراسات العليا/ جامعة القدس

1438 هـ - 2017 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية/ برنامج الماجستير في الدراسات الإقليمية

الدراسات الآسيوية

إجازة الرسالة

انعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية

2008 – 2015

اسم الطالب: عالية أنيس محمد ياسين

الرقم الجامعي: 21420348

المشرف: د. معتصم الناصر

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 05/ 11 /2017 من قبل أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. معتصم الناصر التوقيع.....

2- ممتحناً داخلياً: د. زياد عياد التوقيع.....

3- ممتحناً خارجياً: د. احمد أبو دية التوقيع.....

القدس – فلسطين

1438هـ - 2017م

الإهداء

لوالدي : برًا وإحسانًا لهما كما ربياني صغيرا
لإخوتي : سندًا وحنانًا
إلى القدس عاصمة وجامعة
إلى فلسطين كلّ فلسطين إلى شهدائها وأسراها

إقرار

أُقِرُّ أنا مُقدِّم الرسالة أنّ هذا البحث قُدِّم لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنّ ما احتوته هذه الرسالة هو نتيجة لأبحاثي الخاصة ــ باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، هذه الرسالة، أو أيّ جزء منها لم يقدم لنيل أيّ درجة عليا في جامعة أخرى.

الاسم: عالية أنيس محمد ياسين

التوقيع:

التاريخ: 05 / 11 /2017م.

الشكر والتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وصَلِّ اللهم على خاتم الرسل، من لا نبيّ بعده، ولله الشكر أولا وأخيرا، على حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما أعانني به لإنجاز هذا العمل، وأتقدم بشكري لكل من:

- الدكتور معتصم الناصر، الذي أشرف على هذه الدراسة، ولما كان لإرشاداته ونصحه أثر في إنجاز هذه الدراسة.
- جامعة القدس بطواقمها الإدارية والأكاديميّة، وكلية الآداب ودائرة العلوم السياسية.
- السادة الأكاديميون الأفاضل الذين تفضلوا ممتحنين لهذه الرسالة.
- زملائي وزميلاتي الأعزاء في تخصص العلوم السياسية.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة انعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية في الفترة (2008 – 2015)، والتعرف إلى أبرز العلاقات التركية الإسرائيلية على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتسليط الضوء على المواقف التي اتخذتها تركيا تجاه القضية الفلسطينية.

وعليه حاولت الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما انعكاس العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية خلال الفترة (2008 – 2015).

ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي، وتناولت مجموعة من المواضيع، حيث تمّ في الفصل الأول عرض مقدمة عامة عن موضوع الدراسة وأهميتها، ثمّ توضيح المبررات والمشكلة البحثية، وأسئلة الدراسة وفرضياتها التي سيتم التحقق من صحتها، كذلك الأهداف التي سعت الدراسة إلى تحقيقها، ثم المنهجية التي اتبعتها الدراسة، وفي الفصل الثاني: تناولت الدراسة مفهومي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، والمواقف السياسية الخارجية للدولة والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، أما الفصل الثالث فقد تناول نشأة العلاقات التركية الإسرائيلية بنبذة تاريخية، ثم العلاقات والاتفاقيات السياسية بين البلدين، كذلك مستوى العلاقات والاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية بينهما، ثم المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية على المستويين الإقليمي والدولي، أمّا الفصل الخامس فقد خُصّص لرصد أثر المواقف التركية على القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود بعض من القضايا التي تؤثر سلباً على طبيعة العلاقات وشكلها بين البلدين تركيا وإسرائيل، لكنها لا تؤثر على مجمل العلاقات بينهما، مثل قضية دعم إسرائيل لحزب العمال الكردستاني، والعلاقات التركية السورية، أمّا بشأن انعكاس العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، فقد تبيّن أنّ الدور التركي يتأثر بمجموعة من القضايا المحلية والإقليمية مما يجعلها تتخذ موقفاً إيجابياً من القضية الفلسطينية، مثل اتباع سياسة الانفتاح على العالم، والبحث التركي عن الاستقرار في المنطقة وتقوية وتفعيل العلاقات مع الدول العربية، ثم اتباع النظام الديمقراطي في نظام الحكم والروابط الدينية بين الشعب التركي وباقي الشعوب العربية.

وترى الدراسة أنّ هذه القضايا والمحددات لم تعمل على تفعيل الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية بصورة تؤثر على الأمور الثابتة والمتفق عليها بين إسرائيل وتركيا، كالعلاقات الاقتصادية والعسكرية، وما يتبع ذلك من علاقات، لذا تستنتج الدراسة أن ما دفع تركيا إلى تتبع سياسة الموازنة في علاقتها مع إسرائيل وفي مواقفها تجاه القضية الفلسطينية الحفاظ على مكانتها إقليمياً ودولياً، وتستنتج الدراسة أيضاً أنّ سعي تركيا للحفاظ على مكانتها أمام الاتحاد الأوروبي وكسب القدر المستطاع منه سياسياً واقتصادياً، وأمام الولايات المتحدة، يسير بالتوازي مع الحفاظ على مكانتها أمام الدول العربية.

The implications of the Turkish-Israeli relations towards the Palestinian case from 2008 until 2017

Prepared by: Alya Anees Mohammad Yasein

Supervisor: Dr. Mo'tasem AL-Naser

Abstract:

This study aims to analyise the implications of the Turkish-Israeli relations towards the Palestinian case from 2008 until 2015. The study will also identify the most prominent Turkish-Israeli relations from a political, economical and military levels, in addition, it will highlight the positions taken by Turkey towards the Palestinian case. Therefore, the study attempts to identify the implications of the Turkish-Israeli relations on the Palestinian issue throughout the period 2008 till now.

The study uses the historical analytical approach, and deals with a set of topics. For example, in the second chapter the study deals with the concepts of international relations and foreign policy, it will deeply analyse the foreign political **stances** of the state and the factors influencing foreign policy. In addition, the third chapter deals with the emergence of Turkish-Israeli relations through the historical context, and will state the level of relations and political agreements between the two countries. It will also examine the level of relations, economic and military agreements between Israel and Turkey, and will also focus on the Turkish **stances** on the Palestinian issue at the regional and international levels. The last chapter summerizes the impact of the Turkish **stances** on the Palestinian issue regionally and internationally.

The study argues that there are some issues which negatively effect on the nature of relations between the two countries, but they do not effect the overall Turkish-Israeli relations, such as the issue of Israel's support for the PKK and Turkish-Syrian relations. The role of Turkey has been determined by a range of local and regional issues which forces it to take a positive stance on the Palestinian issue, such as following the policy of opening up to the world and the Turkish search for stability in the region through Strengthening and activating relations with the Arab countries. Turkey also was forced to follow the democratic system in the regimeand religious ties between Turkish people and the rest of the Arab world.

The study argues that these issues and determinants affected the Turkish role towards the Palestinian issue. The Turkish role was mostly negative to avoide affecting its own stablity; this for instance led to an agreement upon matters between Israel and Turkey, for example, the economical, military relations and the subsequent relations. Therefore, the study concludes that what prompts Turkey to follow the balanced policy in its relationship with Israel and its stances towards the palestinian case, is to maintain the Turkish position regionally and internationally. In addition, to highlight the Turkish value in front of the European Union which will enable Turky to gain as much as possible on the political and economical level. Moreover, the passive attitude towrds the Palestinian case will also be highly evaluated by the United States.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- أهمية الدراسة
- مبررات الدراسة
- مشكلة الدراسة
- أسئلة الدراسة
- فرضيات الدراسة
- أهداف الدراسة
- منهجية الدراسة
- حدود الدراسة
- محتويات الدراسة

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

ترتبط إسرائيل مع تركيا بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية، فقد نشأت العلاقات التركية الإسرائيلية كعلاقة بين دولتين ذوات سيادة منذ العام 1948، وذلك بعد الإعلان عن قيام إسرائيل واحتلال مناطق من فلسطين، حيث كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل، وتحديداً في 28 آذار 1949، أي بعد أقل من سنة تقريباً على قيامها، وكانت أول دولة إسلامية تقوم بذلك، ثم عيّنت في السنة نفسها قنصلاً إسرائيلياً عاماً في أنقرة، وسمحت تركيا بهجرة 34 ألفاً من اليهود الأتراك إلى إسرائيل استجابة لرغبة المنظمة الصهيونية، ولم تمانع تركيا في أن يظلوا محتفظين بجنسيتهم التركية، مما يسمح لهم بكافة الحقوق في تركيا. (الظاهر، 2005، ص 7)

وفي سنة 1958، وقع ديفيد بن غوريون رئيس وزرء إسرائيل وعدنان مندريس رئيس وزراء تركيا، اتفاقية تعاون ضد التطرف ونفوذ الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط. وفي 1986 عينت الحكومة التركية سفيراً كقائم بالأعمال في تل أبيب. وفي 1991 تبادلت الحكومتان السفراء، وفي فبراير 1996 وقعت حكومتا تركيا وإسرائيل اتفاقيات تعاون عسكري. وقد وقع رئيس الأركان التركي جفيق بير على تشكيل مجموعة أبحاث استراتيجية مشتركة، ومناورات مشتركة، منها تدريب عروس البحر المعتمد عليها، وهي تدريبات بحرية بدأت في يناير 1998 والعملية أورتشارد للقوات الجوية، كما يوجد مستشارون عسكريون إسرائيليون في القوات المسلحة التركية. وتشتري جمهورية تركيا من إسرائيل العديد من الأسلحة، وكذلك تقوم إسرائيل بتحديث دبابات وطائرات تركية. ومنذ 1 يناير 2000، أصبحت اتفاقية التجارة الحرة الإسرائيلية التركية سارية المفعول. (النعيمي، 2008، ص 47 – 48)

من مجمل هذه الاتفاقيات، والعلاقات التاريخية الطويلة بين البلدين، ترتبط الدولتين بعلاقات قوية، وهذه العلاقات تتأثر بالمواقف السياسية لكلا الدولتين، ولا سيما تطورات القضية الفلسطينية،

على سبيل المثال الموقف التركي من الحروب العربية الإسرائيلية منذ حرب 1967 وحتى حرب 2014 على قطاع غزة، حيث شهدت هذه العلاقات توتراً على المستوى السياسي، ورغم هذا التوتر تحافظ البلدين على مستوى معين من العلاقات، وذلك للحفاظ على المصالح المشتركة بينهما. وبقراءة موجزة للمواقف التركية من مجمل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي عامة، ومن القضية الفلسطينية خاصة، نرى أن تركيا كانت أول دولة إسلامية تعترف بدولة إسرائيل عام 1949، وكانت الأسبق أيضا في إقامة علاقات دبلوماسية معها، وهذا يدل على وجود توازن في الموقف التركي من القضايا الكلية للصراع، فرغم الاعتراف التركي بإسرائيل سنة 1949، رفضت العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ثم رفضت نتائج حرب يونيو 1967، وأيدت الموقف العربي رغم الخلافات التي كانت مع العرب حينها، وكانت أشد رفضا لضم إسرائيل للقدس سنة 1967 أو الاعتراف بها كعاصمة موحدة سنة 1980، كما رفضت أن تكون جسرا للمساعدات العسكرية الأمريكية لمساعدة إسرائيل في حرب أكتوبر 1973. (أغلو، 2010، ص 88)

إن هذا التوازن الذي تعمد تركيا على استخدامه، والمواقف السياسية التي تتخذها، سواء لصالح القضية الفلسطينية، أم لصالح إسرائيل، تتبع لقوة العلاقات بين البلدين، وينعكس ذلك على القضية الفلسطينية، حيث وقفت تركيا إلى جانب القضية الفلسطينية أحياناً عدة، وبالوقت نفسه حافظت على علاقاتها مع إسرائيل بناء على ما تقضيه مصالحها، لذا لا بد أن يكون لهذه العلاقات انعكاسات مختلفة على القضية الفلسطينية، سواء كانت إيجابية أم سلبية. وبهذا يتلخص الهدف الرئيس من هذه الدراسة، وهو الكشف عن أثر وانعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية منذ عام 2008 حتى 2015.

أهمية الدراسة:

إن القضية الفلسطينية والمؤثرات السياسية الخارجية فيها، خاصة من دولة محورية في الشرق الأوسط كتركيا، هي من المواضيع التي تخص كل فلسطيني. إضافة إلى ذلك توضح هذه الدراسة المواقف السياسية الخارجية التركية المؤيدة والداعمة للقضية الفلسطينية، وهذا من الأهمية العامة للدراسة.

أما من الناحية العلمية، تعمل هذه الدراسة على بيان العلاقات التاريخية بين تركيا وإسرائيل، وتبيّن تأثير المواقف السياسية التركية على القضية الفلسطينية من الناحية السياسية.

ومن الناحية العملية توضح هذه الدراسة لدارسي العلوم السياسية خاصة أبرز المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية، مما يفتح المجال أمامهم لإعداد دراسات بأبعادٍ سياسية واقتصادية أخرى.

مبررات الدراسة:

ترتبط تركيا مع إسرائيل بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية، كذلك تربتط تركيا مع العالم العربي تاريخياً وثقافيا واقتصادياً وسياسياً، وتؤدي تركيا دوراً سياسياً هاماً على الصعيدين الإقليمي والدولي، الأمر الذي يجعل من اتخاذ تركيا أي موقف لصالح العرب في الصراع العربي الإسرائيلي عامة، وفي القضية الفلسطينية خاصة، يترك انعكاسات على القضية، لذا أجريت هذه الدراسة للمبررات الآتية:

- محاولة لتقصي المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية، وقراءة موجزة لما ينتج عن السياسة التركية في المنطقة على القضية الفلسطينية.
- الإطلاع على المحددات السياسية التي تحدد الدور التركي في إطار سياسي معين، والإطلاع على المكاسب السياسية التي تجنيها تركيا نتيجة لمواقفها المختلفة.

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى معالجة قضية انعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، حيث يربط البلدين علاقات اقتصادية وعسكرية وسياسية، وتسعى كل دولة منهما إلى تحقيق مصالحها، ومن هنا كانت الحاجة لدراسة هذه العلاقات من خلال الإجابة على السؤال الرئيس للدارسة: ما انعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين 2008 حتى 2015؟

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس: ما انعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية خلال الفترة 2008 – 2015؟

الأسئلة الفرعية:

1) ما أهم العلاقات التركية الإسرائيلية على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية؟
2) ما المواقف الإيجابية التي اتخذتها تركيا تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 2008 – 2015؟
3) كيف توازن تركيا بين علاقاتها مع إسرائيل ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية؟

فرضيات الدراسة:

1) ينعكس التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية بصورة إيجابية على القضية الفلسطينية.
2) إنّ سعي تركيا لأخذ مكانة متقدمة على المستوى الدولي يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر ميلاً نحو الجانب الفلسطيني.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس: معرفة انعكاسات العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية خلال الفترة 2008 – 2015.

الأهداف الفرعية:

1) التعرف إلى العلاقات التركية الإسرائيلية على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية.
2) تسليط الضوء على المواقف التي اتخذتها تركيا تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة 2008 2015.
3) معرفة كيف توازن تركيا بين علاقاتها مع إسرائيل ومواقفها تجاه القضية الفلسطينية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، حيث تناول العلاقات التركية الإسرائيلية خلال الفترة الواقعة بين (2008 – 2015) بالرجوع إلى المصادر والمراجع المكتبية، والدراسات والمقالات المنشورة، التي تناولت هذه العلاقات، ومن ثم تحليلها وتحليل السياسية الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية والمواقف الداعمة لها.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الجمهورية التركية وفلسطين وإسرائيل.

الحدود الزمنية: خلال الفترة 2008 – 2015، حيث شهدت هذه الفترة تطوراً في الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية.

الحدود الموضوعية: أثر العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية.

فرضية الدراسة: شهدت الفترة 2008 – 2015 تغيرات وتحديات عدّة في العلاقات التركية الإسرائيلية، مما أثر بشكل إيجابي على القضية الفلسطينية.

محتويات الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من أربعة فصول وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة:

ويتضمن مقدمة عامة عن موضوع الدراسة ثم أهميته، والمشكلة البحثية، كذلك تضمن هذا الفصل مجموعة من الأسئلة والأهداف والفرضيات للإجابة عنها وتحقيقها، ويعرض هذا الفصل منهجية الدراسة وحدودها.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوما العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

يتناول هذا المبحث مفهوم العلاقات الدولية، ثم مفهوم السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: المواقف السياسية الخارجية للدولة، يتناول هذا المبحث تعريف المواقف السياسية الخارجية، والأسباب التي تدعو الدول إلى اتخاذ مواقف معينة، وأهداف هذه المواقف.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، حيث يتضمن هذا المبحث العوامل الداخلية والعوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة: يستعرض هذا المبحث أهم الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع مشابهة لموضوع الدراسة ومن ثم التعقيب عليها.

الفصل الثالث: نشأة العلاقات التركية الإسرائيلية، وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: نبذة تاريخية حول العلاقات التركية الإسرائيلية، حيث يتضمن هذا المبحث نبذة تاريخية عن نشوء العلاقات التركية الإسرائيلية، ثم مراحل هذه العلاقات بما تتضمنه من دوافع إسرائيلية ودوافع تركية لتقوية هذه العلاقات وتحسينها.

المبحث الثاني: مستوى العلاقات والاتفاقيات السياسية بين إسرائيل وتركيا، يتناول هذه المبحث مستويات العلاقات التركية من الجانب السياسي، وذلك باستعرض لأهم الاتفاقيات السياسية التي أبرمت بين البلدين وحسّنت من هذه العلاقات.

المبحث الثالث: مستوى العلاقات والاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية بين إسرائيل وتركيا، حيث يستعرض هذا المبحث أبرز وأهم الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية التي عُقدت بين البلدين وساهمت في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، ثم الاتفاقيات العسكرية التي أسهمت في زيادة حجم التعاون العسكري مادياً ومعلوماتياً واستخباراتياً.

الفصل الرابع: المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية:

المبحث الأول: المواقف السياسية التركية تجاه القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي: تناول هذا المبحث بشيء من التفصيل المحددات السياسية على المستوى الإقليمي والدولي والاجتماعي التي تفرض على تركيا القيام بخطوات معينة ومحددة تجاه القضية الفلسطينية، ثم يعرض هذا الفصل دور تركيا إقليمياً في القضية الفلسطينية.

أمّا المبحث الثاني: أثر المواقف السياسية التركية تجاه إسرائيل على القضية الفلسطينية إقليمياً، وتناول أيضاً دواعي وأسباب المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية الإيجابية والسلبية، ثم أثر هذه السياسة التركية على القضية الفلسطينية والنتائج التي نتجت عن هذه المواقف.

المبحث الثالث: تمّ تخصيص هذا المبحث لتناول دور تركيا في القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، من حيث القرارات الدولية والأممية، وموقف تركيا من هذه القرارات، وكيف ساهمت فيها، والمحددات الدولية التي لها دور فعال في اتخاذ تركيا لقرارات على المستوى الدولي.

المبحث الرابع: أثر المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، وقد تضمن أيضاً أثر رعاية تركيا لمفاوضات سياسية كنتيجة لبروز إطار إقليمي تركي لأخذ مكانة على المستوى الدولي مع أخذها بعين الاعتبار التقارب مع العالم العربي.

وأخيراً الخاتمة التي تضمنتْ أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

- المبحث الأول: مفهوما العلاقات الدولية والسياسة الخارجية
  - المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية
  - المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية
- المبحث الثاني: المواقف السياسية الخارجية للدولة
- المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية
  - المطلب الأول: العوامل الداخلية
  - المطلب الثاني: العوامل الخارجية
- المبحث الرابع: الدراسات السابقة والتعقيب عليها
  - المطلب الأول: الدراسات السابقة
  - المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة:

المبحث الأول: مفهوما العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية:

إنّ العلاقات الدولية كمفهوم سياسي متداول بين العامة يعني العلاقات بين الدول المعنية بسبب الظواهر والأحداث التي تتبادل عن طريق الدول المواقف والأفكار والآراء والعلاقات التجارية، على سبيل المثال التعاون الدولي والتعاون الإقليمي، أو حجم وتذبذب التجارة بين الدول، وعلاقات الدول الأوروبية بالدول العربية وإسرائيل وما فيها من تناقضات ونزاعات. كذلك تأخذ العلاقات الدولية شكل النزاعات والحروب، طالما يوجد ارتباط بين هذه الظواهر والأحداث وبين العلاقات السياسية والدولية.

يعني هذا أن تعريف العلاقات الدولية يعتمد أولا على تعريف السياسة، إذ لا نستطيع فهم العلاقات الدولية دون فهم طبيعة السياسة بين الدول، إضافة إلى ذلك يعتبر العمل السياسي بعداً متميزاً في العلاقات الدولية بين الدول مقارنة مع أبعاد أخرى كالتجارة والتبادل الثقافي، ولا يمكن تحجيمه في أي مجال آخر كالمجال الاقتصادي أو السيكولوجي، أي أن هذا العامل السياسي متواجد في كل الظواهر والمجالات المتعددة من نشاط الإنسان والدول. (أبو عيشة، 1999، ص 29)

أما المفكر الفرنسي مارسيل ميرل فيرى أن العلاقات الدولية مرت بمراحل مختلفة وقسمها إلى مرحلتين رئيستين يفصل بينهما القرن السادس عشر، فالمرحلة الأولى كانت الأحداث الدولية تقع في فضاءات جغرافية شبه منعزلة (البحر الأبيض المتوسط، أسيا، أمريكا اللاتينية، إفريقيا، أوروبا) تكاد تكون الاتصالات بينهما محدودة ولا تتعدى علاقات الحرب، والبروتوكول الدبلوماسي، أما المرحلة الثانية، فكانت انطلاقا من القرن السادس عشر، وتميزت العلاقات الدولية بالشمولية والاستمرارية و التنوع، ذلك بسبب الاكتشافات الكبرى والتوسع الأوروبي، ثم أثر تصفية الاستعمار، وامتدت العلاقات الدولية لتشمل كل أنحاء المعمورة ، فقد أصبحت السياسة الدولية أو

العلاقات الدولية هي عمليات التفاعل بين دولتين أو أكثر على الصفة الحكومية لهذا التفاعل. (سليم، 2004، ص 4)

تعريفات العلاقات الدولية:

تمّ تعريف العلاقات الدولية بطرق عديدة ومن أبعاد مختلفة، بناء على تشعب العلاقات الدولية وترابطها وكثرة مجالاتها، ومن أبرز هذه التعريفات:

- العلم الذي يهتم بدراسة طبيعة وإدارة العلاقات والجماعات العاملة في ميدان تنافس خاص ضمن إطار من الفوضى، ويهتم بطبيعة التفاعلات بينهم والعوامل المتغيرة المؤثرة في هذا التفاعل. (توفيق، 2000، ص 16)
- التدفقات التي تعبر الحدود، أو حتى تتطلع نحو عبورها، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية. وتشمل التدفقات بالطبع العلاقات بين حكومات هذه الدول، ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات: الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب.... الخ، ولكنها تشمل أيضا وفي الوقت نفسه تدفقات من طبيعة أخرى- اقتصادية، أيديولوجية، سكانية، رياضية، ثقافية، سياحية وغيرها. (توفيق، 2000، ص 12)

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية وتعريفها:

لقد تعددت تعريفات السياسة الخارجية، وذلك نتيجة لأهمية هذا الموضوع في العلاقات الدولية وللتحديات التي تطرأ على مجرياته التاريخية وأبرز هذه التعريفات ما يأتي:

- **تعريف عام:** تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول، حيث إن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلزم تنفيذ هذا الالتزام، والالتزام الخارجي هو كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم تنفيذه استعمال القوة وتلك القوة تتضمن الجيش، والمواد الأولية، والروح المعنوية للشعب، ومحور السياسة الخارجية هو أن تكون القوة اللازمة لتنفيذ الارتباط الخارجي أكبر مما يتطلبه هذا الارتباط. (غالي، وعيسى، 1995، ص 209)

- برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي. (سليم، 2004، ص 7)

أي أنّه جزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود". فنستنتج من هذا التعريف بأن السياسة الخارجية هي قرارات وأفعال. فهي قرارات لأنها جزء من النشاط الحكومي الموجه إلى الخارج وأفعال لأنها تعالج مشاكل تطرح ما وراء الحدود. فالسياسة الخارجية ما هي إلا مبادئ وأفعال تتخذها هيئات ومؤسسات داخل الدولة. (توفيق، 2000، ص 15)

- مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوافرة لتلك الدولة. (شميش، 2008، ص 334)
- برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، والذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وتعكس مصالحها الوطنية. وهذا التعريف يرتبط بأنشطة الدولة الخارجية لتحقيق أهدافها والذي يتمركز حول تحقيق الأهداف الخارجية التي تسعى الدول إلى تحقيقها، وحول اختيار السبل والأدوات التي تكفل تحقيق تلك الأهداف بالشكل الذي يمثل أكبر قدر ممكن لمصلحة الدولة (بدوي، 2003، ص 26)
- العملية التي تقوم أي دولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من أجل بلوغ هدف محدد سلفا. (شميش، 2008، ص 335)

المبحث الثاني: المواقف السياسية الخارجية للدولة:

إن السياسة الخارجية للدول ليست مفهوماً يقتصر على طبيعة تعاملات بين دولة وأخرى محددتين، لكونه يرتبط بحياة المجتمع سواء كان المجتمع مجتمعا بدائيا أم متطورا. ويرجع هذا التعقيد إلى كون أن علم السياسة يبحث في ماهية القوة التي تأخذ لها صورة السلطة والتي يفترض وجودها البحث في كيفية عملها وتصرفها والأرضية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التي تستند عليها؛ لهذا فإن مفهوم (السياسة الخارجية) يستوعب برنامج العمل والخطة السياسية التي تعمل الدولة على وضعها، كأسس لسياستها الخارجية، فهي برنامج عمل الدولة في المجال الدولي، خطة جدول الأعمال للدولة التي تتضمن أهدافها الرامية إلى تحقيق مصلحتها القومية، والوسائل التي تراها ملائمة لتحقيق هذه الأهداف، وهي فن اختيار الوسائل في خدمة هذه الأهداف. بمعنى أن كل دولة تصيغ مصلحتها القومية في صورة مجموعة من الأهداف المحددة، ثم تختار من الوسائل ما تسمى أدوات السياسة الخارجية، ما تراه كفيلا بإبلاغها أهدافها. (العزي 2004، ص 4)

ومن ثم فإن السياسة الخارجية للدول حسب هذا المعنى، تحتل موقعاً جوهريا في السياسات العامة لأي دولة؛ لأنها تتضمن قرارات متعلقة بالأمن القومي، والكيان الإقليمي للدولة، انطلاقاً مما تهدف إليه السياسة الخارجية بحفظ استقلال الدولة وأمنها، وتحقيق مصالحها الاقتصادية، وبالتالي فإنها تلعب دوراً في تدعيم استقلال الدولة السياسي عن طريق اتباع سياسة خارجية مستقلة، كما تلعب دوراً تنموياً، من خلال قدرتها على الترويج للدولة في الخارج من اجل جذب الاستثمارات أو المساعدات الخارجية اللازمة لعملية التنمية، وما تؤديه من أدوار لتأمين وحماية مصالح الدولة ورعاياها في الخارج. (الشرعة 2004، ص 204)

وعادة ما تهدف السياسة الخارجية إلى حفظ الذات، أي بقاء الدولة واستمراريتها على الخريطة الدولية، وحفظ الأمن القومي للدولة، وهذا الهدف أهم أهداف الدول على الإطلاق، هو هدف لا يقبل المساومة بشأنه أو التنازل بصدده، لهذا تعمل الدول على تحقيق المنعة، بالوصول إلى مستوى من القوة يردع الدول الأخرى من التفكير في مهاجمة الدولة، مما يحتاج منها إلى تحقيق الثراء الاقتصادي، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية من خلال التعاملات الدولية. وتهدف أيضا السياسة الخارجية إلى الحفاظ على هوية الدولة، والتصدي لأي محاولات خارجية

تستهدف مقومات هوية الدولة، وعلى رأسها لغتها القومية أو عقيدتها الدينية، فتقوم بعض الدول، وخاصة على المستوى الإقليمي، بنشر العقيدة السياسية أو الدينية في الخارج، فينعكس هذا الهدف إلى أن تصبح الدول ذات العقيدة الواحدة ذات سياسات متقاربة إلى حد التحالف، وبالتالي فإن انتشار عقيدة الدولة في الخارج يمثل إضافة إلى قوة الدولة، وكذلك تهدف السياسة الخارجية إلى ظهور الدولة على أنها محبة للسلام، وأي دولة مهما كانت سياستها مرتكزة إلى العنف، دائما ما تسعى إلى تبرير سياستها واكسابها بعدا أخلاقيا باعتبارها سياسة تحارب الإرهاب أو تستهدف نشر الديمقراطية أو تعزيز قيم حقوق الإنسان. (العزي 2004، ص 19)

تتمثل المواقف السياسية الخارجية للدولة في القرارات التي تقوم بها الدولة كنتيجة للتعبير عن توجهاتها السياسية حسب ما تقتضيه مصالحها القومية والخارجية على حد سواء، ويتم العمل على صياغة قرار مناسب يحدد موقف الدولة بالاعتماد على توجهاتها ومصالحها، حيث تختلف المواقف باختلاف الأحداث التي تتطلب اتخاذ قرار معين، فقد تعتمد الدول أحياناً على مركزية واحدة تتخذ القرار، بناء على دراسة عقلانية للمعلومات وتحديد الخيارات المختلفة ثم اتخاذ القرار مع تحديد سلبياته وإيجابياته، وأحياناً لا توجد في هذا النموذج جهة واحدة لاتخاذ القرار، وإنما تتخذه جهات مختلفة، مثل وزارة الدفاع والمخابرات ووزارات وشركات ذات صلة بالسياسة الخارجية، فالقرار هنا هو محصلة تفاعل هذا المؤسسات ذات الرؤى والأولويات المختلفة. (الغالي، 2003، ص 4)

وعند وجود أكثر من جهة تقوم باتخاذ القرار ينتج عن ذلك تضارباً وتداخلاً في الأدوار، لأنه يعتمد على الدور الذي يقوم به متخذ القرار، مثلا مستشار الأمن القومي يُلزمُه دورُه بنمط معين من السلوك في صنع السياسات، ووزير الاقتصاد على سبيل المثال ينطلق باتخاذ قراره من المسؤوليات الوظيفية الموكل بها، عدا عن التداخل والتضارب في الاختصاصات والصلاحيات لفهم آليات عمل السياسة الخارجية بصفة عامة.

أما العوامل المؤثرة باتخاذ قرار يعبّر عن موقف سياسي خارجي فهي كثيرة ومتعددة، تبعاً لتنوع المصالح السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية، وغيرها من الأمور والأحداث التي قد تعتبر عاملاً يستدعي من الدولة أن تتخذ قراراً معيناً، أما من حيث أهمية العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، فهي تنحصر بخمسة عوامل رئيسة، وتأتي

حسب تقسيم الدول جغرافياً لدول كبيرة وصغيرة واقتصاديا إلى دول متقدمة ونامية وسياسيا إلى دول ذات نظام سياسي مفتوح ومغلق، وهي كالآتي:

1. شخصية متخذ القرار: تحليل القيم التي ينطلق منها، خبرته، مهاراته السياسية.
2. الدور: السلوك الناتج عن الدور (أو المنصب) الذي تلعبه الشخصية: مثل مندوب دولة في الأمم المتحدة، أو وزير خارجية، فهنا يتصرف بما يمليه الموقع.
3. العوامل الحكومية: العلاقة بين الأجهزة الحكومية: مثلا العلاقة بين الجهازين التنفيذي والتشريعي.
4. العوامل غير الحكومية: القيم، درجة التماسك الوطني، المنظمات غير الحكومية، وغيرها من العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية.
5. النسق الإقليمي والدولي وتأثيره على السياسة الخارجية: ففي الدول النامية يلعب عامل الشخصية الدور الأول في رسم السياسة الخارجية، وفي الدول المغلقة (الشمولية) يأتي تأثير المجتمع في المرتبة الأخيرة، وفي الدول الصغيرة جغرافيا يأتي عامل النسق الدولي والإقليمي في المرتبة الثانية بينما يأتي في المرتبة الرابعة في الدول الكبيرة. (الغالي 2003، ص 4)

إن هذه العوامل والجهات المؤثرة في اتخاذ القرار، لها دور فعال في المواقف السياسية الخارجية للدول، وهذا ما توضحه فلسفة الرئيس الأمريكي السابق هنري كيسنجر، كما أعرب عن ذلك في كتابه "معنى التاريخ"، حيث تُترجم إلى فلسفة وحنكة، وحيث يرى كيسنجر أن الأدوار المتعددة في اتخاذ القرار تعمل على زيادة الرؤى والأهداف وتصرفات الدولة نحو الأحسن، والحنكة في المواقف تظهر من خلال تصويره للدولة كأفراد مبدعين مع وجود السلطة لتوجيههم، وتتمثل الحنكة عند كيسنجر بقدرة الدولة على رؤية ما وراء الواقع الحالي بفهم ترابط الأحداث. (Moseley 2010,p 22 - 23)

ويرى كيفير أن المواقف السياسية الخارجية للدولة، تستلزم الانفراج والانفتاح في بعض الأحيان، خاصة إذا كان هذا الانفتاح وسيلة منطقية للضغط على دول أخرى، مع استخدام الدبلوماسية، وهذا يعطي مكاناً أوسع للمشورة السياسية بين أعضاء السلطة. وتبعاً لنمط الشخصية

السياسية صاحبة القرار، وتبعاً للأساليب السياسية، تكون المواقف السياسية أكثر فعالية لصالح الدولة، وخاصة في الصراعات الإقليمية. (Keefer 2007,p 8)

وتعتبر السياسة الخارجية للدولة إحدى أهم الآليات لضبط وتطوير مصالح الدول، وذلك من جانبين هامين، **الأول** على صعيد العلاقات الدولية، **والثاني** على صعيد علاقات الدول مع وحدات الأنظمة السياسية المحيطة بها والدولية، وتدخل في هذه الآلية جوانب عدة: الاقتصادية، والعسكرية، والثقافية والتي تضمن مصالح الدولة القومية في المحيط الدولي والحفاظ على أمنها الداخلي وسيادتها الوطنية. والسياسة الخارجية تنطلق وتتحدد من مواقع في منظومة السلطة السياسية، وبالتحديد موقعها في السلطة التنفيذية التي تعكس أنشطتها السياسية طبيعة القوى الاجتماعية والقوى السياسية المهيمنة في منظومة البلاد السياسية. (Hill 2003,p 219)

كذلك الأمر تنطلق السياسة الخارجية للدولة بناء على العلاقة القائمة بين الطبقات الاجتماعية، وأحياناً الدينية والثقافية، والتي تتشكل من خلال الأسس الشرعية في الدولة نفسها (مثل تعدد الأحزاب، الديمقراطية)، وبين القوى السياسية، بمعنى (تداول القرارات) التوافق الاجتماعي – السياسي، وبين القوى المهيمنة اقتصاديا وماليا وسياسياً للسلطة السياسية. ودور هذا التوافق يتمثل في الحفاظ على مصالح الدولة الخارجية، والتمتع باستقلالية نسبية في النزاعات الاجتماعية الداخلية، مما ينتج عنه عدم انعكاس للأحداث الداخلية للدولة على مواقف سياسية خارجية تؤثر سلباً على مصالحها الدولية. (Pool 2012, p 63)

وقبل أن تقوم الدولة باتخاذ موقف سياسي خارجي، تتخذ إجراءات معينة تضمن لها الحفاظ على مصالحها، وأهم هذه الإجراءات جمع معلومات عن طبيعة الأوضاع السياسية الدولية والمخاطر التي قد تواجه أمنها، ودراسة الجوانب الأيديولوجية التي تساعد السياسة الخارجية على تنشيط فعاليتها الدولية الهادفة إلى خدمة مصالحها، وتعمل على قراءة وتفنيد القرارات الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية. (Kissinger 2003, p 21)

ولا بد للسياسة الخارجية والمواقف الخارجية للدولة من التأثر بالمتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، خاصة كما حدث بعد انهيار نظام الثنائية القطبية، وظهور قطب واحد مهيمن على الساحة الدولية، وانحسار الصراع الأيديولوجي وبين الليبرالية والاشتراكية، مما دفع بعض الدول،

كما حدث في أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، إلى تغيير نهجها السياسي، خاصة بعد اتباعها لسياسة الانفتاح على العالم من خلال الأسواق الاقتصادية والمراكز الثقافية.

ومن التغيرات العامة أيضاً، والتي تؤثر بقوة على المواقف والسياسة الخارجية التغير أو التنافس الاقتصادي، وذلك لاقتسام النفوذ والهيمنة والتوسع الاقتصادي، وهذا يستند على مقومات الدولة، مثل وفرة الإمكانات الاقتصادية والبشرية والثروات الوطنية، كذلك المدخرات المالية التي تمتلكها الدولة، والتي إذا أحسنت استغلالها فإنها تستفيد وبشكل فاعل من مواقفها الهادفة لضمان مصالحها الاقتصادية والسياسية على حد سواء. (Smith 2007, p 21)

وفي مسألة تحديد المواقف السياسية الخارجية بين الدول المسيطرة والدول الضعيفة، تلعب المجالات الاقتصادية والعسكرية والقانونية والثقافية دوراً بارزاً في هذه المواقف، حيث تتمثل مواقف الدول المسيطرة في إعادة توزيع مراكز النفوذ في الدول الضعيفة، واقتسام دول العالم الضعيفة عبر إلحاقها بتكتلات اقتصادية تخدم مصالح الدول المسيطرة، ولهذا يظهر أحياناً على مواقف الدول الضعيفة الخارجية، وعلى سياستها الداخلية تجاوب واضح مع التوجهات الأساسية لسياسة الدول المسيطرة، وهذا لا يكون بناءً على مبادئ التكافؤ وتوازن المصالح، سواء السياسية أم الاقتصادية أم الثقافية، خاصة عندما تعمل الدول المسيطرة على منع الدول الضعيفة من التحول إلى مراكز إقليمية مؤثرة. (Smith 2007, p 23)

أما بشأن الديناميكية في السياسة الخارجية، والتي تعتبر شكلاً من أشكال القوى التفاعلية التي تساهم في تحريك الدول وتغيير اتجاهاتها، وتطوير رؤيتها الخارجية في علاقاتها، فالمعيار الديناميكي هو: (أن الدول الصاعدة (المسيطرة) في مواجهة الدول التي في حالة تدهور)، فتظهر السياسة الخارجية بناءً على هذا المعيار، بأن الدول التي لها قدرة كبيرة ومصالح شاملة في شتى أنحاء العالم، لا يمكن حل أي قضية دولية من غير موافقتها. وذلك تبعاً لمعيار القدرة، فعليها أن تكون في وضع يسمح لها بفرض ثقلها في جميع الظروف والحالات الدولية، من اقتصادية وعسكرية وثقافية وأيديولوجية. (Pool 2012, 81)

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

المطلب الأول: العوامل الداخلية:

تتمثل بالعناصر البشرية والمادية التي تقع داخل محيط الدولة، وتشمل الموقع والمساحة والعامل العسكري والنظام السياسي والأجهزة الدبلوماسية، وجماعات الضغط والمصالح والرأي العام والإعلام وتفاعل هذه العوامل وغيرها، وأبرز هذه العوامل ما يأتي:

أولاً: العامل العسكري: إن قوة الدولة العسكرية تسهم وتعزز في استخدام صانع القرار للأداة العسكرية بقراراته، وقد يشكل الجيش قيدا على الاختيار من بين البدائل المتاحة وخيارات السياسة الخارجية، لذلك لا بد من المعرفة التامة للدور أو الأثر الذي يتبناه الجيش في طبيعة السياسة الداخلية، فهناك دول كان للمؤسسة العسكرية تدخل واضح ومؤثر جدا في مجمل قرارات النظام، سواء الداخلية أم الخارجية. (الشرطي، 2011، ص 4)

ثانياً: الاقتصاد: يعتبر العامل الاقتصادي للدول من أهم المقومات الرئيسة في تكوين قوتها القومية، وأداة هامه من أدوات سياستها الخارجية حيث تستغل قدرة الدولة الاقتصادية في السياسة الخارجية في دعم هذه السياسة وتحقيق أهدافها، حيث يقدم العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى المؤثرة على السياسة الخارجية مثل: العامل العسكري، والعامل الإيديولوجي، وذلك انطلاقا من أن السياسة الخارجية للدول ترتبط بالمصالح والاختيارات التي تنتهجها الدول في سياستها هذه، وكون أن القوة الاقتصادية التي تشكل هدفا تسعى إليه الدول، وأساسا تقوم عليه قوتها الراهنة والمستقبلية، وتعتبر معيارا هاما لقياس قوة الدولة، فإن قوة العوامل الأخرى ترتبط بشكل مباشر بالقوة الاقتصادية. (أبو عامر، ص 70)

ثالثاً: الأيديولوجية: الأيديولوجيا هى نسق من المعتقدات والمفاهيم تسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية الاجتماعية للأفراد والجماعات. لذا قد يولد هذا العامل مجموعة من المعتقدات والأوهام والصور بين صانع القرار ومحيطه على صعيد السياسة الخارجية، حيث يمثل العامل الأيديولوجي نظرة ذاتية للواقع، بما أن هذه المعتقدات و التي هي عبارة عن تصورات منعزلة أو عابرة تتعلق بهذه الظواهر الراهنة، والأيديولوجية في اتخاذ القرار الخارجي، فالأيديولوجية تساعد في بلورة الإطار الفكري والعقلي،

الذي من خلاله يرى واضعو سياسات الواقع الخارجي الذي يتعاملون معه بأسلوب الاستجابة والقرار، وتوفر مجموعة من المعايير الأدبية والأخلاقية التي يستند إليها في تقييم الاتجاهات والتعريفات، سواء ما يتعلق منها بالذات أم بالآخرين. (النعيمي، 2008 ص 259)

رابعاً: العامل الديني: يعتبر العامل الديني نظاماً متسقاً من المعتقدات والممارسات التي تدور حول موضوعات مقدسة يجري عزلها عن الوسط الدنيوي ومحاطاً بشتى أنواع التحريم، وللدين الأثر الواضح في العلاقات الدولية مما يعني أثره على السياسة الخارجية،وخصوصا أن عالمنا اليوم تنتشر فيه العديد من الأحزاب والحركات السياسية التي ترتكز عقيدتها السياسية على التعاليم الدينية للأديان الثلاثة، فنجد الأحزاب ذات التوجه الإسلامي في الدول العربية والإسلامية، كما نجد انتشار الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا الغربية، والأحزاب الأصولية في "الكيان الصهيوني "ولا يمكن إخفاء دورها كجماعة ضغط تسيطر أو تؤثر على القرار في أماكن تواجدها. (النعيمي، 2008 ص 89)

خامساً: الرأي العام: يشير مفهوم الرأي العام إلى مجموعة من الآراء التي يدين بها الناس إزاء القضايا التي تمس مصالحهم العامة والخاصة، لذا يتفاوت الأثر للرأي العام على السياسة الخارجية بين مجتمع وآخر، أو بين نظام سياسي وأخر،فلا يخفى الاختلاف للنظم الديمقراطية عن تلك الديكتاتورية السلطوية بتفاوت تجاوب كل منها إلى هذا الرأي العام والأخذ به، وكذلك باختلافه بالدول المتقدمة عنها بالدول النامية، فكلما زادت "ديمقراطية النظام" زاد اهتمامها بالرأي العام، فهذه النظم تخشى من إثارته عليها لذلك تحرص بصناعة قراراتها على وضع الضوابط عند اختيارها للسياسة الخارجية عند اختيار البدائل، كون الرأي العام يؤثر في منع القائد السياسي من تبني سياسة معينة، أكثر من دفعة إلى تبني سياسة بديلة، في حين يختلف هذا الأثر في تلك المجتمعات السلطوية، والتي قلما تهتم في تغير سياساتها الخارجية استجابة لضغوطات الرأي العام. (نافعة، 2002، ص 330).

سادساً: جماعات المصالح: وهي جماعات يلجأ إلى تكوينها أو الانضمام إليها أفراد أو مجموعات من المجتمع بهدف التأثير على سياسته العامة بهدف التأثير على صانعي القرار السياسي في الدولة، حيث تختلف الأساليب التي تتبعها أو تنتهجها هذه الجماعات للتأثير على السياسة، سواء الداخلية أم الخارجية منها الاتصال بصانعي القرار الحكوميين مباشرة والتأثير عليهم بوساطة الامتناع أو

الضغط معا، ومنها بوساطة التأثير على الرأي العام والذي أكثر ما تؤثر به الوسائل الإعلامية بأشكالها،المرئية والمسموعة، والتي تهدف إلى كسب دعم الرأي العام في دعمه لمنع صانعي القرار بالحكومة لاتخاذ القرارات التي تقيد مصالحها، أو باستخدام بعض المقومات القوية لها ذلك التأثير في الجماعات الاقتصادية ذات النفوذ الاقتصادي المؤثر في البنيان الداخلي للدولة، إلا أن أكثر هذه الجماعات تأثيرا في ميدان السياسة الخارجية تلك القائمة على أسس عرقية وعقائدية ولها امتدادات خارج الدولة. (سليم، 2004، ص 196)

سابعاً: العامل الجغرافي: ويشمل تضاريس الدولة ومناخها وموقعها ومصادر المياه، فجميعها تقرر الاكتفاء الذاتي للبلد، فالدول التي لها حدود جغرافية مع دول كثيرة تنشط سياستها الخارجية على الأقل مع دول الجوار فالدولة التي تتمتع بسلسلة جبال حدودية عالية تشكل عائقا أمام الدولة المجاورة المعتدية أو غيرها من الاحتلال ومصدر قوة وكذلك منابع الأنهار التي تتحكم بها الدولة ذات المنابع يعطيها موقفا سياسيا مؤثرا في السياسية الدولية. (الخطابية، 2010، ص 240 – 241)

ولحجم الدولة تأثير هام على قوة الدولة، فقد يكون للمساحة تأثير على الدور الذي تلعبه الدول في المجال الدولي، كما أن اتساع رقعة الدولة قد تتيح الفرصة لها بتوفير الأراضي الضرورية، للتوسع في المشاريع الزراعية، أما بالنسبة للأفق الوطني للدولة فإن اتساع رقعة الدولة يصعب على الدول الأخرى احتلالها أو السيطرة عليها بسهولة كما أن الدولة الواسعة تستطيع توفير الأمن الوطني، كذلك فإن تأثير التضاريس على سياسة الدولة الخارجية يتم بطريق مباشر وغير مباشر. أما بالنسبة للتأثير المباشر فهو أثر نوعية التضاريس على عملية الاتصال الدولي في وقت السلم والحرب، أما التأثير غير المباشر فيأتي عن طريق تأثير نوعية هذه التضاريس على موارد الدولة. فقد كانت الحواجز الجغرافية كالبحار والجبال تقوم بدور فعال في عزل وحماية الدولة، من هذا المنطلق نرى أن عددا من المدن اليونانية القديمة استفادت من وجود البحر الأبيض المتوسط كحاجز بينها وبين بعض هذه المدن، وقد ساعدها الانعزال، وإبعادها عن ويلات الحروب، وكان هذا وضع نيبال حتى القرن التاسع عشر، إذ أسهمت الجبال وصعوبة الطرق في تبني الدولة لسياسة انكفاء سياسي، وبالرغم من النشاط التجاري البريطاني هناك. (النعيمي، 2008، ص 207)

المطلب الثاني: العوامل الخارجية:

ترتبط العوامل الخارجية مع المواقف السياسية الخارجية للدول كثيراً، وذلك من حيث أهمية البيئة الخارجية وتأثيرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بين الدول باختلاف أماكنها وموقعها الجغرافي، سواء على الدور الإقليمي أم الدولي، فكلما كانت الدول غنية بمواردها وباقتصادها، قل التأثير القوي على سياستها الخارجية، بالإضافة إلى التغيرات التي حدثت في طبيعة العلاقات الدولية والتي زادت من التعاون والتبادل بين الدول، وللتقدم التكنولوجي والصناعي وطرق الاتصالات والمواصلات، جعل من الأثر الخارجي عاملاً مؤثراً على صنّاع القرار في السياسة الخارجية، وأصبح محكوما بمجموعة من الضوابط خاصة مع كثرة الاعتماد المتبادل، والاندماج الاقتصادي الذي شهدها النظام الدولي. (قرني وهلال، 1999، ص 161)

وأبرز هذه العوامل ما يأتي:

أولاً: النظام الدولي: تختلف هذه التأثيرات حسب البيئة القائمة عليها كل دولة وإمكاناتها، فالدول الصغيرة والمتوسطة من حيث موقعها الجغرافي وأهميته وميزاتها الاقتصادية أو العسكرية، تتصارع بسياستها الخارجية أكثر من الدول الكبرى أو العظمى التي تتمتع بالعديد من المزايا، كذلك يختلف أثر البيئة الدولية على السياسات الخارجية للدول باختلاف طبيعة النظام الدولي، فهناك سمات وأحداث ومتغيرات تحدد أو توجه هذا الأثر، فمثلا وجود قوة مهيمنة على النظام الدولي له أثر مختلف عنه في حال وجود تعددية قطبية، أو كالتي كانت في حالة الاستقطاب الدولي الثنائي، كما حدث في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وما كان لهاتين القوتين من الأثر أو الاستغلال للدول الصغرى، واستخدامها ساحة للمواجهة الدبلوماسية أو العمل على تقسيمها فيما بينهما أو إبقائها تحت سيطرتها. (الشرطي، 2011، ص 41)

وهناك عامل آخر من العوامل الهامة ضمن البيئة الخارجية وهو التحالفات، والتي تشكل التكتلات وبأهداف متنوعة، عسكرية أو اقتصادية واجتماعية، والتي تسعى بأن تكون جسما في المنظومة الدولية وله الأثر على هذه المنظومة، علما بأن هذه الأحلاف أوجدت تباينا بأثرها على النظام الدولي، فهناك من يرى أنها من عناصر الاستقرار الدولي عبر إثبات التوازن، أو في كونها تزيد من عدم الاستقرار الدولي، لأنها تقسم الدول إلى مجموعات متعارضة تساعد في احتمال نشوب الحروب. فالتغيرات التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية بداية وانهيار الاتحاد

السوفييتي مؤخرا جعل من بعض الدول تتوجه إلى سياسة الأحلاف والتكتلات، والذي أدى إلى نماذج سلوكية جديدة. ولها التأثير الواضح على عملية صنع القرار السياسي في السياسة الخارجية، فهناك يتم وضع معايير تحكم سلوك علاقة أعضائها و معايير للسلوك تجاه الدول الأخرى المعادية والمحايدة، عامل خارجي آخر له أثر يتجلى بالرأي العام الدولي، ذلك "الاتفاق يتعدى الحدود القومية للدول ويوحد بينها تجاه بعض المسائل الأساسية في السياسة الدولية "أو" أنه الرأي الذي يتعدى الحواجز الدولية، ويتكون بين مجموعات تنتمي إلى وحدات سياسة مختلفة " وفاعلية هذا التأثير ومداه يختلفان بحسب الظروف والوقائع الدولية، بينما يظهر في بعضها بصورة ايجابية حاسمة فإنه يظهر في بعضها الأثر بشكل سلبي. (النعيمي، 2008، ص 278 – 279).

ثانياً: النظام الإقليمي: يتكون من عدد من الدول ذات روابط مشتركة، منها علاقات اقتصادية ومالية تؤثر على بعضها البعض، سلبا أو ايجابا. وقد يعكس النظام الإقليمي واقع الدولة ضمن هذا النظام والذي يمكننا من معرفة أو استنتاج العديد من القضايا وتفاعلاتها، وما يتمتع به هذا النظام من خواص تعاونية وتبادلية أو علاقة متوترة متنافسة، ومدى تأثير العوامل الداخلية للدولة على وحدات الإقليم نفسه ككل ومؤثرات النظام الدولي على الإقليمي. (المولى، 2010، ص 10)

ويشهد العالم نشاطا واسع النطاق على صعيد التكتلات الاقتصادية الإقليمية، سواء في إطار ثنائي شبه إقليمي أم إقليمي، أم تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، والتي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات إقليمية تجمع بين دول ذات مستويات تنموية مختلفة، وقد أخذت قضية الإقليمية طريقها في البروز والاهتمام مرة أخرى خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن الماضي. (مقلد، 2010، ص 1).

المبحث الرابع: الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

المطلب الأول: الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى العلاقات التركية الإسرائيلية، وكيفية تأثير هذه العلاقات على القضية الفلسطينية، وكيف انعكس الدور التركي في المنطقة وتفاعل مع القضية الفلسطينية، حيث عملت هذه الدراسات على تناول القضية الفلسطينية كمؤثر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل من جوانب عدة، نستعرضها على النحو الآتي:

دراسة عبد الرحمن شهاب (2016)، وهي بعنوان: "**العلاقات التركية – الإسرائيلية في العقل الإسرائيلي**". هذه الدراسة عبارة عن مجموعة من الآراء والدراسات الإسرائيلية التي لخصت مضمون العلاقات التركية الإسرائيلية، وتوصل الباحث نتيجة لهذه الآراء أن الإسرائيليين يحكمون على السياسة التركية من خلال معيار النتائج لنظرية السياسة الخارجية التركية لرئيس الحكومة الحالي أردوغان ووزير خارجيته السابق أحمد داود أغلو، معتبرين أن أردوغان ليس مفكراً عميقاً في العلاقات الخارجية، الأمر الذي جعله يستجيب لاستراتيجية وزير خارجيته أوغلو، وهذه السياسة التي روج لها الوطن العربي هي سياسة "العثمانيين الجدد" من وجهة النظر الإسرائيلية، ويرى الإسرائيليون أن تركيا تتبع سياسة تركيا المبنية أساس "تصفير المشاكل"، مع التوترات في فترات متقطعة بين البلدين، هي أمور تؤدي إلى زيادة التباعد بين البلدين، وبالنتيجة زيادة الدور التركي الإيجابي تجاه القضية الفلسطينية، خصوصاً أنهم يرون أنّ تركيا تعمل على توازن المصالح بينها وبين العرب من جهة، وبينها وبين إسرائيل من جهة أخرى.

دراسة **أحمد الشمري ويونس نعمة** (2014)، وهي بعنوان: "**التوجه التركي نحو آسيا والقوقاز (1990-1998)**".

على الرغم من أنّ هذه الدراسة خارج الحدود الزمنية والمكانية للدراسة الحالية، إلا أنّها بيّنت محددات عدّة تعمل على تفعيل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، كإنعكاس العلاقات التركية مع العرب والفلسطينيين بصورة سلبية على العلاقات التركية الإسرائيلية، حيث أوضح الباحثان أنّ إسرائيل ترى في هذه العلاقات وفي التوجه الإسلامي التركي أنه يخلّ بميزان القوى لصالح القوى

الاسلامية المحلية والاقليمية ويضر الوجود غير الاسلامي فيها. وبيّن الباحثان أن الدور الاسرائيلي يتمثل في منع الأتراك من توثيق الروابط مع الأصولية الإسلامية.

دراسة **سلام الربضي** (2011) وهي بعنوان: "**التآكل في العلاقات التركية – الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاستراتيجي**".

تناول فيها الباحث مجموعة من القضايا التي أدت إلى حدوث توتر في العلاقات التركية الإسرائيلية، ومنها سعي تركيا إلى تكوين محور استراتيجي مع سوريا وإيران يبعدها عن إسرائيل، كذلك الرغبة التركية في تحقيق أكبر قدر ممكن من التحالفات والعلاقات الدولية لكي تتقدم إستراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط. وتناول أيضاً القضية الكردية ودور إسرائيل في إثارتها لتكوين دولة مستقلة بهم على حساب سوريا وتركيا وإيران جغرافياً وسياسياً، وبحث في أثر العلاقات التركية السورية على العلاقات مع إسرائيل، مبيناً أنّ قوة العلاقات التركية السورية تكمن في حجم التبادلات بين البلدين سياسياً وعسكرياً وتجارياً، الأمر الذي يؤدي إلى تباعد إسرائيلي تركي.

دراسة **سامية بيبرس (2011)**. وهي بعنوان: "**العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية**".

تناولت الباحثة العديد من القضايا الإقليمية والدولية التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط وفي تركيا تحديداً، وتناولت كذلك محددات عدّة ساهمت جميعها في وقوف تركيا إلى جانب القضية الفلسطينية على حساب العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد تناولت الباحثة قضية الصراع الداخلي التركي بين التيار العلماني والتيار الإسلامي بشأن التعاملات مع إسرائيل، والزيادة الملحوظة في الوقوف التركي إلى جانب القضية الفلسطينية نتيجة تولي التيار الإسلامي الحكم في تركيا.

ثم عرضت قيام تركيا بتعزيز دورها إقليمياً، وسعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك على حساب علاقاتها مع إسرائيل، وأوضحت الدراسة أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا أدى إلى حدوث تحولات جذرية على السياسة الخارجية التركية، أبزرها الحد من الحضور الأمريكي الإسرائيلي مقابل التوجه نحو إعادة الاعتبار لعلاقات تركيا مع دول الجوار العربي والإسلامي، وبيّنت أن هذا الأمر أدى إلى حدوث توتر في العلاقات التركية الإسرائيلية.

دراسة **فاتن نصار** (2011)، وهي بعنوان: "**مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية .. تطبيع لا تحالف**".

أوضحت الدراسة في هذه الدراسة مجموعة من العوامل التي ساهمت في الحد من العلاقات التركية الإسرائيلية، وزيادة التوتر بين البلدين، وانحياز تركيا في بعض المواقف الإقليمية والدولية إلى جانب القضية الفلسطينية، ومن هذه القضايا ثورات الربيع العربي ونجاحها، التي ترى فيها الباحثة أنّها أدت إلى زيادة توثيق العلاقات التركية العربية بعد أنّ أيدت تركيا مطالب الجماهير العربية، إضافة إلى رغبة تركيا في ترسيخ مكانتها ودورها في الشرق الأوسط على حساب علاقاتها مع إسرائيل، ثمّ التوتر الذي حدث بين البلدين نتيجة لضرب إسرائيل أسطول الحرية التركي.

دراسة **محمد عبد القادر (2010)**، وهي بعنوان: "**العلاقات التركية الإسرائيلية قراءة في ملامح المستقبل**".

بيّن الباحث أموراً عدّة من شأنها أن تضعف من العلاقات التركية الإسرائيلية لصالح القضية الفلسطينية، حيث أوضح أنّ أسس حزب العدالة والتنمية الإسلامية تصب في المصلحة الفلسطينية، ثم السياسات التركية التي تتبع نهج القيام بدور فاعل في القضية الفلسطينية لكي يكون لتركيا مكانة في الشرق الأوسط، والاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي، وحدوث توتر نتيجة لذلك بين البلدين، أدت هذه الأمور إلى ميل تركيا لصالح القضية الفلسطينية مدعومة بأسس حزب العدالة والتنمية، الذي أحدثت سياساته الخارجية انقلاباً على الأسس والثوابت التركية السابقة، فتجمّدت العلاقات التركية الإسرائيلية نسبياً، مقارنة بالدور الكبير الذي شهدته العلاقات التركية العربية، والوقوف التركي إلى جانب القضية الفلسطينية.

المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة العلاقات التركية الإسرائيلية بصورة مباشرة، وذلك من حيث العوامل والمؤثرات السياسية والاقتصادية والدولية، كما في دراسة كل من الربضي (2011) وبيبرس (2011)، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى مواضيع عدة، أبرزها حدوث توتر في العلاقات

التركية الإسرائيلية نتيجة تكوين تركيا محوراً استراتيجياً مع سوريا وإيران، وقيام تركيا بتعزيز دورها إقليمياً، وسعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك على حساب علاقاتها مع إسرائيل.

وهناك دراساتٌ تناولتْ مستقبل هذه العلاقات، كما في دراسة كل من الشمري ونعمة (2014) ونصار (2011) وعبد القادر (2010)، حيث تناولت أبرز السيناريوهات المتوقعة لهذه العلاقات في ضوء متغيرات دولية وإقليمية عدّة، كإنعكاس العلاقات التركية مع العرب والفلسطينيين بصورة سلبية على العلاقات التركية الإسرائيلية، ونتيجة السياسات التركية التي تتبع نهج القيام بدور فاعل في القضية الفلسطينية لكي يكون لتركيا مكانة في الشرق الأوسط، وتأثير ذلك على المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية.

ويلاحظ على الدراسات السابقة تناولها لموضوع محدد، مثل التركيز على العوامل التي تعزز العلاقات بين البلدين، والعوامل التي قد تؤدي إلى تدهورها، ومن أبعاد وزوايا محددة، أمّا هذه الدراسة فإنها تشتمل مواضيع لم تتطرق إليها الدراسات السابقة بصورة مباشرة وبالشكل المطلوب، مثل العلاقات التركية الإسرائيلية تاريخياً، ونشوء هذه العلاقات ومراحلها المختلفة بما تتضمنه من دوافع إسرائيلية ودوافع تركية لتقوية هذه العلاقات وتحسينها. كذلك مستوى العلاقات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية بين البلدين، والتي أسهمت في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، ثم الاتفاقيات العسكرية التي أسهمت في زيادة حجم التعاون العسكري مادياً ومعلوماتياً واستخباراتياً.

وتتميّز هذه الدراسة عن سابقة الذكر بعرضها للمواقف السياسية التركية تجاه القضية الفلسطينية على المستويات الإقليمي والدولي والاجتماعي والمحددات التي تفرض على تركيا القيام بخطوات معينة ومحددة تجاه القضية الفلسطينية، وتناول دور تركيا في القضية الفلسطينية دولياً من حيث القرارات الدولية والأممية، وأثر المواقف السياسية التركية تجاه الإسرائيلية على القضية الفلسطينية إقليمياً، وأسباب المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية الإيجابية والسلبية، وأثر السياسة التركية على القضية الفلسطينية.

الفصل الثالث: نشأة العلاقات التركية الإسرائيلية

- المبحث الأول: نبذة تاريخية حول العلاقات التركية الإسرائيلية:
  - المطلب الأول: نبذة تاريخية
  - المطلب الثاني: مراحل العلاقات التركية الإسرائيلية
  - المطلب الثالث: الدوافع الإسرائيلية والتركية لترسيخ العلاقات بينهما:
- المبحث الثاني: مستوى العلاقات والاتفاقيات السياسية بين إسرائيل وتركيا
- المبحث الثالث: مستوى العلاقات والاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية بين إسرائيل وتركيا

الفصل الثالث:

نشأة العلاقات التركية الإسرائيلية:

المبحث الأول: نبذة تاريخية حول العلاقات التركية الإسرائيلية:

المطلب الأول: نبذة تاريخية:

تاريخياً، بدأت العلاقات التركية الإسرائيلية سنة 1948، وكانت على شكل علاقة ثنائية بين دولتين ذوات سيادة، وذلك مباشرة بعد احتلال إسرائيل مناطق من فلسطين، وهي المعروفة بمناطق عام 1948 وغربيّ القدس، إذ جرى تأسيس دولة إسرائيل في هذه المناطق. وقد كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل، وتحديداً في 28 آذار 1949، وكان ذلك بعد حوالي أقل من سنة تقريباً على قيام إسرائيل، وتعدّ تركيا أول دولة من الدول الإسلامية التي تعترف بإسرائيل، ولاحقاً من السنة نفسها قبلت تعيين قنصلاً إسرائيلياً عاماً في العاصمة أنقرة، ثم سمحت بهجرة ما يقرب (34) ألفاً من يهود تركيا إلى إسرائيل، بناء على رغبة المنظمة الصهيونية العالمية، زيادة على ذلك، لم تمانع تركيا بأن يبقى هؤلاء اليهود محتفظين بجنسيتهم التركية، الأمر الذي يمنحهم كافة الحقوق في تركيا. (الظاهر، 2005، ص 7)

قابل تلك الخطوات التركية قيام إسرائيل بتدعيم علاقاتها السياسية مع تركيا، مثل دعم إسرائيل لموقف تركيا من الخلاف على الجزر (قبرص) المتنازع عليها بين تركيا واليونان حتى سنة 1955. وهذا لا يعني بقاء العلاقات التركية الإسرائيلية حسنة لمدة طويلة، إذ شهدت العلاقات بينهما مداً وجزراً في عقد الخمسينيات، ولم يعرف لها مسار ثابت طوال تاريخها، ففي تلك الفترة، أثرت التحولات في الشرق الأوسط على تلك العلاقات، إذ حملت تركيا على عاتقها مسؤولية التصدي للنفوذ الروسي في المنطقة وقطعاً كان ذلك بدعم من الغرب، وإضافة إلى ذلك، كان دخول تركيا في حلف بغداد، والقيام بدور مؤثر على المستوى الإقليمي، كل ذلك ساعد على تباعد تركيا عن إسرائيل، لكن بعد انهيار حلف بغداد، دفعت كل التطورات سواء الإقليمية أم الدولية في أواخر الخمسينيات تركيا إلى التقارب مع إسرائيل، فكان المد الاشتراكي الوافد من الاتحاد السوفيتي،

والأزمة السورية (1957). وسقوط النظام الموالي للغرب في العراق عام (1958) وتدعيم النفوذ الأمريكي في المنطقة، دافعًا لتركيا لتتحرك من أجل تكوين تحالف سري جانبي مع إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى التوقيع على اتفاقية تعاون مشترك بين تركيا وإسرائيل في صيف 1958، نصت هذه الاتفاقية على تدعيم التعاون الثنائي بينهما في المجالات الدبلوماسية والعسكرية والأمنية، والاقتصادية والثقافية، ويمكن استخلاص أهداف هذا التقارب التركي – الإسرائيلي في مرحلة بدء نشوء العلاقات بين البلدين، في العوامل الآتية:

1- رأت تركيا أن تشكيل نظام دفاعي إقليمي مع المحور العربي، في ظل التباعد الموجود بات مستحيلاً، ومن ثم اتجهت إلى إسرائيل كبديل استراتيجي.

2- رأت تركيا أن تقاربها من إسرائيل يفتح الطريق أمام التقارب التركي – الأمريكي نظرًا لما لإسرائيل من تأثير في الداخل الأمريكي.

3- إمكانية التسليح الإسرائيلي للجيش التركي والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحديث الجيش، ومساندتها في النزاع مع اليونان على قبرص.

4- تقديم المساعدات الاقتصادية كافةً ، بما لديها من خبرات في تكنولوجية الصناعة والزراعة والري الحديث. (يوسف، 2011، ص 33 – 34)

المطلب الثاني: مراحل العلاقات التركية الإسرائيلية:

المرحلة الأولى: مرحلة بدء العلاقات: منذ مارس سنة 1949، اعترفت تركيا رسميا بإسرائيل، كان هذا الاعتراف نتيجة عوامل عدّة ، الأول الضغوط الأمريكية، والثاني وجهة نظر تركيا على أن هذا الاعتراف جرى بناء على قرارات الأمم المتحدة، والثالث كان تركياً خاصاً، لأنها تعلم أن هذه العلاقات مع إسرائيل تؤدي إلى التقارب مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أكثر. (النعيمي، 2008، ص 117)

المرحلة الثانية: عقد الخمسينيات والستينيات: عملت إسرائيل على تدعيم علاقاتها مع تركيا بعد أن اعترفت تركيا بها، لكن شهد هذا العقد مداً وجزراً في العلاقات التركية الإسرائيلية، ففي تلك الفترة أثّرت التحولات في الشرق الأوسط على علاقاتهما، مثل تصدي تركيا لنفوذ الاتحاد السوفييتي بدعم من الغرب، وتجاوز إسرائيل وتأدية دور لا يتم بالتنسق مع إسرائيل، ودخول تركيا

في حلف بغداد، والقيام بدور مؤثر على المستوى الإقليمي، أدت هذه الأحداث إلى تباعد تركيا عن إسرائيل. ثم ما لبثت أن تحسنت العلاقات، خصوصاً بعد انهيار حلف بغداد، وتقارب الموقفين الإسرائيلي والتركي من الأزمة السورية سنة 1957، وسقوط النظام الموالي للغرب في العراق سنة 1958، وتدعيم النفوذ الأمريكي في المنطقة، فعادت العلاقات الحسنة بين البلدين، حيث رفضت تركيا تشكيل نظام دفاعي إقليمي مع المحور العربي، فاتجهت إلى إسرائيل كبديل استراتيجي. خاصة أنّ تقاربها من إسرائيل يحسّن من العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

واستمرت العلاقات الحسنة بين الدولتين، فعملتا على توقيع اتفاقيات تتضمن إمكانية التسليح الإسرائيلي للجيش التركي والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحديث الجيش، ومساندتها في النزاع مع اليونان على قبرص، وتتضمن تقديم المساعدات الاقتصادية كافة، بما لديها من خبرات في تكنولوجية الصناعة والزراعة والري الحديث. (النعيمي، 2008، ص 118)

موقف تركيا من حرب حزيران: قبل حرب حزيران سنة 1967 طلبت العراق وليبيا من تركيا مساندة العرب في حالة نشوب حرب، وطالبوا بوقوف تركيا إلى جانب العرب بحق الملاحة في خليج العقبة، وكانت تركيا في ذلك الوقت عاجزة عن اتخاذ أي خطوات مباشرة لتحقيق الرغبات العربية، وأعلنت ببيان لها عن قلقلها فقط لما يحدث في المنطقة، وتعهد القادة الأتراك بعدم استغلال هذا الوضع لنشر قوات تركية مع الحدود السورية، وعدم السماح للولايات المتحدة باستخدام قواعد حلف شمال الأطلسي الموجودة في تركيا في حالة قيام الولايات المتحدة بالتدخل ضد العرب لصالح إسرائيل. وقد اتسم الموقف التركي بالإيجابية في تلك الحرب، حيث أصدرت بياناً أعلنت فيه معارضتها لاستخدام أراضيها لتحقيق المنافع السياسية عن طريق الحرب. (النعيمي، 2008، ص 118)

وبقراءة موجزة لموقف تركيا من حرب 1967، وبقراءة للمواقف التركية من مجمل قضايا الصراع العربي الصهيوني، فإن الناظر لأول وهلة، يجد أن تركيا كانت أول دولة إسلامية تعترف بدولة إسرائيل عام 1949، وكانت الأسبق أيضا في إقامة علاقات دبلوماسية معها، لكن عند إلقاء النظر بتعمق لمجمل الموقف التركي بعد هذه الحرب، يتبين لنا وجود توازن في السياسة التركية في التعامل مع القضايا العربية الإسرائيلية، بحيث قد تميل الكفة أحيانا لصالح إسرائيل في بعض القضايا، وذلك للحفاظ على علاقات طيبة مع حلفاء إسرائيل الرئيسيين، خصوصاً الولايات المتحدة ودول أوروبا ذات المكانة السياسية والعسكرية المتقدمة، كبريطانيا وفرنسا، وللحفاظ على مستوى

معين من السياسة لا يضعها في خانة سياسية واحدة، تظهر من خلالها على أنّها مؤيدة طرفاً بعينه، أمّا بالنسبة للميل نحو الطرف العربي في القضايا الناشئة عن الصراع العربي الإسرائيلي، فتعمد تركيا على الوقوف إلى جانب العرب للحفاظ على مكانتها في الشرق الأوسط، وللحفاظ على سمعة طيبة بين جيرانها العرب، لدواعي عدة، أبرزها تنمية التبادل التجاري لصالحها، وتعزيز دورها في القضايا الحدودية والمائية والأقليات كالأكراد، وإجمالاً لتبقى مستفيدة من الطرفين في هذا الصراع. (أغلو، 2010، ص 88)

المرحلة الثالثة: عقد السبعينيات: في عقد السبعينيات بدأت تركيا تفكر في تغيير سياستها تجاه العرب، خصوصاً بعدما فشلت في اجتذاب أصوات العرب حول المسألة القبرصية لصالحها، ففي هذه المرحلة، أيدت الموقف العربي حينما صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975، على اعتبار (الصهيونية) شكلاً من أشكال العنصرية، فنتج عن ذلك إغلاق السفارة التركية في القدس، إذ سعت الحكومة التركية برئاسة سليمان ديميريل إلى احتواء الانتقادات الداخلية بمثل هذا الإجراء من ناحية، وتقريب وجهات النظر مع الدول العربية من ناحية أخرى.

وفي هذه الحقبة أيضاً، اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1975، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ورأت تركيا أنّ عقد اتفاقيات أو توثيق العلاقة مع إسرائيل سينعكس سلباً عليها، خاصة من الناحية الاقتصادية، لذا عملت على تقديم تنازلات للمطالب العربية، واستمرت بمساندة العرب. (غورقان، 1994، ص 62 – 63)

المرحلة الرابعة: عقد الثمانينيات: حين تغيّر النظام في تركيا سنة 1980، وتولى العسكريون الحكم التركي، ومع حدوث ركود اقتصادي في أسواق الشرق الأوسط، وانخفاض في أسعار البترول، انعكس ذلك سلباً على الأوضاع الاقتصادية في تركيا، وتقلصت صادرات تركيا بشكل ملحوظ، وزاد استيرادها، فوجدت تركيا نفسها مجبرة على تقليص علاقاتها بإسرائيل للتقرب إلى الدول المنتجة للبترول، فأعلنت تركيا عن خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل في 30 يوليو 1980 بعد أن أعلنت إسرائيل أنّ مدينة القدس هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، بعدها بسنوات قليلة عادت العلاقات كما كانت، ثم شهدت سنة 1988 تراجعاً بعد أن اعترفت تركيا بالدولة الفلسطينية التي تمّ إعلانها في 15 تشرين الثاني 1988. (غورقان، 1994، ص 62)

إلا أنّ هذا التقليص لم يدم طويلاً، فقد كانت تدرك إسرائيل أنها محاطة ببلدان عربية وغير مرحب بها في هذا الموضع، كذلك تركيا تقع على أطراف أوروبا التي تعدّها دولة إسلامية لا تنتهج النهج الأوروبي، والدولتان تدركان أنهما من النواحي الثقافية والعرقية غريبتا المنشأ، من هذا المنظور أدركت تركيا أهمية الارتباط الإستراتيجي مع إسرائيل، خصوصاً التقارب الإسرائيلي الأمريكي، الذي يعطيها الفرصة لتعظيم قوتها السياسية والعسكرية، وتصبح مرتكزاً أساسياً في الشرق الأوسط وتحقق مكانة مرموقة تؤهلها لأن تكون قائدة للمجريات والأحداث في الشرق الأوسط. (فياض، 1997، ص 182)

ساعدها في ذلك زيارة الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، والذي كان يشغل رئاسة منظمة التحرير، إلى مصر، والتي كانت على علاقات سلام مع إسرائيل منذ سنة 1979، فاستغلت تركيا هذه الزيارة، لتطوير وتنمية علاقاتها مع إسرائيل، فتحسّنت هذه العلاقات اقتصادياً وسياسياً حتى سنة 1987، لكنها ساءت إعلامياً فقط، وذلك بسبب تغطية الانتفاضة الفلسطينية بشكل موسع إعلامياً في أثناء اندلاعها، وتركيزها على ممارسات الجيش الإسرائيلي القمعية بحق المواطنين الفلسطينيين العزّل، فعلياً لم تتأثر العلاقات التركية الإسرائيلية لا سياساً ولا اقتصادياً، فقد كانت الأولوية للمصلحة القومية التركية، التي تؤكد على استمرار ترسيخ العلاقات مع إسرائيل، خصوصاً لتحسين صورة تركيا أمام الولايات المتحدة، والاستفادة من إسرائيل في مجال مكافحة حزب العمال الكردستاني. (غورقان، 1994، ص 63)

المرحلة الخامسة: عقد التسعينيات: شهدت هذه الفترة تراجع التجارة العربية مع تركيا، فعملت تركيا على تقوية علاقتها بإسرائيل، حين أوضح رئيس الوزراء التركي في تلك الفترة الدور الذي يمكن أن تؤديه إسرائيل في تمهيد الطريق أمام تدعيم العلاقات التركية الأمريكية. وشهدت هذه المدة تحسناً واضحاً على العلاقات سياسياً وتجارياً وعسكرياً، ويمكن القول أنّ التقارب السياسي في هذا العقد كان نتيجة التقارب العسكري، إذ شهد تعاوناً وثيقاً بين القوات الجوية التركية والإسرائيلية من حيث التدريبات واستخدام المجال الجوي لكلا الدولتين، ثمّ التعاون بإجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة، ومن ضمنها تدريبات بحرية، ثم إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بينهما، ثم إنشاء مخازن مشتركة للأسلحة والذخائر الأمريكية. (معوض، 1998، ص 7–9)

أمّا من الناحية التجارية، فإن هذا العقد شهد نمواً تجارياً هائلاً بين البلدين، وذلك بعد توقيع اتفاق التجارة الحرة بين البلدين في آذار 1996، والذي أدى إلى مضاعفة التبادل التجاري إلى

أربعة أضعاف عن ذي قبل، ووصل إلى (500) مليون دولار، وكان الهدف من هذا الاتفاق الوصول إلى مليار دولار بحلول سنة 1999، وأدى هذا الاتفاق إلى تعاون البلدين بالقيام بمشاريع مشتركة، مثل الأقمار الصناعية التجارية، ونقل البضائع، وإنتاج الكهرباء، والصناعات العسكرية المشتركة. (خمايسي، 1998، ص 67)

ومما يدلّ على تحسّن العلاقات بين الدولتين أيضاً، الازدياد المضطرد بعدد السياح الإسرائيليين إلى تركيا في فترة التسعينيات، إذ وصلت الزيادة إلى (40%) تقريباً من عام 1990 حتى 1995، وهذا يدل على عمق التبادل التجاري بين البلدين. (مركز الزيتونة، 2010، ص 30)

المرحلة السادسة: ما بعد التسعينيات: وتمثّل بدء علاقات جديدة، وأكثر عمقاً، إذ شهدت اتفاقيات عسكرية مشتركة، وتبادل الخبرات العسكرية بين البلدين، وإجراء مناورات عسكرية، ومناورات جوية، واستخدام موانئ البلدين، وتبادل الخبرات الاستخباراتية، للمساعدة في تطوير القدرات العسكرية المختلفة للبلدين. يضاف إلى ذلك التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بدءاً من سنة 1997، وأدت إسرائيل دور الحليف المحوري والمباشر لتركيا، من حيث تلبية احتياجاتها العسكرية، وتحديث الترسانة التركية، ودفع 250 مليون دولار لشراء السلاح والتكنولوجيا التسليحية المتطورة. (معوض، 1998، ص 18 – 19)

وقد نمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في نهاية عقد التسعينيات بشكل كبير، إذ بلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري بينها في الفترة 1995 – 1998) حوالي 2 مليار دولار، كان منها (192) مليون دولار صادرات تركيا إلى إسرائيل، مقابل (252) مليوناً قيمة الواردات من إسرائيل. (معوض، 1998، ص 19)

وقد شهدت هذه الفترة توقيع العديد من العقود التجارية والعسكرية بين البلدين، خصوصاً بعد تعديل سياسة أحمد داود أغلو في تركيا، الذي اتخذ من مبدأ السياسة الناعمة أسلوباً له في الحكم وفي التعامل مع دول العالم، وذلك من أجل حل الصراعات الجيوسياسية والنزاعات مع دول الجوار، واعتمد كذلك على التوجهات النيوليبرالية المعتمدة على الاقتصاد الحرّ والتخفيف من القيود السياسية على التجارة والاقتصاد في السياسة الخارجية، ودعّم ذلك بعلاقات تجارية واستمثار وتبادل تكنولوجي، وأسهم بعقد لقاءات علمية وثقافية بين الأتراك وغيرهم من دول العالم، وذلك للوصول إلى وضعية سياسية تعود بالفائدة على تركيا، نتج عن هذه السياسة الجديدة بدخول عناصر تركية جديدة في صناعة السياسة الخارجية التركية، أهمها المنظمات المدنية ومنتديات الأعمال

ومنظمات المرأة والشباب، الأمر الذي أدى إلى زيادة التجارة الخارجية التركية بنسبة (30%) عن السابق بغضون سنة واحدة. (يوسف، 2011، ص 94 – 95)

وبخصوص إسرائيل فقد بلغ حجم التجارة المتبادلة بينهما (1.2) مليار دولار سنة 2002، نتيجة العديد من العقود والاتفاقات التجارية، ونمو القطاع السياحي بين البلدين بشكل لم يسبق له مثيل، إذ زار تركيا (300) ألف سائح إسرائيلي في تلك السنة. وقد استمر هذا التطور لاحقاً، إذ تحافظ الاتفاقات التجارية بين البلدين على ازدياد حجم التبادل التجاري بينهما، ومن هذه الاتفاقيات توقيع اتفاقية لإنشاء ثلاث محطات في إسرائيل لتوليد الكهرباء بواسطة الغاز الروسي القادم عن طريق تركيا سنة 2003، وبتكلفة (800) مليون دولار. (دياب، 2004، ص 169)

وإجمالاً لتطور العلاقات التجارية والعسكرية بين البلدين، فقد صرّح رجب طيّب أوردوغان بعد توقيع هذه الاتفاقية أنّ تركيا ستحافظ على علاقات اقتصادية وعسكرية قوية مع إسرائيل وتطورها، وذلك على الرغم من عدم رضا تركيا عن الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين (دياب، 2004، ص 169)، لكن عدم الرضا هذا لم يؤثر على حجم التبادل التجاري بين البلدين، إذ انخفضت نسبة حجم هذا التبادل بنسبة (1%) فقط سنة 2006 بسبب حرب لبنان، مقابل ارتفاع بنسبة (25%) سنة 2007، وانخفض مرة أخرى بنسبة (24%) سنة 2008 بسبب الحرب على غزة، وأخذ بالارتفاع حتى سنة 2011 وبنسب تتراوح ما بين (16 – 23%)، مع العلم أن الفترة (2003 – 2005) شهدت ارتفاعاً بمعدل (17.5%). (أبو داير، 2013، ص 198)

المطلب الثالث: الدوافع الإسرائيلية والتركية لترسيخ العلاقات بينهما:

يمكننا إجمال هذه الدوافع بالنقاط الآتية:

أولا: الدوافع الإسرائيلية:

1- **زيادة التباعد العربي – التركي:** عملت إسرائيل على إحداث فراغ سياسي بين تركيا والدول العربية وخاصة سوريا، ومن ذلك ما قامت به إسرائيل من تأزيم للموقف بين تركيا وسوريا في أواخر سنة 1998 بسبب تواجد لكوادر حزب العمال الكردستاني على الأراضي السورية، فقد كان للموساد الإسرائيلي يد في ذلك. وتقوم إسرائيل بإفساد العلاقات التركية مع العالم العربي، واستثمار ذلك لمصلحة إسرائيل، وتسعى إسرائيل إلى زيادة هذا التباعد بسبب اعتبار تركيا

بموقعها وتأثيرها في أحداث المنطقة، قادرة على إحداث الضغط الدائم والمستمر على محيطها الجنوبي العربي والإيراني، (الظاهر، 2005، ص 21)

2- **النفوذ إلى أواسط آسيا عن طريق تركيا:** وجدت كل من إسرائيل وتركيا فرصة سانحة للاستفادة من هذه البلدان، وذلك بعد فشل بلدان الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي بإنشاء نظام أمني بديل، بسبب تنامي بعض الصراعات فيها، كالحروب الأهلية في تركمستان وجورجيا، وصراعات قومية في أذربيجان وأرمينيا، وقد توافقت مصلحة البلدين في العمل بإحداث مكانة لهما في هذه البلدان، والاستفادة من الرابطة القومية بين شعوب هذه الدول والشعب التركي، حيث يأتي هذا النفوذ بعد قيام تركيا – بعد انهيار الاتحاد السوفيتي – بإنشاء علاقات مع الجمهوريات الإسلامية الناشئة، ودول في جنوب شرق آسيا، ومواجهة المد الإيراني إلى هذه الجمهوريات، الأمر الذي رحبت به إسرائيل لتسهيل نفوذها إلى هذه الدول، (الظاهر، 2005، ص 22 –23)

3- **التسليح:** يتمثل التسليح بالرغبة الإسرائيلية بالاستحواذ على جزء مما أعلنته تركيا لجلب السلاح وتحديثه، وإعادة تهيئة أسلحتها، خاصة أن المبلغ الذي رصدته تركيا لذلك يعتبر ضخم، ويبلغ 150 مليار دولار، وذلك في أثناء 25 سنة، وتهدف إسرائيل إلى تبادل للمعلومات، الذي يضم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإسرائيل وتركيا، ولوضع تركيا جغرافياً القريب من سوريا والعراق وإيران، فإن إسرائيل تولي أهمية خاصة بالجانب المعلوماتي مع تركيا.

4- **مضاعفة القوة والردع:** لوقوف تركيا إلى جانب إسرائيل في أي نزاع قد ينشأ في المنطقة، فالتحالف العلني مع تركيا بسكانها البالغ عددهم قرابة 70 مليون نسمة، سيمنح إسرائيل مضاعفة القوة والردع، وإذا فكرت سوريا أو العراق أو إيران – قبل الغزو الأمريكي وحتى بعد تغير هذا الوضع – بإعلان حرب على إسرائيل، فإنها ستضطر إلى وضع وحدات عسكرية أيضاً على الحدود مع تركيا، وستكسب الدولتان منشطاً مشتركاً لشرق أوسط حديث، هدف جدير بالاستثمار، وتكسبان اعترافاً وتعاوناً من قِبل العالم في إطار العولمة، فكلاهما سيعبران عن الأمل الغربي في الشرق الأوسط، وستقرران بذلك مكانتهما العالمية. (الظاهر، 2005، ص 23 – 24)

ثانياً: الدوافع التركية:

هناك دوافع تركية عديدة على المستوى السياسي، لكي تطور وتحسّن علاقاتها بإسرائيل، ومن أبرز هذه الدوافع ما يلي:

1- **المساعدة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:** عن طريق علاقات إسرائيل المتميزة مع العديد من الدول الأوروبية، وعلى الرغم من الشروط التي وضعها الاتحاد الأوروبي للموافقة على انضمام تركيا إليه، كالديمقراطية والتعددية الحزبية، وسيادة القانون وحماية البيئة ومشاركة الأقليات في الحكم والحد من سيطرة المؤسسة العسكرية التركية على نظام الحكم السياسي التركي، فالعسكريون الأتراك رأوا أن المشاركة والتعاون مع إسرائيل قد تحسن من صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي. (مقلد، 2010، ص 340)

2- **الضغط على سوريا:** كان من الدوافع التركية الرئيسة في الاتجاه نحو إسرائيل هو الضغط على سوريا، التي تتهمها تركيا بتقديم الدعم المادي والمعنوي لحزب العمال الكردستاني التركي، وأيضاً فإن الأتراك قد أبدوا قلقاً من المفاوضات التي كانت دائرة بين الإسرائيليين والسوريين، ونظر الإسرائيليون بعين الاعتبار إلى رأي تركيا من أن الضرر سوف يلحق بتركيا إذا تمّ إبرام معاهدة سلام سورية – إسرائيلية في أواخر تسعينيات القرن الماضي، وهو ما دعى الأتراك إلى زيادة ارتباطها بإسرائيل وعقد العديد من الاتفاقيات بينهما، والتي سوف نتحدث عنها في المبحث الثالث. (مقلد، 2010، ص 340)

3- **الاستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي:** وذلك لاستخدامه للنفوذ إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وجمهوريات وسط آسيا وجنوبها، وزيادة الارتباط بالولايات المتحدة، خاصة على ضوء العلاقات المتميزة بينها وبين إسرائيل، ومساعدة تركيا في الحصول على أسلحة وتكنولوجيا أمريكية عن طريق إسرائيل، إذ أن كثيراً ما واجهت تركيا رفضاً لبعض طلباتها على الرغم من أنها عضو في حلف الناتو. (مقلد، 2010، ص 341)

4- **دعم الموقف التركي من اليونان:** ترى القيادة التركية أن التحالف التركي الإسرائيلي سوف يدعم الموقف الاستراتيجي والعسكري من اليونان، وخاصة أن اليونان قد أخذت خطوات في علاقاتها مع إسرائيل، والتي عقدت معها اتفاقية سنة 1994 للدفاع المشترك، وخططت اليونان من خلالها لانفاق 16 مليار دولار على مدار 10 سنوات متتالية على التسليح، وترحيب

إسرائيل بهذه الصفقة في حينها، لما فيها من دعم للصناعات العسكرية الإسرائيلية، وأنه من شأن تنفيذ هذه الاتفاقية من وجهة النظر التركية الإخلال بالعلاقة غير المتماثلة عسكرياً واستراتيجياً بين تركيا واليونان. (الظاهر، 2005، ص 26–27)

5- **التكيّف مع السياسة الإقليمية:** بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، تطلعت تركيا إلى التكيّف إقليمياً، حيث أصبحت في موقع جيوستراتيجي لا ينافسها أحد عليه، وأصبح موقعها الجغرافي يمثل بؤرة تتفرع منها أربعة أفرع، هي: القوقاز شمالاً، والوطن العربي جنوباً، والبلقان غرباً وآسيا الوسطى شمالاً، فبدأت تركيا تتكيف مع هذا الوضع الجيوستراتيجي الجديد، وتبحث عن دور يقرّبها من هذه الدول جميعاً، فأخذت تتقارب بالمجالات الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل بشكل واسع، وأعادت ترتيب علاقاتهما الثنائية، لأنها الخيار الوحيد أمام تركيا بتحقيق مقدمات وضغوطات تجني منها منافع على الصعيد الأوروبي، ثم تقترب من دول القوقاز البلقان وآسيا الوسطى. (نعمة، 1997، ص 5)

6- **الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية ضد المقاومة الفلسطينية:** تعمل تركيا على الاستفادة من الخبرات المعلوماتية والعملية الإسرائيلية في مقاومتها للفسطينيين، لمواجهة ما تسميه تركيا بعدائيات الأحزاب المتطرفة، وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني. (الظاهر، 2005، ص 27)

المبحث الثاني: مستوى العلاقات والاتفاقيات السياسية بين إسرائيل وتركيا:

تسعى تركيا بالسبل والفرص المتاحة كلها إلى تعزيز الدور الإقليمي لها في المنطقة من خلال إقامة علاقات آخذة بالتطور مع الإسرائيليين، وتحديد مواقف معينة من خلال استغلال قضايا حساسة ومن اهم هذه القضايا:

القضية الكردية ومجالات التعاون السياسي التركي – الإسرائيلي:

لقد استغلت الحكومة التركية القضية لصالحها خير استغلال، فعملت على الاستفادة من القدرات العسكرية الإسرئيلية في التعامل مع المشكلة الكردية، خصوصاً أنّ قضية الأكراد من القضايا الداخلية التي لم تتمكن الحكومة التركية من السيطرة عليها، لذا عملت القيادة السياسة التركية على تطوير العلاقات العسكرية مع إسرائيل بهدف الاستفادة من خبرات الإسرائيليين في التعامل مع مثل هذه القضايا والإشكاليات، وعملت على تقوية وجودها العسكري في المنطقة، لذا تمّ التخطيط لسياسة واضحة المعالم منذ سنة (1996) بين الطرفين، لذا عمل الطرفان على تبادل المعلومات السياسية والعملياتية والعسكرية عن وضع التنظيمات الكردية المتواجدة في كل من العراق وسوريا وإيران ولبنان، واستغلال نشاط الموساد في هذا الشأن، حيث اتخذت وزارتا الدفاع والأركان العامة في كلا البلدين قراراً بتنشيط التعاون السري تجاه الأكراد، ويعدّ هذا الأمر من التكتيكات الاستراتيجية لمواجهة الأخطار بعيدة المدى، لذا يعتبر موقف البلدين من القضية الكردية هو الهدف المعلن للرأي العام العالمي، لكن تكمن أهداف ذات أبعاد ورؤى سياسية أبعد أخرى، أبرزها استغلال القضية لإنشاء بؤر توتر جديدة في الشرق الأوسط، ليتم غض طرف من المجتمع الدولي عن الصراع العربي الإسرائيلي، ليتحول إلى قضية ثانوية مقابل قضايا أكثر شموليةً واتساعاً، وبالنتيجة فإن هذا سيسهم في أجواء ملائمة أمام إسرائيل للتحرك بحرية أكثر واستقلالية في سياستها الاستعمارية. (نور الدين، 1993، ص 35).

إنّ المشكلة الكردية تأخذ بعداً رئيساً في سياسة تركيا الخارجية الثنائية مع العراق وسوريا وإيران ولبنان بحسب موقعها من الأكراد، لذا زاد الاهتمام التركي بهذه المشكلة بعد حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تطورات لحقت بوضع الأكراد في شمال العراق، الأمر الذي دفع وزارة الدفاع التركية إلى إصدار ما يُسمى بالبيان الأبيض، وهو بيان حكومي تركي موجه إلى دول الجوار في قارتي آسيا وأوروبا، يحتوي على إجراءات سياسية وعسكرية تعتمدها الحكومة التركية

في مواجهة الأكراد، ويتضمن تفاصيل حول آثار وتداعي تقديم مساعدات عسكرية ومالية لحزب العمال الكرديستاني، وأوضحت فيه السياسة العسكرية وخطط تحديث الجيش وتسليحه، واتهمت إيران وسوريا، والعراق، واليونان، ودولاً أوروبية بتقديم الحماية والدعم المالي لحزب العمال الكردستاني، الذي يقاتل من أجل المقاومة وإقامة دولة كردية مستقلة في جنوب شرق البلاد.

وفي هذا الشأن قامت تركيا بإجراءات عسكرية متنوعة، بهدف مهاجمة قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق سنة 1995، وقد توغلت القوات التركية في الأراضي العراقية، تبعها عملية أخرى سنة 1996، إذ استمرت مطاردة الأكراد حتى شنت هجوماً أسفر عن احتلال أراضٍ عراقية في الشمال، وبقيت القوات التركية هناك حتى سنة 1997، بهدف إخماد مركز التمرد الكردي. (الرشدان، 1998، ص 41).

القضية الفلسطينية في السياسة التركية– الإسرائيلية:

أيدت تركيا القضية الفلسطينية بأشكال متنوعة، منها افتتاح مكتب لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية سنة (1979) في أنقرة، ثم في سنة (1980) لم تعترف تركيا بقرار إسرائيل الذي اتخذت بموجبه القدس عاصمة للدولة العبرية، وفي السنة نفسها خفّضت تركيا تمثيلها الدبلوماسي في سفارتها بتل أبيب إلى درجة سكرتير ثانٍ، وكانت ضمن الدول (118) التي صوتت لصالح القرار الصادر عن الجمعية القامة للأمم المتحدة عام (1980) بشأن عدم الاعتراف بمشروعية كافة القرارات والتدابير الإسرائيلية المتخذة لتغيير وضع الأراضي المحتلة. (أبو الحسن، 2010، ص 37)

وهذا على عكس ما جرى سنة (1986)، فقد زادت تركيا من درجة تمثيلها الدبلوماسيّ إلى وزير مفوّض، أمّا حين اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، توجهت أنظار العالم نحو محنة الفلسطينيين، فرأت تركيا بأنها ملزمة بتعديل مواقفها تجاه إسرائيل، خصوصاً تجاه أساليب القمع الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، الأمر الذي دفع تركيا بأن تعترف بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس اعترافاً كاملاً، وذلك في سنة (1988)، عندما تبنّى المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس إعلان الاستقلال الفلسطيني، وفي الوقت نفسه، وتماشياً مع مصالحها السياسية والأمنية ولكي لا تخسر تركيا علاقاتها مع إسرائيل، نتيجة لهذا الاعتراف، استخدمت تركيا مبادرة

إسحق شامير للسلام سنة (1989) لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط. (السماك، 2002، ص 21).

تبع ذلك في سنة (1988) اعتراف تركي بالدولة الفلسطينية المعلنة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه بالجزائر، وأصدرت أكثر من بيان رسمي منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية بإدانة القمع الإسرائيلي في أثناء الانتفاضة الأولى، ودعت إسرائيل إلى المشاركة في جهود السلام الرامية إلى تسوية مشكلة الشرق الأوسط (معوّض، 1998، ص 24).

يتشابه هذا الموقف مع ما جرى سنة (1982) من جهود تركية المحافظة على مستوى علاقاتها مع إسرائيل والحفاظ على استمراريتها، أبرزها عدم اتخاذ تركيا موقفاً واضحاً ضد الغزو الإسرائيلي للبنان سنة (1982)، إضافة إلى قيامها بتهجير اليهود الإيرانيين من تركيا إلى إسرائيل أثناء حرب الخليج الأولى، ثم محاولتها ضم إسرائيل في مشروع مياه السلام (بيبرس، 2011، ص 171).

عملت تركيا على عدم التصادم مع إسرائيل، وفي الوقت ذاته لم تتخلى عن تقديم مساعدات للشعب الفلسطيني، فقامت سنة 2006 بحملة لجمع تبرعات لصالح الشعب الفلسطيني، حيث شهدت هذه السنة مجموعة من الأنشطة الداعمة لفلسطين، منها قيام مظاهرات في إسطنبول لتعارض الحملة الإسرائيلية العسكرية على غزة، وانتقادات حكومية رسمية ضد إسرائيل، لاستخدامها العقوبات الاقتصادية الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، وذلك بعد فوز حركة حماس بالانتخابات الفلسطينية سنة 2006. (مركز الزيتونة، 2010، ص 39).

وفي سنة 2007 أبدت تركيا استعدادها لأداء دور مهم في موضوع المصالحة الفلسطينية، وفي سنة 2009 تكرر الموقف التركي المعارض للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، خصوصاً أنها أحد الأطراف المشاركة بإجراء المصالحة الفلسطينية، ولها مكانة مرموقة لدى الأطراف في المنطقة، كما لها مكانتها على الساحة الدولية، فهي عضو غير دائم في كل من مجلس الأمن الدولي وحلف شمال الأطلسي. وفي السنة نفسها حمّلت تركيا إسرائيل مسؤولية الاعتداء على غزة، ووقفت إلى جانب الفلسطينيين في حثّها لمجلس الأمن الدوليّ على التدخل مباشرة لوقف العدوان، ونتيجة لهذا العدوان أوقفت تركيا وساطتها بين سوريا وإسرائيل بعملية السلام بين الطرفين، وطالبت

بضرورة إيصال المساعدات إلى الشعب الفلسطيني وبشكل مُلِحّ إلى غزة، طالبت تركيا بضرورة منع إسرائيل من دخول مقر الأمم المتحدة، بسبب رفض إسرائيل قرار مجلس الأمن (1960) الذي دعا لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة. (مركز الزيتونة، 2010، ص 39)

دور الأزمة القبرصية في العلاقات بين البلدين:

إن أول توتر شهدته العلاقات التركية الإسرائيلية كان بعد حدوث الأزمة التركية القبرصية في الفترة (1963–1964)، فقد وقفت إسرائيل إلى جانب اليونان وعارض الموقف التركي، رفضت تركيا هذا الوقوف وشهدت علاقاتهما نوعاً من الفتور في الفترة نفسها، واستمر هذا الفتور حتى سنة 1967، حينها أيدت تركيا الموقف العربي من الحرب الإسرائيلية لاحتلال باقي أجزاء فلسطين، وطالبتها بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية، وصوتت في الأمم المتحدة ضد إلحاق شرقي القدس إدارياً بإسرائيل (معوّض، 1996، ص 122).

نتيجة لهذا الفتور والتوتر شهدت الفترة الواقعة ما بين (1965–1970) تقارباً في المصالح التركية العربية، إذ كانت الأزمة القبرصية السبب الرئيس في إحداث هذا التقارب، خصوصاً على المستوى السياسي، لذلك انضمت تركيا إلى مؤتمر القمة الإسلامي سنة (1969)، كعضو مؤسس، ولتشارك في مناقشة القضايا الكبرى الخاصة بالعرب، فصوتت في مجلس الأمن للمصالح المشتركة بينها وبين العرب، وساندت العرب في أزمة البترول سنة 1970. أما في بداية الثمانينيات، فقد اتبعت تركيا استراتيجية مغايرة، سعت للموازنة في موقفها السياسي تجاه المنطقة، وسعت كذلك لكسب إسرائيل في صفها؛ لتخرج بأرباح استراتيجية تزيد من ثقلها السياسي في منطقة الشرق الأوسط(أبو الحسن، 2010، ص 36–37).

المبحث الثالث: مستوى العلاقات والاتفاقيات الاقتصادية بين إسرائيل وتركيا:

تسعى السياسة الاقتصادية التركية بصورة عامة إلى الاستفادة من موقعها الإقليمي، وتسعى للاستفادة من كل الفرص المتاحة لها ومن العناصر المساندة، خصوصاً فيما يتعلق بمجال المياه؛ فتحاول تعزيز هذا الجانب من أجل إقامة مشاريع مشتركة مع إسرائيل والولايات المتحدة، وترى تركيا في هذه المشاريع إمكانية لتوفير مزايا اقتصادية أكبر، تمكنها من توفير الحماية في حال تعرضها لمشكلات اقتصادية. والرغبة التركية لا تزال مستمرة تجاه استثمار علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة، لنيل المزيد من تلك المزايا الاقتصادية والتجارية، وتحاول بذلك تسريع انضمامها للاتحاد الأوروبي، وأداء دور أساسي في الشرق الأوسط، خصوصاً بعد حصار العراق، وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق (معوّض، 1997، ص 122).

وركّزت على البعد الاقتصادي بناء على التحولات في السياسة الخارجية التركية، مثل الاستقرار الداخلي والسياسي والاقتصادي، فصنّاع القرار في السياسة التركية رأوا أن المزاوجة بين التنمية السياسية وبين القدرات الاقتصادية داخلياً يعطى تركيا مزايا كثيرة، تمكنها من تطوير سياسات خارجية، وذلك في محيطها الإقليمي، ثم على المستوى الدولي. (عكاشة، 2013، ص11).

وقد اتبعت تركيا استراتيجية ذات مؤشرات خاصة لتعزيز الوضع الاقتصادي منها:

- ميول تركيا لإشراك إسرائيل في مشروع (مياه السلام) أو (مشروع مياه أنابيب السلام) سنة (1987)، بمدّ الأنبوب الغربيّ حتى الضفة الغربية من نهر الأردن، لكنها تخلّت عن هذه الفكرة، نتيجة معارضة بعض من الدول العربية. ويعتبر هذا المشروع من المشاريع التي تعلّق عليها إسرائيل آمالاً اقتصادية كبيرة مستغلة علاقاتها مع تركيا لإنجازهِ لأن هذا يحقق لها هدفين، الأول عقائدي، مبني على الفلسفة اليهودية، والتي تؤمن بوجوب العمل اليهودي على الأرض؛ حتى يكون أكثر التصاقاً وتعلقاً بها. والثاني استراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي لإسرائيل، وبالنتيجة الاكتفاء الذاتي وقت الأزمات. (معوّض، 1996، ص 143)
- توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل سنة (1996)، وتعدّ تركيا الدولة المسلمة الوحيدة التي قامت بمثل هذه الخطوة، ومن غير أي شكوك، فإن هذه الاتفاقية تسهم بمضاعفة حجم التبادل

التجاري بين الدولتين، والذي ارتفع من حوالي (500) مليون دولار سنة (1996)، إلى (3.38) مليار دولار سنة (2008) (عكاشة، 2013، ص 15).

أسهمت هذه الاتفاقية بالقضاء على الخلل الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد التركي، خاصة بعد ارتفاع إجمالي عجز الموازنة التركية إلى (129) تريليون ليرة تركية في بداية سنة (1995)، وبلغ معدل التضخم (150%)، وانخفاض دخل الفرد من (3000) دولار إلى (192) دولار سنوياً؛ لذا وجدت تركيا أنه بإقامة علاقات اقتصادية قوية مع إسرائيل، سيكون مدخلاً لتحسين الاقتصاد بين الطرفين، إضافة لتعزيز العلاقات الاقتصادية، الأمر الذي سيسهم في تعزيز وضع تركيا في المفاوضات مع مؤسسات التمويل الدولية، للحصول على قروض جديدة بهدف تحسين وإصلاح الاقتصاد، على اعتبار إسرائيل الحليف الأول للولايات المتحدة في الشرق الأوسط (الرشدان، 1998، ص 38).

وهذا يبرهن على استراتيجية تركيا، والتي تحاول إبرام اتفاقيات إقليمية لتوزيع المياه، منها هذا المشروع؛ لأنه يمكنها من الحصول على أكبر قدر ممكن من المياه، وتؤكد الاتفاقيات مع دول عربية في هذا المشروع وتقر بوجودها وشرعيتها كدولة في المنطقة. ثم الحصول على مياه نهري (سليمان) و (جيحان) في تركيا بتمويل عربي لهذا المشروع، وتحقيق مكسب مائي لإسرائيل، وآخر مادّي لتركيا التي تحاول تحقيق نموّ اقتصادي متسارع باستغلال أهم عنصرين: المياه والأراضي الزراعية لديها، اعتماداً على الخبرة الإسرائيلية في هذين المجالين (الزراعي والإروائي (الدليمي، 1999، ص 38).

- استغلال إسرائيل لمشاريع جنوب شرق الأناضول التركية، والتي بدأت بها تركيا من أجل التنمية التجارية والسكانية في هذه المناطق، وذلك من حيث التمويل والتنفيذ، والسعي نحو إنجازها بالكامل؛ لتصبح ورقة ضغط وتهديد تركي ضد العراق وسورية، وهو أحد الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة لإخراج أقوى دول الجبهة الشرقية من الصراع العربي – الإسرائيلي، وللتأثير على اقتصاديات هذين القطرين وعلى أمنهما القومي.

- تنمية الاقتصاد التركي وتطويره، من خلال الإفادة من المشاريع المشتركة مع إسرائيل، وبالنتيجة عرقلة المشاريع الاقتصادية العربية المتوقعة، وإحلال تعاون إقليمي بديل عن مشاريع التعاون والتكامل الوحدوي العربي. لذا فإن الطرفين التركي والإسرائيلي، يسعيان لإنجاح السوق

الشرق أوسطية؛ بهدف تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي في الشرق الأوسط وبالنتيجة تحسين مستوى البلدين اقتصادياً في المنطقة.

- معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الطرفين، خصوصاً فيما يتعلق بالتضخم والبطالة، من خلال الحصول على التمويل اللازم للتطوير (الدليمي، 1999، ص 6).

- التوسع في انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة، وذلك بعد توفير كميات المياه اللازمة، والتي يمكن الحصول عليها بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل.

ثم شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية شيئاً من الفتور؛ نتيجة لرفض تركيا ما تقوم به إسرائيل ويسمى (إرهاب الدول) ضد الفلسطينيين، وقيام إسرائيل بارتكاب مجازر جماعية في الانتفاضة الثانية في مخيم جنين، لكن هذا الموقف لم يمنع ازدهار التجارة ونموها بين البلدين، إذ كانت التجارة في حركة نشطة باستمرار، ففي سنة (2005) تطورت العلاقات بين البلدين، وأخذت أبعاداً اقتصاديةً جديدة، ونشطت حركة رجال الأعمال الأتراك في إسرائيل، وظهرت تركيا كأكبر شريك تجاري مع إسرائيل في العالم الإسلامي، وقد دخلت بعض الجهات والشركات الإسرائيلية على خط شراء بعض المؤسسات التركية، ضمن عمليات الخصخصة التي أُجريت سنة (2008) في تركيا، لذا قد ارتفع حجم العلاقات التجارية بين البلدين، حتى بلغ ذروته سنة (2008)، فقد بلغت عدد الشركات التركية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة (1948) حوالي (580) شركة، ويعدّ الاتفاق على إنشاء خط أنابيب مياه من ميناء جيحان إلى ميناء عسقلان (أشكلون)، داخل الأراضي الفلسطينية من أهم التطورات الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية.

ونتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة (2008)، وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية شهد التبادل التجاري تراجعاً ملحوظاً، لكن بسبب الطبيعة المركبة لهذه العلاقة فإن العلاقات على كافة الصعد تبرد وتتراجع نظراً لحاجة كل منهما للآخر في المنطقة (صالح، 2010، ص 25 – 26).

الفصل الرابع: المواقف التركية وأثرها على القضية الفلسطينية

- المبحث الأول: المواقف السياسية التركية تجاه القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي
  - المطلب الأول: محددات المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية
  - المطلب الثاني: الدور التركي إقليمياً في القضية الفلسطينية
- المبحث الثاني: دور تركيا في القضية الفلسطينية على المستوى الدولي
  - المطلب الأول: محددات الدور التركي دولياً
  - المطلب الثاني: الدور التركي دولياً
- المبحث الثالث: أثر المواقف السياسية التركية تجاه الإسرائيلية على القضية الفلسطينية إقليمياً
  - المطلب الأول: دواعي المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية وأسبابها
  - المطلب الثاني: أثر السياسة التركية على القضية الفلسطينية
- المبحث الرابع: أثر المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية على المستوى الدولي

الفصل الرابع:

أثر المواقف التركية الإقليمية والدولية على القضية الفلسطينية:

المبحث الأول: المواقف السياسية التركية تجاه القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي:

مقدمة:

تعمل تركيا على تفعيل دورها الإقليمي والعالمي، وذلك بالإنخراط والتجاوب مع القضايا الإقليمية والدولية، والانفتاح على العالم وإبداء الرأي في معالجة القضايا الدولية خصوصاً في الشرق الأوسط، لذا عمل السياسيون الأتراك على إزالة الغموض حول المواقف التركية تجاه تلك القضايا، ومنها القضية الفلسطينية. وفي الوقت ذاته تتحكم محددات وتطلعات للسياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، نوجزهم بالمطلبين الآتيين:

المطلب الأول: محددات المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية:

أولاً ــ الانفتاح: تستخدم السياسة التركية مبدأ الانفتاح على دول الجوار الإقليمي والدولي، لكي لا ينحصر اهتمامها في إطار التفاعل داخل حلف شمال الأطلسي فقط، أو من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقامت الدبلوماسية التركية بإعادة قراءة ذاتية لمكنونات القوة التركية وطبيعة التوازنات الإقليمية، وقراءة للتحولات في العلاقات الدولية بعد دخول العالم في مرحلة القطب الأمريكي الواحد، لرسم معالم مستقبل المنطقة جميعها. (النعيمي، 2008، ص 56)

وقد اتجهت تركيا إلى سياسة الانفتاح ولعب دور دولي تجاه القضية الفلسطينية لأسباب عدّة، منها أنّه قد اعتمد دورها على المستويين الإقليمي والدولي على علاقاتها الاستراتيجية مع القوى الدولية الفاعلة، كالولايات المتحدة ثمّ الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معاً، وهذا الأمر لم يمكنها من التقارب مع دول العالم كثيراً. وسبب آخر إمكانية استفادة تركيا من تجربة انضمامها لحلف الناتو (المعروف بمنظمة حلف شمال الأطلسي)، خاصة أنها تتمتع بقدرات وموارد ذاتية، كالمائية والبشرية والقوة العسكرية، كذلك التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط، جميع هذه

الأسباب دعت تركيا إلى تغيير طبيعة دورها إقليمياً، وحثّتها على إعادة النظر في استراتيجياتها الخارجية وعدم البقاء في دوائر سياسية ضيّقة، فاعتمدت الانفتاح السياسي والاقتصادي على العالم، مبرزة رأيها بالقضية الفلسطينية كدولة ذات مكانة استراتيجية في الشرق الأوسط، ومعلنة عن مواقفها السياسية تجاه هذه القضية. وقد استبدلت تركيا الدور السياسيّ الضيق بسياسة الانفتاح، آخذة بعين الاعتبار الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي، إذ ارتبط هذان المحددان معاً. (عبد الفتاح، 2008، ص 159)

ثانياً الاستقرار: وقد عبّر عن ذلك القادة الأتراك بإيمان تركيا بحقوق شعوب المنطقة بالعيش بأمن وسلام واستقرار بما فيهم الشعب الفلسطيني، إذ يُنظر لتحقيق الاستقرار كأولوية ضمن سياسة تركيا الاستراتيجية في المنطقة، وحسب هذه الرؤية يؤدي تحقيق والاستقرار إلى منفعة شعوب الشرق الأوسط، حيث يعطيها الاستقرار مساحة أكبر لتوسيع نفوذها، خصوصاً في المجال الاقتصادي، كون الاقتصاد التركي من أقوى اقتصاديات المنطقة. (فارس، 2009، ص 3)

إذ تعدّ التنمية والرخاء الاقتصادي والمؤدي إلى الاستقرار من الأهداف الهامة لتركيا، وتسعى لتحقيقه – أي الاستقرار – بكافة السبل، لكي تتمكن من توفير المقدرة لشعبها للعيش بمستوى جيد، وتحقيق المقدرة بزيادة إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية، وتنعكس على مقدراتها إمكاناتها الكبرى على القطاعات الأخرى للدولة وتنميتها، وخصوصاً السياسية وعلاقاتها الدبلوماسية، وعلى الرغم من أنّ تركيا قد شهدت منذ تأسيسها أزمات اقتصادية عدة حتى الثمانينيات، إلا أنّ سعيها نحو الاستقرار مكنها من وضع الأسس والسياسات الاقتصادية للتغلب على هذه الأزمات ومكنها من تحسين مستوى اقتصادها. وقد كانت سياستها في هذا الشأن على جزأين أساسيين؛ الأول في سياساتها الداخلية، كالاهتمام بالقدرات الإنتاجية وتطوير القطاعين الزراعي والصناعي، والثاني خارجي يتمثل في الإنفتاح على دول العالم كافة، الغربية والإسلامية والعربية منها. فعملت تركيا على منح الأهداف الاقتصادية للتنمية والرخاء الأولوية، واتجهت بقوة نحو تصحيح البيانات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية، وإبعاد المشكلات الاقتصادية الداخلية كالبطالة وسوء توزيع الدخل عن سياستها الخارجية، تمثل ذلك بالاهتمام بالأسواق الخارجية، ومن أهمها الاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة، وعملا على تذليل العقبات والبحث عن أرضية لازمة تأهلها للتكامل مع الاتحاد الأوروبي والأسواق العربية والعالمية، فاتخذت من الانفتاح

الاقتصادي مدخلاً إلى الانفتاح السياسي على العالم والقضايا السياسية في المنطقة. (الزعانين، 1998، ص 69)

ثالثا العلاقات العربية: تتطلع القيادة السياسية التركية إلى أداء دور تركي محوري في الشرق الأوسط، بالانخراط مباشرة في معالجة القضايا العالقة، وذلك كجزء أساسي من أداء هذا الدور، وأهم هذه القضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا يتطلب جهداً تركيا كبيراً بسبب وجود علاقات تركية إسرائيلية قوية وتاريخية، لذا تعمل تركيا على إعادة صياغة علاقاتها مع الدول العربية، خصوصاً أنّ العلاقات التركية العربية في المجالين العسكري والاقتصادي أقل شأناً إذا ما قورنت بالعلاقات الإسرائيلية التركية. ومن ضمن إعادة الصياغة هذه رفض تركيا طلباً أمريكياً سنة 2003 باستخدام أراضيها كقاعدة لغزو العراق، ولو كان هذا الرفض مؤقتاً، ثم سياسة الانفتاح الاقتصادي على سوريا سنة 2005، على الرغم من الحملة الأمريكية لعزل سوريا اقتصادياً. يضاف إلى ذلك أنّ تركيا تمتلك مؤهلات تمكنها من أداء دور الدولة ذات التأثير الدبلوماسي، منها البعدان الجغرافي والتاريخي المشترك مع دول الجوار والمكانة الاقتصادية. (النعيمي، 2008، ص 57)

وتاريخياً تسعى تركيا إلى محو الصورة النمطية لدى العرب على أنّها هي وريثة الحكم العثماني، وأنّ شعبها جاء من أماكن متنوعة كالقوقاز والبلقان والشرق الأوسط، الذين جاؤوا في فترة الحكم العثماني، وسعت إلى محو التنافر المعنوي مع الدول العربيّة، إذ كانت تمثّل تركيا الحكم العثماني من وجهة نظر العرب، وأنّها دولة لا ينتمي شعبها إلى مكان محدد ولا يوجد له تاريخ كحال الشعوب العربيّة، وقد عبّر عن ذلك أحمد داود أوغلو في كتابه "الاستراتيجية العميقة" (Strategic Depth) الصادر سنة 2001، بقوله إنّ على تركيا المعاصرة العودة إلى هذه التركيبة المتنوعة من الفسيفساء والموزاييك الجغرافية والسياسية، لأنّها جزء من هذا الكيان، وقد تترجم هذا التطلع على أرض الواقع بعد أحداث الهجوم بالطائرات على برجيّ التجارة الدوليين في مدينة نيويورك في أيلول سنة 2001، إذ سعت تركيا إلى التعريف بذاتها وبهويتها عبر هذه المحطات التاريخية المهمة، خصوصاً في مدة ما بعد الدولة العثمانية (يوسف، 2011، ص 94)، لذا انكبّ الأتراك على بناء الدولة التركية العصرية المتقدمة، مستعرضين الروابط التاريخية مع العرب كشعوب كانت تحت ظل دولة واحدة، وأنّه يوجد لديهم انتماء لهذا التاريخ، وظهر هذا الانتماء على

شكل تدهور في العلاقات التركية الإسرائيلية في أثناء الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة. (يوسف، 2011، ص101)

رابعاً النظام الديمقراطي: يقوم النظام السياسي التركي على الديمقراطية والإيمان بمبادئ الدولة الحديثة، مثل حقوق الإنسان والحريات وحق الشعوب بالاستقلال، لهذا فإن تركيا تعلل تدخلها في القضية الفلسطينية من هذه الزاوية، ومن معارضتها لفكرة الاحتلال بصورة عامة، وترفض الممارسات القمعية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين. (فارس، 2009، ص4)

وفي هذا الشأن أوضح (دلي، 1999) في كتابه عن الدور التركي بقضايا السياسة الخارجية النابع من مبدأ الديمقراطية، يعتمد على التقليل من تأثير الخلافات العميقة بين الأكراد الأتراك والحكومة التركية، وبين علاقتها مع العراق والدول العربيّة عامة، والحدّ من هذا التأثير على أبعاد السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، خاصة الاقتصادية والجغرافية، ويعتمد استخدام مبدأ الديمقراطية للتقارب مع دول الاتحاد الأوروبي، على اعتبار أنّ تركيا دولة ديمقراطية علمانية مستقرة. (دلي، 1999، ص 33 وما بعدها)

خامساً الاعتبارات الدينية: إنّ تركيا دولة علمانية، لكنها تستجيب للمطالب الشعبية النابعة من العقيدة الإسلامية، وذلك تحقيقاً لمبدأ الديمقراطية، فالفلسطينيون بالنسبة للأتراك هم أخوة في الدين الإسلامي ويتعرضون لصور من الظلم والاضطهاد، فيرون أنّ عليهم واجبات تجاه الفلسطينيين، ومنها التحرك الشعبي التركي أثناء الحروب على قطاع غزة، إضافة إلى أنّ أيديولوجية الحزب التركي الحاكم وخطابه الإسلامي لا يؤمن بشرعية احتلال فلسطين، ويرى فيه نوعاً من العنصرية. (النعيمي، 2008، ص 58)

إنّ الاعتبارات الدينية في العلاقات الدولية أو العلاقات السياسية تأخذ أكثر من شكل واتجاه، فقد تكون بدافع الحفاظ على المصالح، أو بناء على عقيدة الحزب الحاكم وتوجهاته الدينية في دولة ما مع دولة أخرى، لكن في الحالة التركية، ونظراً لتباعد الفكر الديني والعقائدي بين الأحزاب التركية (منها العلمانية ومنها الإسلامية) والسياسات العربية وغياب دور الأحزاب، فإن السياسة التركية تستغل الروابط الدينية للحفاظ على علاقات تركية عربية متينة، حيث إن قوة العلاقات العربية التركية ومدى مجالاتها تؤثر إيجاباً على مواقفها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، لما

يتمثل في القضية الفلسطينية من عدالة وعمق وطني وديني (الشرطي، 2011، ص 40). وظهر ذلك بدعم تركيا لحركة حماس ومساندتها سياسياً، حيث بدا هذا الدعم واضحاً أثناء الحروب الإسرائيلية على غزة.

إنّ هذه المحددات جعلت من السياسة التركية، تجاه القضية الفلسطينية خاصة والعربية عامة، تتميز مميزات عدّة، كعدم التدخل بالشؤون العربيّة، خصوصاً النزاعات العربية العربية كالحرب الأهلية في لبنان واليمن، والصراعات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية، واحتلال العراق للكويت، ويتمثل عدم التدخل بعدم فرض رأي محدد أو الانحياز لسياسة معينة، إلاّ فيما يتعلق بأمور تخص الشأن التركي، وأهمها قضية الأكراد، فقد كان هدف السياسة الخارجية التركية هو إقامة علاقات إقليمية مع الدول العربيّة بالتوازي مع إسرائيل. (دلي، 1999، ص 31).

المطلب الثاني: الدور التركي إقليمياً في القضية الفلسطينية:

يتسم الموقف التركي الرسمي من القضية الفلسطينية بالتبعية للعلاقات التركية الإسرائيلية، لأسباب عدة، منها الانحياز لإسرائيل لتقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة، واعتبار إسرائيل البوابة للاتحاد الأوروبي، والتبادل العسكري ذو المردود الاقتصادي الكبير، إضافة إلى المحددات السابقة، لذا يتمثل الدور التركي إقليمياً تجاه القضية الفلسطينية بمواقف متنوعة، تستعرضها الدراسة بالفقرات الآتية.

يظهر الدور التركي بصورة عامة عبر الخطاب التركي الرسمي، إذ يرفض فكرة الاحتلال الإسرائيلي، ويناصر الفلسطينيين في نضالهم من أجل نيل الاستقلال، ويدعو لتوفير الأجواء السياسة المستقرة المناسبة لإنجاح المسيرة السلمية، وينادي بتطبيق العدالة في التعامل مع الشعب الفلسطيني.

ويبرز الدور التركي من خلال المساندة الإعلامية، حيث يستخدم الإعلام التركي الرسمي مفردات لوصف إجراءات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، منها (الإرهاب والعنصرية والقتل المتعمد والإبادة الجماعية وغيرها)، وقد تصاعدت اللهجة المنددة بالإجراءات الإسرائيلية في أثناء انتفاضة الأقصى، خصوصاً عندما وصف رجب طيب أردوغان إسرائيل بأنها دولة إرهابية، وقد وجهت القيادة التركية انتقادات لإسرائيل بعد رفضها نتائج انتخابات 2006 وفرض الحصار على قطاع غزة، والحروب ضد القطاع. وفي سنة 2011 أعلن (أشاد هورموزلو) كبير مستشاري

رئيس الوزراء التركي أنَّ تركيا تصارح بموقفها المعارض لأي مسألة تمس بمبادئ حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية. (يوسف، 2011، ص 100)

هذه المواقف ليست من فراغ، إذ تعمل تركيا على اتخاذ خطوات لتفعيل مسار التسوية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل، مفترضة بأن تؤدي المفاوضات إلى تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، لكن الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني دفع بالدور التركي لأن يتخطى الدور الإعلامي. فقد التزمت تركيا بالوقوف إلى جانب الفلسطينيين، بتقديم الدعم السياسي للشعب الفلسطيني على المستويين الرسمي والشعبي، وأسهمت الدبلوماسية التركية في بعض المساعي تجاه المصالحة الفلسطينية الفلسطينية. (مركز الزيتونة، 2010، ص 30)

إذ تعاملت تركيا مع فصائل المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس، وذلك بعد الفوز بانتخابات 2006، وقد تمّ الترحيب برئيس مكتب حماس السياسي (خالد مشعل) واستقباله في أنقرة على العكس من مواقف بعض الدول العربية مثل مصر، وحين أعلنت اللجنة الرباعية الدولية عن مقاطعتها لحركة حماس حتى تستجيب لمطالب هذه اللجنة، عقدت تركيا مشاورات عدّة مع حركة حماس بشأن التسوية السلمية ثم المصالحة. (يوسف، 2011، ص 101)

وقد أدت تركيا دوراً آخر تجاه الشعب الفلسطيني، وذلك بانعقاد العديد من المؤتمرات واللجان المساندة للشعب الفلسطيني في تركيا، إضافة إلى النشاطات والفعاليات الإسلامية بهدف مساندة الشعب الفلسطيني، منها على سبيل المثال تنظيم لقاء عالميّ لنصرة القدس والمسجد الأقصى في إسطنبول، بعد العام 2002 ولاحقا، كذلك نظَّمت تركيا العديد من الفعاليات السياسية والاجتماعية والحقوقية المناصرة للفلسطينيين، والمطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة، منها مظاهرات ومهرجانات وجمع تبرعات، عدا عن المساعدات الدولية والقوافل البحرية التي أسهمت فيها تركيا بشكل كبير.

وهذا لا يعني تخلي تركيا عن علاقاتها السياسية مع إسرائيل، فقد كانت توازي ما بين الحفاظ على العلاقات مع إسرائيل ودورها تجاه القضية الفلسطينية، فمنذ سنة 2000 حتى إعداد هذه الدراسة استمر مستوى العلاقات التركية الإسرائيلية كما هو تقريباً، فقد أظهر الطرفان التركي والإسرائيلي صلابة العلاقات بينهما، والتأكيد على أنّها لن تتأثر سلبا حتى بعد صعود حزب إسلامي إلى السلطة في تركيا، منها زيارة رئيس الجمهورية التركي (غول) ورئيس وزرائه تل أبيب

والاستقبال الحار له سنة 2005 وللمسؤولين الإسرائيليين الذين بادلوا الزيارة مع أنقرة، واستمر تبادل هذه الزيارات حتى سنة 2014. (الظاهر، 2005، ص 77 – 78)

وللحفاظ على هذا التوازن تعاملت الدبلوماسية التركية بشكل إيجابيّ مع التسوية السلمية، فقد حثّت الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على الاستمرار بالمفاوضات، وذلك بتدخلها في مسار المفاوضات، وقيامها برعاية جولات عدّة من المفاوضات السورية الإسرائيلية، ثم قابلت تصاعد ممارسات الاحتلال بالعدوان على غزة بالتشدد حيال هذه الإجراءات الإسرائيلية.

ويمكن القول أنّ التحول السياسيّ تجاه القضية الفلسطينية في تركيا الحديثة بدأ مع صعود الإسلاميين، ومع تسلّم نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه سنة 1994 رئاسة الحكومة التركية، وعلى الرغم من تدخل المؤسسة العسكرية التركية لحماية العلمانية، وإزاحة حزب الرفاه عن الحكم، إلا أنّ حزب العدالة والتنمية استطاع الوصول إلى السلطة انطلاقاً من قاعدة شعبية كبيرة، واتجه حزب العدالة نحو الشرق، مستنداً إلى النجاح الذي حققه على المستوى الاقتصادي، وإلى ميول الشعب التركي الذي سئم من المماطلة الأوروبية لضمن تركيا للاتحاد الأوروبي، كما استفاد حزل العدالة والتنمية من الانضمام للاتحاد لكي يحد من سلطة الجيش على الحياة السياسية التركية، مستغلاً حالة الضعف التي باتت تتغلغل في صفوف الأحزاب التركية العلمانية، كما انسجم سياسيو حزب العدالة والتنمية مع التعاطف الشعبي الرافض للاعتداءات والجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطينيّ، وهو ما دفع الساسة الأتراك لاتخاذ مواقف ناقدة وجرئية للسياسات الإسرائيلية لاقت صدى وترحيباً في الأوساط الفلسطينية والعربية والإسلامية. (مركز الزيتونة، 2010، ص 56)

ترى الدراسة أنّ المحددات الإقليمية تؤدي دوراً بارزاً في التأثير على السياسة التركيّة تجاه القضية الفلسطينية، فهي تحدّ أحياناً من عمق العلاقات مع إسرائيل، وأحياناً تؤدي إلى توسيع هذه العلاقات بناءً على المصالح الاستراتيجية، أهمها الاتفاقيات العسكرية مع إسرائيل، إذ أنّ الحفاظ على تفوق عسكري تركي، إلى جانب التفوق الاقتصادي، له الأولوية في الأجندة السياسية التركية.

وتستنتج الدراسة أنّ المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية والقضايا العربية، كانت مرهونة وتابعة للمصالح التركية، خصوصاً سياسة التوازن التي انتهجتها تركيا قبل أن يصل حزب العدالة والتنمية سنة 2002 إلى الحكم في تركيا، فقد شهدت مدة حكم هذا الحزب مواقف سياسية تختلف من حيث الدوافع والأسباب التي أدت إلى اتخاذ مثل هذه المواقف.

أهم هذه الأسباب وأولها هو القاعدة الجماهيرية الكبيرة التي تساند حزب العدالة والتنمية، ومعظمها ذات توجهات إسلامية، بغض النظر عن درجة التدين لدى الشعب التركي، أو اعتماد الدين الإسلامي كمرجع أساسي في القرارات والقوانين والحياة العامة، إنّما نسبة انتشار الدين الإسلامي لدى الشعب التركي تصل أحياناً إلى 96-98%، والباقي مسيحيون ويهود وعلمانيون، وهم نسبة ضئيلة جداً مقابل المسلمين. والسبب الثاني هو الميل أو الانحياز قليلاً للاتحاد الأوروبي في بعض المواقف، وعدم الانصياع للإدارة الأمريكية والاستجابة كلياً لتوجهاتها في الشرق الأوسط، وذلك للتقارب من الاتحاد الأوروبي والاستفادة اقتصادياً منه ومن السوق الأوروبية المشتركة، أي سياسة (عدم إغضاب أوروبا وأمريكا في الوقت ذاته) (ممدوح، 2009، ص 29 – 30).

على الرغم من أنّ السبب الثاني يدل أيضاً على اتباع سياسة التوازن، إلا أنّ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوروغان في فترة (2002 – 2008)، قد اتخذ مواقف تدل على أنّ الموقف التركي مستقل عن أوروبا وأمريكا سوياً، فقد انتقد صراحة سنة 2003 بناء إسرائيل لجدار الفصل العنصري، وانتقد في سنة 2004 اغتيال إسرائيل للشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس في ذلك الوقت، ووصفه بأنّه عمل إرهابيّ، وانتقد التصعيد العسكري الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في مدينة رفح وانتقد عملية (قوس قزح) الإسرائيلية. (مطلق، 2011، ص 88-98)

تحوّل هذا النقد إلى موقف سياسي على مستوى السفراء، وهو موقف لم تقم به دول عربية، وهذا كإشارة إلى مدى التغيّر في الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية، وليس انتقاصًا من الدور العربي، حيث رفض أوردوغان بعد عملية (قوس قزح) الدعوة الإسرائيلية لزيارة تل أبيب، واستدعى السفير والقنصل التركيين في إسرائيل للتشاور معهما، كذلك رفض وزير الخارجية التركي زيارة إسرائيل أيضاً، بالمقابل جرى رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى مستوى سفير بعد أن كان قنصلاً. هذه التغيرات فهمها الجانب الإسرائيلي على أنّها انقلاب بالموقف التركي تجاه سياسة إسرائيل، وأنّ علاقاتهما بحاجة إلى تفاهمات جديدة لإعادة توثيقها– خاصة بعد أن زار وزير الخارجية التركي عبد الله جول مقر السلطة الوطنية في رام الله سنة 2007. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2005، ص 116)

أمّا في سنة 2008، حين قامت إسرائيل بعملية عسكرية ضد قطاع غزة، فقد كان الموقف التركي منها مختلفاً، فقد اتسم بالغضب والنفور من السياسة الإسرائيلية، حتى وصل الأمر إلى قول

وزير العدل التركي في ذلك الوقت بأن إسرائيل هي دولة تقوم بالتحضير للإرهاب على المستوى العالمي، وفي الوقت ذاته كانت تعمل تركيا على مساندة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وتقدم مساعدات للشعب الفلسطيني، وتعمل على إنهاء حالة الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس، أمّا إسرائيل فقد عبّرت عن استيائها من هذا الموقف. (مطلق، 2011، ص 90)

وفي حادثة تعبّر عن مدى تضارب الآراء السياسية التركية والإسرائيلية، والتي عُدّت بأنها لصالح القضية الفلسطينية، فقد وصف أرودوغان الحرب الإسرائيلية على غزة لسنة 2008 بأنها جرائم ضد الإنسانية، وذلك في أثناء انعقاد مؤتمر دافوس في باريس، وقال عن شمعون بيريس رئيس الدولة الإسرائيلي حينذاك بأنّ عليه الشعور بالذنب لأنّه يقتل الأطفال وعليه، وقال عنه حرفياً: "*يعرف جيداً كيفية القتل*". (نوفل، 2010، ص 35 – 36)

نلاحظ من هذه المواقف والتغيرات، حدوث نقطة تحول كبرى على المستوى الإقليمي، وإلى حد ما على المستوى الدوليّ، في التضامن التركيّ مع الفلسطينيين، فالإعلام التركي قد أدى رسالة عميقة في تجريد إسرائيل من إدعاءاتها بأنها دولة ديمقراطية، وتمثّلت هذه المواقف عملياً بالمطالبة التركية بفك الحصار عن غزة، وتقديمها الدعم المادي والمعنوي والسياسي للفلسطينيين، وانتقادها لسياسة الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، وهي الأمور التي تتغاضى عنها الدول العربية. (البرصان، 2010، ص 26 – 27)

المبحث الثاني: أثر المواقف السياسية التركية تجاه الإسرائيلية على القضية الفلسطينية إقليمياً:

المطلب الأول: دواعي المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية وأسبابها:

لقد عاش العرب والأتراك معاً أكثر من أربعة قرون في ظل الإمبراطورية العثمانية وفي ظل الخلافة الإسلامية، وهذا يدل على الجذور العميقة لطبيعة هذه العلاقات، إلا أنّ انهيار الإمبراطورية وموقف العرب الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى، ثمّ قيام الدولة التركية الحديثة على قاعدة العلمانية التي نادى بها مصطفى كمال أتاتورك، إضافة إلى عوامل أخرى كثيرة أثرت سلباً على مسيرة العلاقات العربية التركية، وأدت إلى تنافس متبادل بين الجيران، وولادة خلافات ومشكلات نتيجة القطيعة والبعد عن ثقافة الحوار والتفاهم، إضافة إلى عوامل أخرى أثرت في العلاقات التركية العربية، منها القضية الفلسطينية، وقضية المياه بين تركيا وإسرائيل، وقضية تواجد الأكراد في العراق وسوريا ومعارضتهم للنظام التركي، والاعتراف التركي بإسرائيل، كأول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل، وتطور العلاقات بالغرب وانحيازها إليه بانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي، ثم الدخول في حلف بغداد، الذي رفضته الدول العربية إلا العراق، وهذه العوامل مجتمعة تضمحل أمام الاعتبارات السياسية والمصلحة التركية تجاه إسرائيل، إذ ترى تركيا أنّ علاقتها مع إسرائيل عبارة عن عنصر توازن مضاد للأطماع الروسية في الشرق الأوسط، وما يمكن أن تشكله على حدود تركيا وأمنها القومي. (الرشدان، 2011، ص 609 – 610)

وتوجد عوامل رئيسة يتأثر بسببها الموقف التركي من القضية الفلسطينية، أو بالأحرى الصراع العربي الإسرائيلي عامة، وهي (الرشدان، 2011، ص 613):

1) ارتباط تركيا بعلاقات تقليدية مع الولايات المتحدة ورغبتها بأن تؤدي دوراً مهماً ومحورياً على صعيد تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة، وفي هذا تسعى تركيا لاستقطاب الدعم الإسرائيلي من خلال وسائل الضغط اليهودي على صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.
2) رغبة تركيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي، وما يترتب على تركيا من اتباع سياسة متوازنة تتفق مع متطلبات الإنضمام وفي هذا السياق تبحث تركيا عن دور حيوي ومهم لها في المنطقة يمكّنها من تحقيق رغبتها بالاضمام للاتحاد.

3) رغبة تركيا في أن يكون لها موقف مركزي في المشروع الشرق أوسطي الكبير المطروح أمريكيا وإسرائيلياً لوضع ترتيبات جديدة لمنطقة الشرق الأوسط.

هذه الترتيبات جاءت تحت مسمى (مشروع نظام الشرق الأوسطي)، وهو ما بيّنته وثيقة أمريكية صدرت عن وكالة التنمية الدولية في ثمانينيات القرن الماضي، تحت عنوان (التعاون الإقليمي للشرق الأوسط) قُدِمت للكونغرس الأمريكي آنذاك، تمّ فيها التأكيد على ضرورة إحلال التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط على أساسين، هما: الأساس الجغرافي والأساس الاقتصادي، بدلاً من تعاون إقليمي مبني على أساس قومي سياسي، والسعي للحصول على الاعتراف العربي بإسرائيل وإدخالها في النظام الإقليمي للمنطقة، وبحسب الوثيقة فإن البعد الجغرافي يتمثل في قيام بنية إقليمية تضم مصر ودول المشرق العربي، عدا العراق، إلى جانب تركيا وإسرائيل، واستبعاد دول المغرب العربي، بهدف دمجها ضمن المجالين الاقتصادي والأمني لدول البحر المتوسط، وعزل السودان والصومال واليمن، أي دول الأطراف، وضمها لنظم أمنية ومناطق اقتصادية خاصة بإفريقيا والقرن الإفريقي، ولما كانت المفاوضات المتعددة الأطراف بمحاورها المختلفة ستمهد للتعاون ما بين الدول العربية وإسرائيل في إرساء النظام الشرق أوسطي في مرحلة لاحقة، فإنّ الهيمنة الإسرائيلية لتأسيس النظام الإقليمي الجديد قد حظيت بدعم أمريكي مباشر. (الغزاوي، 2000، ص 5)

ولقد شهدت المنطقة منذ اعتراف تركيا بإسرائيل العديد من التغيرات، وشهدت انتعاشاً أحياناً وجموداً أحياناً أخرى، نتيجة للأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة (حرب 1967، والقضية القبرصية) وغيرها من القضايا، ولا بدّ أنّ هذا التجاذب والتغير في العلاقات قد انعكس على القضية الفلسطينية بصورة خاصة، والعلاقات العربية التركية بصورة عامة، إذ أحياناً لا يمكن الفصل بين الموقف التركي من هذه القضية والقضايا العربية بناءً على الموقف التركي، خصوصاً عندما يكون الموقف التركي مؤيداً للعرب عامة في مواجهة الرأي الإسرائيلي سياسياً.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية سنة 2002 إلى رئاسة الحكومة، أخذت تركيا تغيّر علاقاتها مع الدول العربية، وتبدي تعاطفاً أكثر مع القضية الفلسطينية، وكان دافعها لذلك تحسين علاقاتها مع العرب لاعتبارات اقتصادية، وتفهم الحزب الحاكم لنوع من الالتزامات العقدية تجاه الأراضي المقدسة، وتجاه الممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

التي بدأت تمارسها إسرائيل بشكل مكثف منذ قيام انتفاضة الأقصى سنة 2001. لكن السياسة التركية إزاء الوضع العربي الإسرائيلي ستبقى متسمة بالحذر المتزايد، لشعور صانعي السياسة التركية أن هذا الصراع بأبعاده المختلفة يؤثر مباشرة في أمن تركيا، مما يجعل من الصعب عليها أن تقف موقفاً محايداً، لأنّ أمنها والحفاظ على علاقات طيبة مع العرب يستلزم سياسة أكثر فعالية من جانبها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ويجب أن تكون متوازية مع التزاماتها كعضو في حلف شمال الأطلسي، ورغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومصالحها على المستوى البعيد. (الرشدان، 2011، ص 612)

ومن الدواعي والأسباب القوية لاتخاذ تركيا مواقف سياسية متوازنة ومحايدة، ولضمان الفعالية في السياسة التركية تجاه القضايا العربية، تسعى تركيا للحفاظ على دورها الإقليمي في العملية السلمية، وذلك لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، فمن وجهة النظر التركية فإن تحقيق السلام يعني إنهاء حالة الازدواجية في المواقف التركية تجاه العرب وإسرائيل على السواء، وتضمن عدم تعرض سياستها لأي انتقاد من الطرفين العربي والإسرائيلي، ويريح صانعي السياسي الأتراك من مراجعة السياسات الخارجية، وبالنتيجة تكتسب علاقات متينة مع الطرفين تستيطع إنشاء علاقات اقتصادية أكبر وأوسع، وقد تعقد اتفاقيات تجارية ضخمة مع الدول العربية كما هو الحال مع إسرائيل في اتفاقيات التسليح، كذلك اتفاقيات المياه، فإذا نجحت تركيا في عقد صفقات مياه ضخمة فإنها ستحقق فوائد اقتصادية كبيرة، وستصبح جزءاً مؤثراً وضاغطاً عند الضرورة في النظامين الاقتصادي والسياسي في الشرق الأوسط، إضافة إلى ذلك كانت تركيا تضع نفسها موضع الوسيط بين سوريا وإسرائيل لعقد مباحثات سلام – وذلك قبل ثورات الربيع العربي – وكانت تتوقع إذا جرى توقيع أي اتفاقية بينهما، سوف تخرج سوريا من دائرة (الدول الداعمة للإرهاب) حسب السيناريوهات الأمريكية، وسوف تتوقف عن دعم حزب العمال الكردستاني، وبالتالي تقل الصعوبات التي يواجهها الجيش التركي في مواجهة هذا الحزب، كذلك فإن السلام الشامل الذي تبحث عنه تركيا بين البلدين، سوف يتيح لسوريا أن تتفرغ بحرية أكبر للمشكلات التي تعاني منها مع تركيا، وأهمها قضية المياه ودعم حزب العمال الكردستاني، فإن التأزم بين تركيا وسوريا سوف يزداد، وتكون سوريا في موقع أقوى من السابق في حالة دعمها العرب سياسياً . (صالح، 1996، ص 81)

وتضع تركيا احتمالين أساسيين في سياسة التوازن هذه، الأول: يرى أن سياسة تركيا إزاء الصراع العربي الإسرائيلي ومجمل علاقاتها مع الدول العربية وإسرائيل تخضع للعديد من التعقيدات، وتتطرق إلى العديد من الملفات والقضايا، منها الداخلي والإقليمي والدولي، وهي لا تستطيع – حتى لحظة إعداد هذه الدراسة – أنْ تُحدث تغييراً نوعياً عليها دون أن تتأثر الملفات والقضايا جميعاً (السلام، والاتفاقيات العسكرية، اتفاقيات المياه، حزب العمال...) وقد حرصت تركيا باستمرار على أن تتخذ موقفاً محايداً تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، نظراً لروابطها الاقتصادية مع الدول العربية، وتسعى إلى تحقيق مكاسب اقتصادية أكبر، لكن هذا المسعى محكوم بسقف معين لا يمكن لحزب العدالة والتنمية تجاوزه، لأنّ المؤسسة العسكرية التركية هي المسيطرة على الاتفاقيات العسكرية مع إسرائيل، إضافة إلى حجم التبادل التجاري الكبير بين إسرائيل وتركيا، وهنا يكمن جانب التعقيد، وهو علاقات مع الدول العربية كافة والحفاظ على نفس مستوى العلاقات مع إسرائيل، وتسوية وجهات النظر بين المؤسستين العسكرية والسياسية في تركيا. (دياب، 2004، ص 168 – 169)

أمّا الاحتمال الثاني، فيرى أنّ علاقات الدولتين قد شهدت توترات سابقة، وأيضاً بفعل الصراع العربي الإسرائيلي (العدوان الثلاثي على مصر، والانتفاضتان الفلسطينيتان)، ويرى في ذات الوقت أنّه من الصعب القياس عليها، إذ جمعت الدولتان سابقاً عداءهما المشترك للقومية العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، إلى جانب تحالفهما المشترك مع الولايات المتحدة في الحرب الباردة ومحاربة النظام الشيوعي سابقاً، وهو ما شكّل كابحاً وضابطاً لإمكانية اتساع فجوة أي خلاف أو توتر بين الدولتين، في حين أن التوتر الأخير يأتي في بيئة داخلية وإقليمية ودولية مغايرة تماماً، وهو ما يؤشر لاحتمالات ونتائج مختلفة، تشير إلى إمكانية حدوث تنافس وتدافع على النفوذ في المنطقة بين الدولتين، لكن على المدى البعيد. (دياب، 2004، ص 169)

وقد رجحت كفة الاحتمال الأول، وبدا ذلك واضحاً في الدورة العادية رقم 22 للقمة العربية التي أقيمت في مدينة سيرت في ليبيا، وكان حينها أردوغان ضيفاً على القمة، فأوضح فيها أنّ تركيا لن تبقى دون حراك حيال ما يحصل في المنطقة العربية، وأنّ تركيا لن تتعامل مع كل حادثة بشكل منفصل عن توازن المنطقة، وبيّن أيضاً أنّ القضية الفلسطينية من أكثر المشكلات المصيرية التي

يجب السرعة في إيجاد الحل لها، وطالب المجتمع الدولي بإنعاش مسيرة السلام، قال إنّ القيادة الفلسطينية والدول العربية قد وافقوا بحذر على المفاوضات المباشرة، وأن ما يقع على عاتق الأطراف في هذه المرحلة هو إعطاء السلام فرصة صادقة، وتريد تركيا أن ترى نهاية الطريق وليس خريطة الطريق. وفي موقف لأوردوغان يدلّ على إصراره على تحقيق السلام، قوله بأن تركيا لا تقبل التعديات الإسرائيلية على مدينة القدس، وهي ليس العاصمة الأبدية لإسرائيل. (مركز الزيتونة، 2010، ص 38)

المطلب الثاني: أثر السياسة التركية على القضية الفلسطينية:

بعد فوز حماس بالانتخابات سنة 2006، كشف رئيس وزراء تركيا أوردوغان عن أنّه قد بحث مع الرئيس الباكستاني في ذلك الوقت براويز مشرّف مبادرة مشتركة، ويكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي فيها دور كوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأوضح أنّ على حماس أن تدرك بأن سياستها التي لا تعترف بإسرائيل لا تفيد في هذه المرحلة، ولن تساعد بإحلال السلام، بالمقابل أوضح أنّ على إسرائيل الاعتراف بنتيجة هذه الانتخابات، وطالب كلاً من حماس وإسرائيل بعدم اتخاذ التطرف والعنف منهجاً لهما، وانتقد في الجلسة نفسها مع الرئيس الباكستاني استخدام إسرائيل لسياسة العقوبات الاقتصادية ضد الفلسطينيين. (مركز الزيتونة، 2010، ص 39)

واستمرت السياسة التركية على هذا الشكل حتى سنة 2007، عندما أعلم أوردوغان رئيس الوزراء الفلسطيني المُقال في تلك الفترة إسماعيل هنية بأن تركيا على استعداد للتحرك في ملف المصالحة الفلسطينية، وأنّ تركيا جاهزة للتحرك من أجل إعادة توحيد الصف الفلسطيني. (مركز الزيتونة، 2010، ص 39)

واستمرت السياسة التركية على هذا المنوال داعمة للطرفين إلى أن تلقت العلاقات الإسرائيلية – التركية ضربة موجعة بسبب قضية سفينة مرمرة، حيث قامت القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية يوم الاثنين 31 أيار 2010 بتنفيذ عمليتين عسكريتين مزدوجتين، الأولى هي اعتراض سفن أسطول الحرية المتجهة إلى قطاع غزة، والثانية هي عملية القتل الجماعي للناشطين الأتراك، والذي أسفر عن مقتل تسعة أتراك وإصابة عشرات المتضامنين. (مركز الزيتونة، 2010، ص 50)

إلا أنّ المشكلة تظل تتمحور حول قدرة تركيا وإسرائيل على تفادي منافسة شديدة داخل الشرق الأوسط يعاني من تغيرات كثيرة نتيجة لثورات الربيع العربي، لكن وجود الولايات المتحدة كحليف مشترك للطرفين، تستطيع أن تساعد الطرفين في ظل هذه العلاقات المعقدة، وتزيد من عناصر التفاهم والصداقة بين البلدين. (عيران، ولندنستراوس، 2013، ص 117)

لقد أعادت تركيا تعريف دورها الإقليمي في ضوء الثورات والتغيرات في العالم العربي، إلا أنّ تأثير الثورة السورية كان له التأثير الأكبر على السياسة التركية الإقليمية، بحكم الوضع الجيوسياسي بين تركيا وسوريا، ولم تعد سياسة "صفر مشاكل" هي الحاكمة للسياسة الخارجية التركية، بعد وقوف تركيا إلى جانب هذه الثورات، وانعكاس ذلك بشكل سلبي واضح على علاقتها مع النظام السوري، والنظام المصري بعد الانقلاب على محمد مرسي، كما انعكس بشكل متفاوت على العلاقة مع إيران والسعودية والإمارات، وفي هذه الأجواء تحسنت العلاقات التركية الفلسطينية، خصوصاً في أجواء تدهور العلاقات السياسة التركية مع إسرائيل، بعد حادثة الاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية (Freedom Flotilla) سنة 2010، بل إنّ الأحداث في سورية أسمهت بدرجة في تحسين العلاقات بين القيادة التركية وبين حركة حماس، التي كان وجودها الرئيس في الخارج هو في سورية، بل أصبحت تركيا مقراً لبعض قيادات حماس بعد خروجها من سورية والتضييق عليها في مصر. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2013، ص 177).

تواصلت السياسة التركية الإيجابية مع الحكومة الفلسطينية في رام الله في سنتيّ 2011 و 2013، وقد زار الرئيس الفلسطيني محمود عباس تركيا بتاريخ 29 شباط 2012، حيث التقى خلالها المسؤولين الأتراك، وجرى بحث العلاقات الفلسطينية التركية، وسبل تنميتها وتطويرها، وعملية التسوية في الشرق الأوسط، وجهود المصالحة الفلسطينية، وتطورات ثورات الربيع العربي أيضاً، واجتمع الرئيس عباس في 4 حزيران 2012 في مدينة اسطنبول مع كل من نظيره التركي عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردغان، كل على حدة، وشارك عباس في المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة أنقرة، وخلال سنتي 2012 و 2013 واصل عباس إطلاع أوردغان، عبر الاتصالات الهاتفية، على الأوضاع في المنطقة وتطورات عملية التسوية، وعلى الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمسجد الأقصى، وانتهاكاتها بحق الشعب

الفلسطينيّ، كذلك اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2013، ص 178).

وفي تشرين أول سنة 2013 شارك وفد من رجال الأعمال الفلسطينيين في مؤتمر الأعمال في تركيا، وقد شارك في المؤتمر وزير الاقتصاد بالحكومة الفلسطينية جواد ناجي، ونظيره التركي جاغلايان، ووفقاً لرئيس جمعية رجال الأعمال في قطاع غزة علي الحايك، فقد عُقدت خلال المؤتمر اتفاقية تطوير وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادية والتجارية وزيادة حجم التبادل التركي – الفلسطيني، وتعزيز شراكة رجال الأعمال في مختلف المجالات الاقتصادية، وتناول المؤتمر العمل على توقيع اتفاقيتي الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي، كما تناول تعزيز اتفاقية التجارة الحرة، وتعزيز دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق التركية. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2013، ص 178).

والتقى رئيس الوزارء برام الله رامي الحمد الله في 20 تشرين الثاني 2013 في مقر رئاسة الوزراء، ممثل تركيا لدى السلطة الفلسطينية شاكر تورنلار، وخلال اللقاء وقع الطرفان اتفاقية لتعويض ملاك أراضي المنطقة الصناعية في جنين بقيمة (9.7) مليون دولار، وقد عبّر الحمد الله عن امتنانه لاهتمام تركيا بالعمل على إنهاء الانقسام السياسي، والسعي لإجراء انتخابات، واستكمال العملية الديمقراطية الفلسطينية، كما التقى وزير شؤون التخطيط السابق برام الله محمد أبو رمضان*، الذي كان وزيراً في الفترة (2012–2014) في السلطة الوطنية الفلسطينية، التقى مع شاكر تورنلار في تشرين الثاني 2013، حيث تناول الطرفان وسائل التعاون بينهما. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2013، ص 178).

لقد أصبحت تركيا مسرحاً للعديد من النشاطات والفعاليات الإسلامية المساندة للشعب الفلسطينيّ، وتمّ التنديد بإسرائيل التي تعاقب شعباً بأكمله، ودعت تركيا دائماً إلى فك الحصار غير

* – شغل منصب وزير دولة لشؤون التخطيط بتاريخ 16 أيّار 2012 يحمل معالي الوزير درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ساراكوز في الولايات المتحدة الأمريكية، وشَغَلَ منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة أبو رمضان للاستثمار، ومدير ورئيس مجلس إدارة شركة باصات غزة، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة فلسطين للتأمين ومؤسسة بالتريد، بالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية، ومجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، وفي مجالس إدارة العديد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية والمجتمعية الرائدة الأخرى. (موقع مجلس الوزراء الفلسطيني، 2017)

الإنساني عن غزة، وقد رأت أنّ الدفاع عن غزة ورفض حصارها، والدعوات إلى إدخال المساعدات إلى القطاع هو بمثابة تأييد غير مباشر لحركة حماس، التي تسيطر على القطاع منذ سنة 2007، وشهدت علاقات تركيا مع حماس تطوراً كبيراً خلال سنتي 2012 و 2013، وتعددت اللقاءات بين الطرفين، وأسهم تطوّر هذه العلاقة التقارب في مواقف الطرفين تجاه ثورات الربيع العربي، والتغيرات التي شهدها العالم العربي، واستمرار توتر العلاقات السياسية بين تركيا وإسرائيل، فقد زار رئيس الحكومة في غزة إسماعيل هنية تركيا مطلع سنة 2012، والتقى هنية خلال زيارته المسؤولين الأتراك وزعماء جميع الأحزاب السياسية من غير استثناء، وقد كان اللافت للنظر تصريحاً لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو يقول فيه إنّ زيارة هنيّة دليل على أنّ (طريق فلسطين تمر بتركيا) غير أنّ جولة هنية في الفترة 30 كانون ثان إلى 16 شباط سنة 2012، وشملت كلاً من قطر والكويت والبحرين وإيران والإمارات ومصر، الأمر الذي أعطى انطباعاً بأن حماس ترغب بإظهار صورتها باعتبارها حركة مستقلة وغير مرتهنة لأحد. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2013، ص 179).

شكلت حادثة الاعتداء الإسرائيلي الدمويّ على سفن أسطول الحرية في فجر 31 أيار 2010، الذي أدى مقتل تسعة أتراك مدنيين على متنها، منعطفاً حاداً في العلاقات التركية الإسرائيلية، وكان لذلك ردود فعل تركية شعبية ورسمية ساخطة جداً على إسرائيل، فضلاً عن ردود الفعل العالمية، وتحركت تركيا، وخصوصا رئيس حكومتها أوردغان ووزير خارجيتها أوغلو، في التحشيد السياسي والإعلامي ضد الجانب الإسرائيلي، فقد أكد رئيس الوزراء التركي أن فلسطين هي قضية تركية ولم تسقط في يوم من الأيام من جدول الأعمال السياسي التركي، ووصف القدس بأنها قرة عين المسلمين، وفي يوم 10 مايو 2010 قال أوردغان أنه إذا احترقت القدس سيحترق العالم. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2013، ص 181).

وبالرغم من كل الجهود التي بذلت من أجل الوصول إلى تسوية مقبولة من الطرفين، فقد استمرت إسرائيل في رفض المطالب التركية المتمثلة في تقديم اعتذار عن الحادثة، ورفض رفع الحصار عن قطاع غزة، فيما أبدت استعدادها لتقديم تعويضات لذوي الضحايا الأتراك التسعة الذين سقطوا في الهجوم الإسرائيلي. إضافة لما أثاره تقرير لجنة التحقيق التي شكلتها الأمم المتحدة، في حادثة أسطول الحرية الذي عُرف بتقرير بالمر، أثار غضب الجانب التركي، وجاء في التقرير الذي

أعدته أغلبية منحازة إلى إسرائيل، أنّ إسرائيل بالغت في تصديها لأسطول الحرية، لكنه لم يطلب من تل أبيب الاعتذار، لأنه وصف الحصار البحري الإسرائيلي المفروض على غزة بأنه قانوني في نظر القانون الدولي، غير أنّه حث الدولة العبرية على التعويض المالي لذوي الضحايا، وفي 2 أيلول 2011 بعد يوم واحد من صدور نتائج التقرير، أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عن بداية مرحلة جديدة من العلاقات مع إسرائيل، عن طريق اتخاذ تركيا سلسلة من التدابير ضد إسرائيل، وهي على النحو الآتي (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2013، ص 181 – 182):

1) خفض العلاقات التركية الإسرائيلية من مستوى القائم بالأعمال، وذلك بعد سحب السفير التركي منذ هذه الحادثة، إلى درجة السكرتير الثاني.
2) وقف العمل بالاتفاقيات العسكرية بين البلدين جميعها.
3) سوف تتخذ تركيا حول حرية حركة الملاحة البحرية في شرق البحر المتوسط.
4) لن تعترف تركيا بالحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.
5) ستدعم تركيا عائلات ضحايا أسطول الحرية، وستحاكم المسؤولين عن الجريمة في المحاكم التركية والأجنبية.

وقد صعّد رئيس الحكومة التركيّة أوردغان من الموقف التركي بالإعلان عن وقف العمل بشكل كامل في جميع العلاقات التجارية والعسكرية مع إسرائيل، واتهمها بالتصرف مثل الطفل المدلل، وأعلن في منتصف كانون أول سنة 2011 أن سياسة تركيا تهدف إلى عزل إسرائيل وتركيعها في المنطقة، وقد رحّبت حركة حماس بهذه الإجراءات، وعدّتها رد فعل طبيعي مقابل الجريمة الإسرائيلية ضد ذلك الأسطول، وأدانت حركة حماس تقرير بالمر ووصفته بأنه غير منصف وغير متزن. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2013، ص 181 – 182)

لكن وبلا شك، فإن الولايات المتحدة تستطيع زيادة عناصر التآلف والتعاون بين البلدين، ومع أنّه يصعب التنبؤ باستعادة العلاقات في مجال الدفاع والأمن، إلا أنّ ذلك يمكن أن يتحسن عن طريق جهود حلف الناتو، لأن كلاً من البلدين معنيتان باستقرار منطقة الشرق الأوسط، لذا يتحتم على الدولتين تسوية هذه القضية وأن لا يعتبراها بديلاً عن العلاقات الكاملة، وأن يتفق الطرفان على أنّ إعادة السفيرين مسألة هامة، لكنها تشكل فقط ناحية فقط من نواحي عودة العلاقات الكاملة،

لذا جرى مراجعة عميقة ومستفيضة للعلاقات كما أنّ الظروف الإقليمية والثنائية تبرر إعادة هذه العلاقات إلى سابق عهدها. (عيران، ولندنستراوس، 2013، ص 121)

وفي ضوء التغيرات التي حدثت في المنطقة العربية، اضطرت إسرائيل للاعتذار لتركيا بتاريخ 22 آذار 2013 عن الهجوم الذي شنته على سفينة مرمرة التركية، وأعلن أوردغان قبول اعتذار نظيره الإسرائيلي بنيامين نتياهو، كذلك قبول إسرائيل شروط تركيا الثلاثة، وهي تقديم اعتذار واضح، وتعويض أسر الضحايا وتخفيف الحصار عن غزة، واستمرت حالة التنافر بين الطرفين حتى أواخر سنة 2013، حيث عبّر وزير الخارجية التركي عن ذلك بقوله أنّ هذا الاعتذار جاء متأخراً، ولم يلبِّ الجانب الإسرائيلي جميع مطالبنا، وأوضح أنّ حصار غزة يعدّ عائقاً أمام إعادة العلاقات التركية الإسرائيلية كسابق عهدها. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2013، ص 183)

وشهدت الفترة بين السنوات 2014 – 2015 حالة من تراجع الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية، وذلك لأسباب عدة، أهمها نتائج ثورات الربيع العربي وإخفاق السياسة التركية في إحداث تغييرات مهمة في الملفات الإقليمية وخصوصاً مع سورية، وما تبع ذلك من دعوات لإعادة التقييم ثم التقويم لركائز السياسة الإقليمية التركية، وانشغال تركيا بالانتخابات الداخلية وموجة التصعيد العسكري مع حزب العمال الكردستاني، وتراجع حضور القضية الفلسطينية إقليمياً ودولياً مقابل هذه القضايا، وافتقاد تركيا لأدوات التأثير في ظل القطيعة السياسية مع مصر وإسرائيل، وعلى الرغم من احتفاظ تركيا بالأسس العامة لسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، إلا أنّ هذه الأحداث السياسية أسهمت في تقليل التعامل التركي الإيجابي تجاه القضية الفلسطينية، إذ قلّ الدعم التركي للفلسطينيين في عدوان 2014 ثم في الانتفاضة الأخيرة أو (انتفاضة السكاكين) التي بدأت في نهاية سنة 2015، حيث اختلف الدعم التركي عنه في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في خريف 2012 على سبيل المثال. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2015، ص 194)

وقد استمرت العلاقة التركية مع طرفي التمثيل الفلسطيني بشكل رسميّ، وهما قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس، أي أنّه يتم التعامل الرسمي مع السلطة برئيسها محمود عباس والسفارة الفلسطينية في أنقرة، بينما يتم التواصل مع حماس باعتبارها قوة سياسية منتخبة وإحدى أهم القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2015، ص 194)

وقد شهدت العلاقات التركية الفلسطينية الرسمية في السنتين 2014 و 2015 تواصلاً متنامياً وتعاوناً على الساحة الدولية، بُني على الدور التركي المتقدم في ملف قبول فلسطين في الأمم المتحدة كدولة مراقب غير عضو، ومن خلال الاتصالات مع عباس أوضح أوردغان أن الموقف التركي في هذه الفترة يركز على وحدة الصف الوطني الفلسطيني وأهميته، ودور حكومة الوفاق الفلسطينية في ذلك، وأثناء زيارة عباس إلى تركيا في منتصف سنة 2014، أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، طالب عبد الله غول وزير الخارجية التركي بالوقف الفوري لهذا العدوان، ودعا إلى تقديم مساعدات دولية للقطاع، وفي نفس الزيارة انتقد أوردغان سياسة بنيامين نتياهو، ووصفه بأنه يمارس إرهاب دولة نتيجة لاستشهاد حوالي 2500 مواطن فلسطيني وقت ذلك التصريح. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2015، ص 194)

لم تتغير في عامي 2014 و2015 الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها التحرك ضمن المنظومة الدولية، والالتزام بالحل السياسي للقضية الفلسطينية وفق رؤية حلّ الدولتين والمبادرة العربية للسلام، والتعامل مع القضية الفلسطينية بالاشتراك مع السلطة الوطنية والرئيس محمود عباس، وعدم تخطي حدود الدعم السياسي والإعلامي والمالي في العلاقة مع حركة حماس؛ لعدم الإضرار بمصالح تركيا وعلاقاتها العربيّة. كذلك شهدت هاتين السنتين عدداً من المتغيرات المهمة في تركيا داخلياً وخارجياً، مثل الانتخابات البرلمانية وانتخابات الإعادة، والأزمة مع روسيا نتيجة قصف كلا الطرفين لآليات عسكرية كانت تتواجد على الحدود السورية وإسقاط طائرة روسية بالمضادات الأرضية التركية، مما أدى إلى تراجع الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية، كذلك أدت القطيعة مع إسرائيل والقاهرة إلى إضعاف الدور التركي في هذا الجانب. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2015، ص 203)

المبحث الثالث: دور تركيا في القضية الفلسطينية على المستوى الدولي:

المطلب الأول: محددات الدور التركي دولياً:

عند قيام تركيا بأي خطوة سياسة أو موقف سياسية خارجي لصالح القضية الفلسطينية، ومعارض للسياسات الإسرائيلية، لا يعني ذلك التحيّز تماماً للجانب الفلسطيني، أو قطع أيٍ من العلاقات والاتفاقيات التي تربطها مع إسرائيل، إنما يكون ضمن محددات معينة، تضع حدوداً عليا وحدوداً دنيا لسياستها الخارجية. والملاحظ أنّ التحرك التركي على الصعيد الإقليمي يوضح دورها على الصعيد العالمي، على سبيل المثال، جرى معارضة الحرب على غزة بدءاً من العلاقات مع إسرائيل، ثم على المستوى الإقليمي كالمشاركة مع مصر في إيجاد حل لإنهاء الحروب التي حدثت ضد الفلسطينيين في غزة، ثم إظهار هذه المواقف عالمياً، وتعتمد تركيا على الثوابت السياسية نفسها في مواقفها المحددة، كرفض الجرائم ضد الإنسانية، وهذا مطلب محلي وإقليمي ودولي.

لذا تصوغ القيادة التركية مواقفها السياسية الخارجية الدولية بدءاً من التحركات المحلية، ويعترف موقفها السياسي كدولة محايدة في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث إن التحرك التركي في قضايا الشرق الأوسط، وخصوصاً قضية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية لم يتجاوز دور الدول المعنية، كالسلطة ومصر والأردن وإسرائيل، إنّما تركّز تركيا دورها كدولة تعمل على إرضاء جميع الأطراف، لذا تتماشى مع وجهات النظر السياسية في المنطقة، ولا تحاول إحداث مواقف جديدة كحال الولايات المتحدة والدول الكبرى، ومن هذا المنطلق ترى تركيا أنّ الوحدة الفلسطينية من أهم شروط إحلال السلام، الأمر الذي لا يجعلها ذات علاقة بطرف واحد (سلطة رام الله أو سلطة غزة)، وهي تعمل على أن يكون دعمها لحركة حماس سياسيا متوازياً مع تعاملها السياسي مع السلطة الفلسطينية. (مطلق، 2011، ص 94).

إنّ هذا التماشي يقودنا إلى محدد ثانٍ، الذي يتمثل بالرغبة التركية بإقامة علاقات جيدة مع دول العالم العربي أجمع، لكن ضمن إطار (كسب ثقة الدول العربية مجتمعة)، لكي تستطيع مجابهة الرأي العالمي بناءً على العلاقات المتينة مع العرب، لذا لا تمضي تركيا بعيداً في علاقاتها مع حماس، لكي تبقى على اتصال مع الدول العربية المعتدلة (مصر والسعودية الأردن)، الرافضة للخيار العسكري، وفي الوقت ذاته لم تجعل من قضية الأكراد سبباً للخلاف مع سوريا أو العراق.

ويُفسر هذا المحدد على أنّ تركيا تفتقر إلى إحداث الضغط السياسي المطلوب على أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، لأنّها لا تملك هذا الخيار بسبب وجود دول كبرى أولاً، وثانياً لأنّها تتعرض لضغوطات من الولايات المتحدة وإسرائيل بأن تكون دولة محايدة ووسيطة في القضية الفلسطينية. (جريدة الغد، 2010).

وقد أورد (مطلق، 2011، ص 94 – 95) ثلاثة محددات أخرى، وهي كالآتي:

1) إن سياسة تعدد البعد والانفتاح على العالمين العربي والإسلامي لا تُلغي الهدف الاستراتيجي التركي الرسمي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أنه لا توجد سياسة خارجية مشتركة لدول الاتحاد تجاه القضية الفلسطينية، فإن تركيا ستبقى مضطرة إلى أن تلتزم بضوابط محددة في دورها في الشرق الأوسط، أو في وساطتها التي لا يمكن أن تذهب فيها إلى حد الصدام مع الاتحاد الأوروبي.
2) على الرغم من تعارض المواقف التركية مع المواقف الأمريكية في العديد من الملفات (رفع الحصار، الأسرى، شروط السلام)، فإن بقاء تركيا في عضوية حلف الناتو، واستمرار تسليحها عن طريق الولايات المتحدة، واشتراكها مع الولايات المتحدة في ملفات اقتصادية وعسكرية وأمنية، جميعها أمور ترسم خطوطاً محددة للتحرك التركي المؤيد للفلسطينيين والعرب في الصراع في الشرق الأوسط.
3) إنّ التحرك التركي في الشرق الأوسط بشأن القضية الفلسطينية يبقى في جميع الأحوال، محكوماً بسقف الشرعية الدولية المعبّر عنها بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتي تعترف بوجود إسرائيل، وبالنتيجة فإن تعارض مصالح بعض الدول على المستوى الإقليمي والدولي مع تزايد الدور التركي في الشرق الأوسط يمثل عقبة في استمرار هذا الدور.

وحول تأثير العلاقات العربية والإسلامية مع تركيا على الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية، فهي في أغلب الأحيان تمثّل الخط والنهج الداعم للقضية الفلسطينية، حتى وإن تشابه الضعف والإنقسام، إلا أنه يوصف بالتأثير الإيجابي على الموقف التركيّ تجاه القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ويعتمد على عاملين أساسيين هما:

1. مدى قوة وطبيعة العلاقات التركية مع العالمين العربي والإسلامي وحاجة تركيا لهما.

2. إختلاف هذا التأثير للدولة العربية والإسلامية بين دولة وأخرى بنظرتها وتعاطيها مع الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، أو سماتها في المنظومة الإقليمية بين دول اعتدالاً أو دول مجابهة.

بيد أن من المشاكل التي تعترض العلاقات العربية التركية ارتباطها بعلاقات الأشخاص والقيادات والزعامات أكثر منها لحاجة الطرفين إلى بعضهما البعض، وبمسار التطورات والمستجدات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط . (صالحة، 1996، ص 63)

يأتي هذا الدعم من المواقف العربية والإسلامية للموقف التركي بعد التغير والحضور للنفوذ التركي اللافت بعد تولي حزب العدالة التنمية الذي يدافع وبشده نحو التقارب لهما، نتيجة لاهتمام تركيا بالشرق الأوسط، حيث هاجم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردوغان وبشدة القوى الداخلية والخارجية التي تسعى إلى إبعاد تركيا عن العرب حينما قال: "إن تركيا أولى بالإهتمام بمنطقة الشرق الأوسط أكثر من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وإنّ تركيا ستعادي من يعادي العرب"علماً أن كلامه جاء استغرابا من حديث البعض عن السبب الذي يجعل تركيا مهتمة بغزة وفلسطين ومتسائلا أيضا:" على هؤلاء أن يسألوا أمريكا ماذا تفعل بالمنطقة؟ أو ماذا تفعل الدول الغربية في العالم العربي؟ وأن أمريكا التي تتحدث عن الديمقراطية تدعم وتقف إلى جانب الأنظمة الديكتاتورية المعادية لأبسط معايير حقوق الإنسان". (دنيا الوطن، 2010)

المطلب الثاني: الدور التركي دولياً:

تبني تركيا دورها على المستوى الدولي تجاه القضية الفلسطينية من كونها أولاً دولة عضواً في الأمم المتحدة، لذا فمن واجبها الدفاع عن قرارات الأمم المتحدة المخصصة للشعب الفلسطيني، إضافة إلى تأثر الدولة التركية بسياستها الخارجية ومواقفها تجاه قضايا أخرى نتيجة لعلاقاتها ومصالحها الدولية والإقليمية، فإما أن يكون تأثيرا سلبيا وإما إيجابيا، حسبما تقتضيه المصالح والأهداف والمبادئ والقيم التي تنتهجها هذه الدولة في سياستها الخارجية.

حيث إن المواقف التي تتخذها تركيا في سياستها الخارجية تعتمد أولا على ما يتلاءم ويخدم مصالحها، فتضع مصلحتها القومية فوق أي اعتبار، كذلك فإن العلاقات بين أفراد الأسرة الدولية تقوم إلى حد كبير على المنافع المتبادلة، أو لا تستطيع أي دولة أن تتخذ موقفا دون مراعاة لمصالح

الدول الأخرى، ولا أن تتبنى قاعدتين تطبق إحداهما على نفسها والأخرى على غيرها. (صفوة، 1982، ص 85)

إنّ السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية تتأثر بعلاقات تركية الخارجية بالدول الأخرى، إضافة إلى ثوابتها القومية الاستراتيجية، وهذا التأثّر يعتمد بطبيعته على اختلاف الدول وموقفها من هذه القضية، سواء داعمة لها وللشعب الفلسطيني أم مقربة وداعمة للكيان الإسرائيلي المعتدي والسالب للأرض وللحقوق الفلسطينية.

حيث إن دولة كتركيا ذات الأغلبية المسلمة لا بدّ لها من اتخاذ وتبني مواقف داعمة للقضية الفلسطينية، ذلك على المستويين الشعبيّ والرسميّ، وتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، لما لهما من ترابط تاريخي وديني يجمعهما، وما للقضية الفلسطينية من عدالة، وذلك الدعم يقدم بالمستويات والأشكال كافةً، ومنها المؤسسات الدوليه كالأمم المتحدة، ومجلس الأمن، إلا أن تركيا وبعلاقاتها المتميزة وتحالفها مع إسرائيل، والولايات المتحدة وأوروبا، وما يربط تركيا مع هذه الدول العديد من الإتفاقيات والمصالح المشتركة لدرجة التحالف الإستراتيجي قد يتأثر موقفها سلبًا تجاه القضية الفلسطينية أحيانا.

فقد عملت تركيا في مواقف عديدة على دعم القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وكان أكثرها ظهوراً بعد سنة 2000، فتركيا تسعى بمواقف عديدة إلى إظهار مدى أهمية القضية الفلسطينية لها، ودورها في محاوله لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي رغم أن بقاء دورها لفترات طويلة يعتمد على سياسة التوازن بين جميع الأطراف. (الشرطي، 2011، ص 61)

لهذا كان تأثير العلاقات الخارجية على تركيا بموقفها تجاه القضية الفلسطينية يعتمد على طبيعة ومدى تلك العلاقات، فحتما كلما زاد تعاونها وترابط مصالحها مع إسرائيل، الأمر الذي زاد موقفها بعداً عن القضية الفلسطينية وبقائه ضمن مستوى محدود لا يتعارض مع مصالحها مع إسرائيل، وقد تبيّن في الآونة الأخيرة على أنه كلما تباعدت تركيا عن إسرائيل وقلت درجة التعاون والتحالف بينهما زادت قرباً للعالمين العربي والإسلامي، ومنه القضية الفلسطينية، إذ تمثل إسرائيل بعلاقاتها مع تركيا وبمختلف أنماطها تحديا للأمة العربية واختراقا لأمنها القومي، وتستغل إسرائيل

العلاقات مع تركيا بالضغط وبعدة وسائل على تأزيم العلاقات العربية التركية، والذي سينعكس سلبا على موقفها من قضية فلسطين. (الغزواني، 2000، ص 23)

كذلك فإن علاقة تركيا بالولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي لإسرائيل له التأثير الواضح والكبير على موقفها من القضية الفلسطينية ولعوامل عدّة ، منها طبيعة الدور الأمريكي القوي لما تمثله من قوة عظمى ومهيمنة على النظام العالمي. والرغبة التي تريدها الولايات المتحدة من تركيا في موقفها بما يخدم حليفها وحليف تركيا الاستراتيجي إسرائيل. فالولايات المتحدة كان لها دائما الدور في دعم ومساندة العلاقات التركية القوية مع إسرائيل، والتي تدافع عن التعاون بينهما، مما يعني تغليب رغبتها على المواقف التركية الداعمة لإسرائيل على حساب القضية الفلسطينية.

فأعرب وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس عن قلقه بسبب تدهور علاقات تركيا وإسرائيل، وانعكاس ذلك على استقرار المنطقة متأملا بعودة العلاقات إلى سابق عهدها، معتبرًا أن عدم قبول الإتحاد الأوروبي ضم تركيا إلى صفوفه أحد الأسباب الرئيسة وراء تبنيها مواقف أكثر تطرفا وتدهوراً بالعلاقات. (معاً، 2010)

تأثير العلاقات الأمريكية التركية للموقف التركي تجاه فلسطين في العام 2006، حيث عانت تركيا بسبب الضغوط الشديدة من الولايات المتحدة وإسرائيل، وتم ممارسة الضغط بأشكاله كافة، وتم ابتزازها لتعديل سياستها القائمة على دعم الحقوق الفلسطينية وعلى الإعتراف بشرعية التمثيل الفلسطيني، وموقفها الداعي لوحدة الصف الداخلي الفلسطيني، كذلك كان العام 2007 شاهدا على اهتمام الولايات المتحدة بترميم علاقاتها بتركيا، وما لذلك من انعكاسات على سياسات انقره تجاه ملفات عديده ومنها الملف الفلسطيني. (صالح، 2008، ص 204)

أما عن تأثير العلاقات التركية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، يمكن القول بأن الدول الأوروبية أكثر اعتدالاً من الولايات المتحدة، وظهرت مواقف عديدة للدول الأوروبية إيجابية للقضية الفلسطينية، على الأقل فيما يتعلق بالشرعية الدولية، بالرغم من وجود مواقف أخرى عديدة سلبية مما يجعل تأثيرها على الموقف التركي يرتبط أيضا في مدى وطبيعة علاقات تركيا بها، وبمدى علاقات ومصالح أوروبا مع إسرائيل، الأمر الذي يجعلها تتجه سلبا في مواقف عديدة تجاه القضية الفلسطينية لما يخدم الموقف الذي تتبناه إسرائيل والإدارة الأمريكية. ومؤخرا أظهرت

مصادر إعلامية استياء فرنسا من الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية، حيث أعرب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عن انزعاج بلاده لدور تركيا بالمنطقة عندما أبلغ الرئيس محمود عباس بأن: "تركيا تذهب بعيدًا في القضية الفلسطينية، وأن إجراءاتها عبر أسطول الحرية ونشاطها الداعم لقطاع غزة سيسبب للسلطة الفلسطينية مزيدًا من الحرج"، كذلك أشار ساركوزي إلى انزعاجه من خطاب أوردوغان عقب حادثة أسطول الحرية، وأنه ذهب بعيداً في تصريحاته ولا بد من إيقافه، و يرى في تطور العلاقة بين تركيا وحماس خطورة لأن أنقرة تلعب أدوارا هامة في إيصال حماس للعالم بحكم علاقاتها بواشنطن، وان تطمس الدور المصري في صفقة تبادل الجندي الإسرائيلي جلعاد شليت وحركة حماس، ومثل هذه التصريحات ليس بالأثر الفرنسي على سياسة تركيا الخارجية فقط، وإنما لها انعكاساتها على دول أخرى من دول الإتحاد الأوروبي لما تمثله فرنسا لدول الإتحاد، والذي سينعكس سلباً تجاه الموقف التركي من القضية الفلسطينية. (الشرطي، 2011، ص 64)

كذلك فإن علاقات تركيا مع دول إسلامية تدعم القضية الفلسطينية ومعادية لدولة إسرائيل، سيكون لها الأثر الإيجابي في موقفها المؤثر على تركيا لموقفها من القضية الفلسطينية، كالحديث عن تنامي العلاقات التركية الإيرانية في الآونة الأخيرة، بغض النظر عن رؤية البعض بإن هناك دوراً تنافسياً بين إيران وتركيا بالجانب المتعلق في قطاع غزه وكسر الحصار عنه، وبعد أن صرح نائب رئيس الحرس الثوري الإيراني بتعهده حماية أي أسطول بحري يرغب في الوصول إلى قطاع غزة. (الدجني، 2010)

ويجدر القول أن تركيا وبموقفها المتأثر بهذه العلاقات لها طابع استراتيجي يتعلق بسياستها الخارجية بصورة عامة، فقد بلورت عناوين عدّة بعد تسلّم حزب العدالة والتنمية للحكم، أبرزها خروج تركيا من سياسة المحاور وأن تكون على مسافة واحدة، إلى تحوّلها من بلد محاور إلى بلد مركزي ينجذب الآخرون إليها، وعلاقات تركيا الجديدة مع محور ليست بديلاً لعلاقاتها مع المحاور الأخرى، ولا نقيض لها، وأن العرب في المنظومة الجديدة لتركيا لا بد أن يكونوا "حجر الزاوية " فيها، والأكثر تقاربا، بسبب الجوار كسوريا والعراق، والتحديات المشتركة بينهما، واحتلت المسائل الدينية موقعا مهما في سياسة تركيا الخارجية من فلسطين. (نور الدين، 2010، ص 65)

أمّا عن الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، فإن الأهمية التي يعكسها التصويت في الأمم المتحدة يعدّ مؤشراً لطبيعة وتوجهات سياستها الخارجية، فعبر هذا التصويت يمكن معرفة وتحليل المواقف السياسية للدول، ومعرفة المحددات الداخلية والخارجية لسياسة الدولة تجاه هذه الدولة أو غيرها، إضافة إلى الدور الذي ينعكس نتيجةً لطبيعة هذا التصويت، وبغض النظر عن الخلاف القائم حول فاعلية ونزاهة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسة وتغليب الإرادة السياسية للدول في نشاطها بها على الناحية القانونية.

إلا أن التصويت بالمؤسسة الأممية تم عبر الأجهزة التابعة لها، كالجمعية العامة أو مجلس الأمن، وهذا له أهمية قانونية متمثلة بالشرعية الدولية لأنها تمثل الأمم المتحدة، وباعتبارها مؤسسة قانونية دولية تهدف وتسعى إلى توفير السلام والأمن الدوليين منذ تأسيسها، كذلك ما يشكله هذا النشاط التصويتي بين دولة وأخرى لطبيعة تمثيلها داخل هذه المنظمة، ضمن المسميات المختلفة بالعضوية الدائمة والمؤقتة أو عضو مراقب.

تعتبر تركيا من الدول الأولى التي انضمت للأمم المتحدة، ويعود السبب الأساسي في حضورها إلى وجود تطابق كبير بين أهداف الطرفين الأساسية، والمثل العليا للمنظمة الدولية وسياسة تركيا الخارجية، والتي تعود إلى بداية تأسيس المنظمة، حيث كانت تركيا إحدى الدول الخمس والأربعين المؤسسة للمنظمة عام 1945 ، لتعمل على إعطائها الأهمية لمبادئها المتعلقة بتحقيق السلام والأمن والتنمية في العالم. (TRT.ARABIC, 2009)

ولا تزال تركيا من الدول الهامة والتي لها حضور في منظمة الأمم المتحدة، والمتابعة لمعظم نشاطاتها واجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولها من التصويت على أغلب القرارات المتعلقة في القضية الفلسطينية، كتأييدها للقرارات التي كانت تطالب إسرائيل القيام بإلغاء ضم القدس وعدم اعتبارها عاصمة موحدة لها، مثل القرارات (465 و476 و478) الصادرة عن مجلس الأمن. (نور الدين، 1997، ص 199).

حيث يأتي الإهتمام التركي بالقضية الفلسطينية وأداء دور في الأمم المتحدة لاعتبارات عدّة، منها، الاعتبار التاريخي الذي تحمله فلسطين كونها إحدى المناطق التي كانت تحت السيطرة العثمانية، وكذلك للموقع الجغرافي لتركيا لمنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الإهتمام البالغ لتركيا بمبادئ الأمم المتحدة، وسعيها لتحقيق أهدافها من خلالها. (سعيد، 1987، ص 67)

فكان الموقف التركي واضحاً تجاه قرار تقسيم فلسطين، ووقفت إلى جانب الدول العربية ضده في الجلسة المنعقدة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1947 للتصويت على مشروع التقسيم، وكانت من بين الدول الثلاثة عشرة التي عارضت القرار، وهي: (السعودية وسوريا والعراق ولبنان ومصر واليمن والهند وكوبا واليونان وأفغانستان وإيران وباكستان وتركيا)، كذلك تمثّل الرفض التركي لقرار تقسيم فلسطين لاعتبارات داخلية، حيث أخذت بالحسبان مشاعر المسلمين، وخصوصا وأن الغالبية التركية مسلمون سنّة، وما تعنيه لهم أرض فلسطين من الناحية الدينية، حتى وإن كانت الدولة تنتهج العلمانية. (سعيد، 1987، ص 67)

وقد أيدت تركيا المواقف العربية في هذا الشأن وطالبت إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها سنة 1967، ودعت إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية شعب له حقوقه. وصوتت تركيا لصالح الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وذلك بالتصويت مع القرار(2535/12) والتأكيد على شرعية نضال الشعب الفلسطيني بكل الوسائل للتحرر وتقرير المصير، كما تعاملت تركيا بالطريقة نفسها مع القرار 2787. (سعيد، 1987، ص 67)

أما القرارات التي تخص دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مداولات منظمة الأمم المتحدة لتعترف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، حيث كان هناك تأييد تركي على القرار الذي يحمل رقم (3210).

يمكن الاستنتاج من هذه المواقف، أن الموقف التركي على الصعيدين الإقليمي والدولي لا يختلف كثيراً عن غيره من حيث التأثير على القضية الفلسطينية ومن حيث التوجه، إذ تختلف العوامل المؤثرة على تركيا فقط، لكن تبقى المصالح التركية هي صاحبة الأولوية في السياسية التركيّة، سواء مع إسرائيل أم مع الولايات المتحدة أم مع دول أوروبا الغربيّة صاحبة النفوذ في الاتحاد الأوروبي، لأنّ المصالح لدى الحكومة التركيّة لها الأولوية القصوى، لهذا كانت تركيا توازن بين الدورين تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية.

المبحث الرابع: أثر المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية على المستوى الدولي:

كان اهتمام تركيا لرفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة واضحاً في أيلول سنة 2015، فقد هنأت تركيا الرئاسة الفلسطينية بهذا الإنجاز، بعد أنّ شارك وزير الخارجية أحمد داود أوغلو في مراسم رفع العلم الفلسطيني، معتبراً هذا الأمر إعلاءً لعلم الكرامة والعزة الإنسانية، والحرية والشرف، وليس علم فلسطين فقط، ودعا الله أن يرى علم فلسطين مرفرفاً فوق مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك. (التقرير الاستراتيجي الفلسطيني، 2015، ص 195)

وفي الوقت نفسه تسعى تركيا للتقارب مع العالم العربي، لكن هذا لا يعني أن يكون على حساب العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، أو مع الاتحاد الأوروبي، وإذا كانت العلاقات التركية الإسرائيلية تشهد توترات من وقت لآخر فهذا أمر طبيعي، لأنّ السياسة التركية الجديدة وضعت أولويات للعمق التاريخي والحضاري والديني والجغرافي، تقربها من العالم العربي والإسلامي، ولا يمكن بطبيعة الحال أن تبقى متفرجة على المأساة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة والضفة، كذلك التهويد المتمادي الذي تقوم به إسرائيل لمدينة القدس، لكن هذه التوترات لا تعني بحال من الأحوال أن تصل إلى درجة القطيعة مع إسرائيل. (نور الدين، 2010، ص 70)

حيث إنّ سياسة حزب العدالة والتنمية لا تصل إلى درجة (محو إسرائيل من الوجود)، إنما هي محكومة بسقف التسوية على أساس الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة، والتي بدروها تعترف بوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة، وتركيا تسعى إلى إقامة دولة فلسطينية على أراضي 1967، وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين أو تعويضهم، وما إلى ذلك مما يقع تحت سقف المبادرة العربية والرؤى الدولية للسلام. وانطلاقاً من ذلك، فإن تركيا تطلب من حركة حماس التوقف عن إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل والاعتراف بإسرائيل وبحدود سنة 1967، الأمر الذي ترفضه حماس كلياً، من هذا الدور تستمد تركيا حضورها على المستوى الدولي، ودورها كوسيط يعطيها مصدراً من مصادر القوة السياسية دولياً، لذا فمن غير الممكن أن تصل علاقاتها مع إسرائيل إلى حد القطيعة، لأنّ هذا يعني نهاية دور الوسيط وإضعاف الموقف التركي دولياً. (نور الدين، 2010، ص 70)

أمّا أثر العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية بشكل خاص، والصراع العربي الإسرائيلي بصورة عامة، فإنه يتلخص بالآتي:

1) بصفة عامة يشكل التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي تهديداً جدياً للأمن القومي العربي، يجب أن تؤخذ مخاطره بعين الاعتبار، حيث يرتبط هذا التهديد بثلاثة جوانب، الأول: الضغط على بلدان عربية معينة مثل سورية، وذلك لتسهيل حركة المسار السوري الإسرائيلي لصالح إسرائيل، في حال انتهاء الأحداث الحالية في سورية، والثاني تشكيل الآثار الناتجة عن التسوية السلمية في المنطقة لصالح الخريطة السياسية الجديدة، والتي تؤدي فيها تركيا وإسرائيل دوراً محورياً، والثالث أنّه يشكل مقدمة لترتيبات أمنية تقوم على أساس الأمر الواقع، والقفز فوق اعتراضات الدول العربية في الإطارين الثنائي والمتعدد للتسوية السياسية.
2) تعد الاتفاقيات اخلالاً بالتوازن الأمني والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وسوف يؤدي إلى تعديلات استراتيجية وجغرافية في تحالفات المنطقة، ويمهد لإقامة تحالفات مضادة، أكبر من قدرة الشرق الأوسط على استيعابها أو احتمالها.
3) قد تتحول تركيا نتيجة للاتفاقيات الأمنية إلى قاعدة عسكرية للقوات الجوية الإسرائيلية، مما يمكن إسرائيل من الهجوم على دول عربية مجاورة لتركيا إذا قررت ذلك، وقد تضطلع القوات الجوية التركية بدور جديد في الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط.
4) تتيح الاتفاقيات بين البلدين لإسرائيل – مع ارتباطه بالاستراتيجية الأمريكية – عمقاً إقليمياً واستراتيجياً جديداً لإسرائيل، في المجالات الاستراتيجية الثلاث: الجوية والبحرية والبرية، مما يمكنها من توفير فرصة أفضل للانتشار والتوزيع الاستراتيجي للقوات الإسرائيلية، وتنفيذ مهام استراتيجية أكبر وأوسع وضد أهداف استراتيجية متعددة في بلاد عربية مختلفة وإيران، ويتيح لها ممارسة ضغوط سياسية وعسكرية واستراتيجية على دول المنطقة، بما يخدم استراتيجية الدولتين وسياستهما الخارجية الجديدة في الشرق الأوسط. (عبد الحليم، 2001، ص 383 – 384)

وعلى المستوى الدولي فإن تركيا تفضّل المصالح التركية العامة على القضية الفلسطينية، حيث توجد علاقة بين تراجع الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية وبين الإنشغال بقضية حزب العمال الكردستاني، حيث إنّه من المنطقي تراجع الدور التركي في حملة رفع الحصار عن قطاع غزة، مقابل تفعيل الاتصالات بين أردوغان نفسه وبين بن إليعيزر، ثم تراجع العمل العسكري لحزب العمال الكردستاني لدرجة إعلانه هدنة مع الجيش التركي من طرف واحد بتاريخ 13 أغسطس 2010 بحجة حلول شهر رمضان المبارك، ثمّ إن الولايات المتحدة قد أعلنت – وكان

الإعلان على شكل تحذير – أن توتر العلاقات بين البلدين يمكن أن يعرقل تنفيذ صفقة أسلحة بين البلدين، وجاء هذا الإعلان على لسان الرئيس الأمريكي حينذاك باراك أوباما، الذي حذر أردوغان من أن العلاقات المتوترة بين تركيا وإسرائيل قد تعرقل صفقة أسلحة أمريكية إلى تركيا، وبيّنت الإدارة الأمريكية أنّ بعضاً من الخطوات التي قامت بها تركيا تجاه إسرائيل سببت تساؤلات عديدة لدى هذه الإدارة حول إمكانية الثقة بتركيا كحليف قويّ في الشرق الأوسط، ولم تتوقف الولايات المتحدة عند هذا الحد، إذ أعلنت أنّها ستعيد النظر بطلبات الأسلحة التي تقدمت بها تركيا لمحاربة حزب العمال الكردستاني إذا استمرت على النهج مع إسرائيل، وأشارت الإدارة الأمريكية إلى أنّ تركيا قامت بدور الوسيط بين إيران والبرازيل بشأن نقل وقود نووي إلى إيران، هذه الأمور جعلت من تركيا لدى الإدارة الأمريكية حليفاً مشكوكاً فيه. (أبو النمل، 2010، ص 49 – 50)

إضافة إلى هذا التفضيل فإن تركيا تبحث عن أداء دور دولي في إحلال السلام في الشرق الأوسط، ويضاف إليه رغبة تركيا في تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية، ذلك أن السياسة الخارجية التركية الجديدة تسعى إلى تعزيز مكانتها عن طريق القيام بدور محوري وأساسي لإنجاز السلام، والإسهام في حل النزاعات وتحقيق الاستقرار الإقليمي، وهذا الدور الإقليمي الفاعل يتطلب أن تكون تركيا على علاقات جيدة مع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، وقطع العلاقة معها ما يعني إلغاء دورها وفقدانها جانباً مهماً من التأثير والنفوذ الإقليمي، وفي هذه الحالة تتحقق مخاوف تركيا بأن تتحول من موقع الدولة ذات الأداء المحوري والمهم، إلى دولة تتشارك بالنزاع، لذا تعمل على تطوير موقعها السياسي عالمياً، لأنّ ما رفع من مكانة تركيا عالمياً هو بقاؤها على مسافة واحدة من جميع الدول الأطراف، يضاف إلى ذلك، بأن قطع العلاقات مع إسرائيل يتعارض مع مبدأ (تصفير النزاعات) الذي اعتمده أردوغان، ويتعارض مع مبدأ (التواصل مع جميع الفرقاء)، وفي حالة قطع العلاقات التركية الإسرائيلية، فإنها تكون بذلك قد ناقضت مبادءها وخسرت إمكانية الوساطة في النزاع العربي الإسرائيلي، وفي السلام المزعوم بين سورية وإسرائيل، وفقدت القدرة على التأثير في خدمة الأجندة الدولية المتعلقة بدفع إسرائيل إلى الموافقق على اتفاق سلام، وبالنتيجة تعزل نفسها عن الساحة الدولية. (نصار، 2010، ص 153)

لقد ساعدت حالة الفراغ السياسي التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، وغياب الدول العربية الكبرى كلاعب أساسي في القضية الفلسطينية، تركيا لأن تؤدي دوراً نشطاً في مجريات الأحداث في المنطقة، وتأكيد ذاتها كقوة إقليمية لا يمكن تجاوزها، فكان لها دورها في عملية التسوية السلمية،

كما كان لها حضورها على الساحة الداخلية الفلسطينية خصوصاً محاولاتها لإنهاء حالة الانقسام الفلسطينيّ، والدعوة لإعطاء الفرصة لحركة حماس للاندماج ضمن المجتمع الدولي كجهة حاكمة بقوة الديمقراطية وصندوق الاقتراع. (مركز الزيتونة، 2010، ص 56)

ويمكننا الاستنتاج بوجود تشابك وتضارب كبيرين بين علاقات تركيا مع إسرائيل والبلدان العربية، يتلخص في العلاقات التركية الإيرانية، وهي مرفوضة عربياً وإسرائيلياً، والعلاقات التركية الإسرائيلية جزء منها مرفوض عربياً، كذلك وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم أو التقليل من دور النظام العلماني، فجزء منه مرفوض عربياً وإسرائيلياً وتركياً، لذا فإنّ إبقاء إسرائيل والدول العربية على مسافة واحدة من تركيا في سياسة تركيا الشرق أوسطية، حتى لا يكون بمقدور أي واحد منهما دفع تركيا أو الضغط عليها لتغيير سياستها تجاه الآخر تغييراً جذرياً، وهذا أمر ضد مصالح تركيا الحيوية، وبتعبير آخر لن يبدو من الواقعي الاستمرار في سياسة المحافظة على العلاقات مع إسرائيل في أدنى مستوى، أو قطعها بالكامل، ومواجهة اللوبيات اليهودية في العالم، إضافة إلى الدول الغربية التي تساند إسرائيل، لهذا فإن العودة إلى سياسة رفع التمثيل بين إسرائيل وتركيا هي سياسة أمر واقع. (غورقان، 1994، ص 84 – 85)

الخاتمة:

تعدّ العلاقات التركية الإسرائيلية من العلاقات القوية بين الدول، إذ أنّ الدولتين ترتبطان بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية قوية، وقد بدأت هذه العلاقات منذ سنة 1949 حينما اعترفت تركيا بالكيان الإسرائيلي ووجوده كدولة على أرض فلسطين، الأمر الذي يدلّ على عمق هذه العلاقات وتقارب الدولتين من بعضهما بعضاً منذ زمن طويل.

وتعمل الدولتان على الحفاظ على مستوى معين من العلاقات، وأن تبقى هذه العلاقات على شكل يحافظ على مكانة الدولتين سياسياً واقتصادياً في الشرق الأوسط ودولياً، فتعملان على المزاوجة بين التنمية السياسية وبين القدرات الاقتصادية داخلياً، وذلك بالقضاء على الخلل الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصادان التركي والإسرائيلي، إضافة إلى الاتفاقيات العسكرية، التي تمنح الدوليتن القوة العسكرية اللازمة لمواجهة أي طارئ في المنطقة، ولمحافظة كل دولة على أمنها.

توجد بعض من القضايا التي تؤثر سلباً على طبيعة العلاقات وشكلها بين البلدين، لكنها لا تؤثر على مجمل العلاقات التركية الإسرائيلية، كما تبيّن من هذه الدراسة، منها قضية دعم إسرائيل لحزب العمال الكردستاني، والعلاقات التركية السورية، فعلى الرغم من تأثير هذه القضايا على تلك العلاقات، إلا أنّها لا تؤدي إلى قطع العلاقات أو وصولها إلى مرحلة حرجة، إضافة إلى عدم إلغاء أو تعديل أو التراجع عن اتفاقيات نتيجة للتوتر أو الفتور بين الدولتين.

أمّا بشأن انعكاس العلاقات التركية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، فقد تبيّن أنّ الدور التركي محدد بمجموعة من القضايا المحلية والإقليمية تجعلها تتخذ موقفاً إيجابياً من القضية الفلسطينية، مثل اتباع سياسة الانفتاح على العالم، والبحث التركي عن الاستقرار في المنطقة عن تقوية وتفعيل العلاقات مع الدول العربية، ثم اتباع النظام الديمقراطي في نظام الحكم والروابط الدينية بين الشعب التركي وباقي الشعوب العربية.

وترى الدراسة أنّ هذه القضايا والمحددات لم تعمل على تفعيل الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية بصورة تؤثر على الأمور الثابتة والمتفق عليها بين إسرائيل وتركيا، كالعلاقات الاقتصادية والعسكرية، وما يتبع ذلك من علاقات، لذا تستنتج الدراسة أن ما دفع تركيا لاتباع سياسة الموازنة في علاقتها مع إسرائيل وفي مواقفها تجاه القضية الفلسطينية هو الحفاظ على

مكانتها إقليمياً ودولياً، وتستنتج الدراسة أيضاً أنّ سعي تركيا للحفاظ على مكانتها أمام الاتحاد الأوروبي والكسب قدر المستطاع منه سياسياً واقتصادياً، وأمام الولايات المتحدة، يسير بالتوازي مع الحفاظ على مكانتها أمام الدول العربية.

وقد ظهر هذا الانعكاس عبر الخطاب التركي الرسمي الإعلامي الذي يرفض فكرة الاحتلال الإسرائيلي ويؤمن بتحقيق وطن للفلسطينيين، وظهر الانعكاس على شكل اتخاذ خطوات لتفعيل مسار التسوية السلمية بين الفلسطينيين وإسرائيل، وبانعقاد العديد من المؤتمرات واللجان المساندة للشعب الفلسطيني في تركيا، إضافة إلى النشاطات والفعاليات الإسلامية بهدف مساندة الشعب الفلسطيني، والمساعدات الدولية والقوافل البحرية التي ساهمت فيها تركيا بشكل كبير. والتعامل التركي الدبلوماسي بشكل إيجابي مع التسوية السلمية، وذلك بحثّ الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على الاستمرار بالمفاوضات.

وقد شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية توتراً نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سنة 2008، ووصفته بأنه جريمةُ ضد الإنسانية، وكان هذا التوتر عبارة عن اعتذار مسؤولين أتراك عن تلبية دعوة إسرائيلية لزيارة إسرائيل، واستدعاء السفير التركي في تل أبيب لتوجيه رسالة احتجاج للسفارة الإسرائيلية في أنقرة. ومنعت تركيا الجيش الإسرائيلي من الاشتراك في مناورات (نسر الأناضول) تحت رعاية حلف شمال الأطلسي سنة 2009. ثم تعليق اتفاق تحديث إسرائيل للدبابات والطائرات التركية.

يمكننا القول أن ما قامت به تركيا من تأييد للقضية الفلسطينية والعالم العربي في هذه المواقف، قد جاء حسب ما تقتضيه مصالحها في المنطقة، لذا تصوغ القيادة التركية مواقفها السياسية الخارجية الدولية بدءاً من التحركات المحلية، ويعرف موقفها السياسي كدولة محايدة في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث إن التحرك التركي في قضايا الشرق الأوسط، وخصوصاً قضية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية لم يتجاوز دور السلطة ومصر والأردن وإسرائيل، إنّما تركّز تركيا دورها كدولة تعمل على إرضاء جميع الأطراف، وتبني تركيا دورها على المستوى الدولي تجاه القضية الفلسطينية من كونها أولاً دولة عضواً في الأمم تتخذها تركيا في سياستها الخارجية تعتمد أولا على ما يتلاءم ويخدم مصالحها، فتضع مصلحتها القومية فوق أي اعتبار، كذلك فإن العلاقات بين أفراد الأسرة الدولية تقوم إلى حد لهذا كان تأثير العلاقات الخارجية على تركيا بموقفها تجاه القضية الفلسطينية يعتمد على طبيعة ومدى تلك العلاقات، فحتما كلما زاد

تعاونها وترابط مصالحها مع إسرائيل، سيزداد موقفها بعداً عن القضية الفلسطينية وسيبقى ضمن مستوى محدود لا يعارض مصالحها مع إسرائيل.

التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإننا نوصي بما يلي:

1) استقراء تاريخي للعلاقات التركية الفلسطينية وتدعيمها بما يتفق مع السياسة الدولية العامة التي تصب في صالح القضية الفلسطينية.
2) بناء علاقات دولية بين السلطة الوطنية الفلسطينية ودول أخرى ذات مكانة دولية متميزة على غرار العلاقات التركية الفلسطينية، لتدعيم القضية الفلسطينية وتحقيق مكاسب دولية.
3) استغلال العلاقات التركية الفلسطينية لإضعاف الموقف الإسرائيلي دولياً، وتقوية الموقف الفلسطيني بما يتلاءم والمستجدات والمتغيرات الدولية، كالمواقف في الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية.
4) العمل على توطيد العلاقات الخارجية مع دول لها علاقات سياسية واقتصادية قوية مع تركيا، كدول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا وفرنسا، لزيادة المواقف الدولية المؤيدة للقضية الفلسطينية.
5) دراسة محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية، واستغلالها بما يخدم القضية الفلسطينية.

المراجع:

أولاً: الكتب:

1. أبو داير، رائد (2013). **إستراتيجية تركيا شرق أوسطياً ودولياً في ضوء علاقاتها بإسرائيل (2000 – 2011)**. الطبعة الأولى، باحث للدراساسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت.
2. أبو عامر، علاء (2002). **العلاقات الدولية :العلم و الظواهر الدبلوماسية الإستراتيجية**. مكتبة الآفاق، غزة، فلسطين.
3. أبو عيشة، محمد (1999). **التكامل و التنازع في العلاقات الدوليـــة الراهنـــة**، بيـــروت، دار الجيل.
4. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (2005). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. الطبعة الأولى، بيروت.
5. توفيق، سعد حقي (2000). **مباديء العلاقات الدولية**. دار وائل للطباعة و النشر، عمان.
6. جول، محمد زاهد (2010). **الدور التركي في كسر الحصار شعبياً ورسمياً**. مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
7. حسن نافعة (2002). **مباديء علم السياسة**. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
8. الخطابية، صايل (2010). **مدخل إلى علم السياسية**. دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
9. دلي، خورشيد حسين (1999). **تركيا وقضايا السياسة الخارجية – دراسة**. ترجمة اتحاد الكتّاب العرب، اتحاد الكتّاب العرب – مكتبة الأسد الوطنية، سوريا.
10. الرشدان، عبد الفتاح (2011). **تصورات الدول الإسلامية (تركيا، إيران، باكستان)**. الفصل الرابع، مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي – الإسرائيلي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.
11. سليم، محمد (2004). **السياسة الدولية في القرنيين التاسع عشر والعشرين**. دار الفجـــر الجديد للنشر والتوزيع، القاهرة.
12. السماك، محمد (2002). **العلاقات العربية–التركية: حاضرها ومستقبلها**. القاهرة.
13. شميش، علي (2008). **العلوم السياسية**، دار الكتب الوطنية و دار المنار العلمية، ليبيا.

14. صالح محسن (2010). التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مركز الزيتونة للدراسات

15. صالحة، صالحة (1996). **قضايا شرق أوسطية: سلسلة تقارير تحليلية** مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

16. عبد المولى، هايل (2010) **مقدمة في العلاقات الدولية**، منشورات، جامعة اليرموك، الأردن.

17. غالي، بطرس، وعيسى، محمود (1995). **المدخل في علم السياسة.** دار الأنجلو المصرية، القاهرة.

18. فارس، عوني (2009) **تركيا والقضية الفلسطينية.. تطلعات شعوب ومحددات**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

19. قرني، بهجت، وهلال، علي الدين (1999). **التحليل العلمي للسياسة الخارجية.** الفكر الاستراتيجي العربي، عمان.

20. النعيمي، أحمد (2013). **الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط.** ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.

21. نورد الدين، محمد (1997). **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات.** الطبعة الأولى، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت.

22. MESC – مركز دراسات الشرق الأوسط (2010). **تركيا وإسرائيل وحصار غزة.** الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.

ثانياً: الدراسات والأبحاث المنشورة:

23. أبو الحسن، خالد (2010). تركيا وعلاقتها مع المصالح العربية العليا. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد: (51)، السنة (14).

24. أبو النمل، حسين (2010). تركيا: بين أسطول الحرية وبيت الطاعة الأمريكي – الإسرائيلي. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 83، (صيف 2010)، ص ص 44 – 51.

25. أوغلو، أحمد (2010). **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر وطارق عبد الجليل، ط1، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

26. بدوي، منير (2003). **جماعات المصالح والسياسة الخارجية.** منشورات جامعة أسيوط، مصر.

27. البرصان، أحمد (2010). التداعيات السياسية للهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية. **شهرية الشرق الأوسط،** عدد خاص بمناسبة الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص 15 – 25.

28. بيبرس، سامية (2011). العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية. **مجلة شؤون عربية،** العدد (145).

29. بيبرس، سامية (2011). العلاقات التركية الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية. **مجلة شؤون عربية،** العدد 145، (ربيع 2011)، ص ص 160 – 185.

30. خمايسي، راسم (1998). ممر آمن أم تواصل جيوسياسي في الدولة الفلسطينية. **مجلة الدراسات الفلسطينية،** العدد 33، (شتاء 1998) ص 26 – 52.

31. درويش، فوزي (1999). البعد العسكري في العلاقات التركية. **مجلة السياسة الدولية،** العدد 138، (أكتوبر، 1999).

32. درويش، هدى (2002). **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدنمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين.** الطبعة الأولى، دار القلم – دمشق، والدار الشاميّة – بيروت، ودار البشير – جدة.

33. الدليمي، علي عبد الهادي، العلاقات الاقتصادية التركية – الإسرائيلية وأثرها في الأمن الاقتصادي العربي، **مجلة بيت الحكمة،** السنة الثانية.

34. دياب، أحمد (2004). تركيا وإسرائيل ... أزمة عابرة أم منافسة قادمة. **مجلة السياسة الدولة،** العدد 185، (اكتوبر، 2004)، ص ص 166 – 169.

35. الربضي، سلام (2011). التآكل في العلاقات التركية – الإسرائيلية واستبعاد التغيّر الاستراتيجي. **المجلة العربية للعلوم السياسية،** العدد 30، (ربيع 2011).

36. الرشدان، عبد الفتاح (1988). العلاقات العربية التركية في عالم متغير. **مجلة العلوم الاجتماعية،** مجلد (26)، العدد (3).

37. الزعانين، رزق (1998). **سياسة تركيا المعاصرة تجاه العراق.** رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين.

38. سعيد، عبد المنعم (1987). **العرب ودول الجوار الجغرافي،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

39. الشرطي، طارق (2011). تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية – من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة (2000– 2010)، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين.

40. الشرطي، طارق (2011). **تركيا وسياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية من الانتفاضة الثانية إلى العدوان على غزة.** جامعة بيرزيت، الدراسات الدولية، فلسطين.

41. الشرعة، علي (2008) أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1990م – 2005م. **مجلة المنارة،** المجلد 14، العدد 2 (صيف)، ص ص 202–225.

42. الشمري، أحمد، ونعمة، يونس (2014). **التوجه التركي نحو آسيا والقوقاز (1990–1998).** وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابـــل، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العراق.

43. شهاب، عبد الرحمن (2016). العلاقات التركية – الإسرائيلية في العقل الإسرائيلي. **مجلة شؤون فلسطينية،** العددان 262 – 263، (ربيع 2016)، ص 99 – 113.

44. صالح، عبد الله (1996). الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية السلام. **مجلة السياسة الدولية،** عدد 125، (يوليو 1996)، ص ص 78–82

45. صفوة، نجدة (1982) موقف تركيا من القضية الفلسطينية. **مجلة المستقبل العربي،** عدد 45، (تشرين ثاني 1982).

46. الظاهر، محمود (2005). **التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات المعاصرة.** مركز البحوث والدراسات السياسية – سلسلة شؤون إسرائيلية وفلسطينية، جامعة حلوان، مصر.

47. عبد الحليم، أحمد (2001). **تركيا والصراع العربي الإسرائيلي.** سلسلة علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينيات، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

48. عبد الفتاح، بشير (2008). تركيا بعد اكتشاف دورها الإقليمي. **مجلة سياسات**، عدد 5.

49. عبد القادر، محمد (2010). العلاقات التركية الإسرائيلية قراءة في ملامح المستقبل. **مجلة شؤون إقليمية ودولية**، العدد 139، (يوليو 2010)، ص 103-109.

50. العزاوي، وصال (2000). تطورات التحالف التركي – الإسرائيلي والأمن العربي. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة 5، العدد، 12، (صيف، 2000).

51. العزي، سويم (2004). **دراسات في علم السياسة**. منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، كوبنهاجن.

52. عكاشة، سعيد، ومحمد عبد القادر (2013). العلاقات التركية – الإسرائيلية من التحـــالف على الصدام، **مجلة كراسات إستراتيجية**.

53. عنبر، أفرايم (1999). الشراكة الاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل، ترجمة: محمد داود، **مجلة كنعان**، العدد 96، (أيار، 1999).

54. عيران، عوديد، وليندنستراوس، غاليا (2013). إسرائيل وتركيا في شرق أوسط متغير. ترجمة، زهير عكاشة، **مجلة مركز التخطيط**، (نوفمبر، 2013)، ص ص 117 – 121.

55. الغالي، عبد الرحمن (2003). **انعكاس السياسة الداخلية للدول على سياستها الخارجية: الإنقاذ كمثال**. ورقة مقدمة لورشة العلاقات الخارجية-الورش التخصصية للمؤتمر العام السادس لحزب الأمة-مارس، الخرطوم: السودان.

56. الغزاوي، وصال (2000). تطورات التحالف التركي – الإسرائيلي والأمن العربي. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، السنة 5، العدد 12، (صيف 2000).

57. غورقان، إحسان (1994). العلاقات التركية الإسرائيلية وعملية السلام في الشرق الأوسط. **مجلة النهج**، العدد 37، السنة 11، ص 58 – 87.

58. فياض، خالد (1997). العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى آربكان. **مجلة السياسة الدولية**، العدد 129، (يوليو، 1999).

59. كيوان، مأمون (1998). التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي والتحول إلى نظام أمني إقليمي. **مجلة سؤون الأوسط**، العدد 76، (أكتوبر، 1998).

60. مركز الزيتونة (2010) تركيا **والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات (17)**، تحرير: محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

61. مركز الزيتونة (2010). **تركيا والقضية الفلسطينية**. تقرير معلومات (17). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

62. مركز الزيتونة (2010). **تركيا والقضية الفلسطينية**. سلسلة تقرير معلومات (17)، مركز الزتيونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

63. مطلق، رائد (2011). **العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية.** رسالة ماجستير، حامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

64. معوض، جلال (1998). التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي. **مجلة المستقبل العربي،** مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 237، (تشرين ثان، 1998).

65. معوض، جلال عبد الله (1997). عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية في التسعينات، **مجلة شؤون عربية**، آذار، العدد: (89).

66. معوّض، جلال عبد الله (1998). الجديد في العلاقات العربية – التركية. **مجلة البحوث والدراسات العربية**، جامعة الدول العربية، العدد (29).

67. مقلد، حسين (2010). تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية**، المجلد 26،العدد 1.

68. ممدوح، أحمد (2009). **السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل (1996 – 2006).** المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، مصر.

69. نصار، فاتن (2010). تركيا وإسرائيل ... محددات المستقبل. **مجلة السياسة الدولية،** السنة السادسة والأربعون، العدد 182، (أكتوبر، 2010)، ص 152 – 157.

70. نصار، فاتن (2011). مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية .. تطبيع لا تحالف. **مجلة شؤون إقليمية ودولية**، العدد 152، (آب 2011)، ص 101 – 109.

71. نعمة، كاظم (1997). التعاون التركي – الإسرائيلي: قراءة في الدوافع الخارجية. **مجلة المستقبل العربي**، العدد (220) (حزيران) السنة 20.

72. النعيمي، عمر (2008) **تطور العلاقات التركية الأمريكية بعد الحرب الباردة 1991 – 2007**. رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العراق.

73. نور الدين، محمد (1993) المسألة الكردية في تركيا: الأمل والخيبات، **مجلة شؤون تركية**، العدد الثامن.

74. نور الدين، محمد (2010). تركيا بين العرب وإسرائيل: عامل توازن. **مجلة شؤون عربية**، العدد 142، (صيف 2010)، ص ص 62 – 73.

75. نوفل، أحمد (2010). انعكاسات الهجوم على العلاقات التركية الإسرائيلية. **شهرية الشرق الأوسط**، عدد خاص بمناسبة الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص 35 – 56.

76. ياووز، حاقان (1998). العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد 33 (شتاء 1998).

77. يوسف، أيمن (2011). العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء عقيدة العمق الاستراتيجي لأحمد داوود أغلو. **مجلة قضايا إسرائيلية**، العددان 41 و 42، مجلد 11، ص 92 – 103.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

78. موقع trtarabic (2010). **الأمم المتحدة في عامها الخامس والستين وتركيا**، مقال الكتروني، منشور على الرابط:
http://www.trtarabic.com/trtworld/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=d465121c-0956-413d-8e2e-7c26f8af3467

79. الدجني، حسام (2010). **صراع الأدوار السياسية وأثره على القضية الفلسطينية**. مقال الكتروني منشور على موقع وكالة معا الإخبارية بتاريخ (2016/6/16)، على الرابط
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=292555

80. صحيفة دنيا الوطن (2010) **أوردوغان: نعادي من يعادي العرب**. مقال الكتروني منشور على موقع دنيا الوطن بتاريخ 2010/6/19، على الرابط:
http://www.technology.alwatanvoice.com/arabic/news/2010/06/19/150434.htm

81. وكالة معاً (2010). **واشنطن تبدي قلقها من تردي العلاقات بين إسرائيل وتركيا**. مقال الكتروني موقع وكالة معا الإخبارية بتاريخ (2010/6/9). على الرابط:
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=290798&MARK

82. جريدة الغد (2010). **الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية.** مقال الكتروني، منشور بتاريخ: 2010/5/12، تاريخ الزيارة 2017/2/25، على الرابط: http://www.alghad.com/?news=504396

83. موقع مجلس الوزراء الفلسطيني (2017). مجلس وزراء دولة فلسطين، على الرابط: http://www.palestinecabinet.gov.ps/Website/AR/Govs/Minister?ID=27

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- Hill, Christopher. 2003. *The Changing Politics of Foreign Policy*. New York: Palgrave Macmillan.
- Keefer, Edward. 2007. *The Many Roles of Henry Kissinger*. International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-), Vol 84, No 2 (Aug): 41 – 52.
- Kissinger, Henry. 2003. *The American Century*. Glencoe, IL: Free Press.
- Moseley, Lauren. 2010. Henry Kissinger's Early Philosophy and American Foreign Policy. *Master's Thesis*, Brandeis University, USA.
- Pool, Headlly. 2012. *The Analytical Pplicy*. Massachusetts Avenue, The Institute for Foreign Policy Analysis, Inc.
- Smith, Steven. 2007. *The new Dynamics of Indian Foreign Policy and its Ambiguities*. Irish Studies in International Affairs, Vol 18 (SUmmer): 19–34.

فهرس المحتويات:

إقرار .....أ

الشكر والتقدير .....ب

الملخص: .....ج

ABSTRACT: .....ه

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة: 2

المقدمة: 2

أهمية الدراسة: 3

مبررات الدراسة: 4

مشكلة الدراسة: 4

أسئلة الدراسة: 5

أهداف الدراسة: 5

منهجية الدراسة: 6

حدود الدراسة: 6

محتويات الدراسة: 6

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة: 10

المبحث الأول: مفهومي العلاقات الدولية والسياسة الخارجية: 10

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الدولية: 10

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية وتعريفها: 11

المبحث الثاني: المواقف السياسية الخارجية للدولة: 13

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية 18

المطلب الأول: العوامل الداخلية: 18
المطلب الثاني: العوامل الخارجية:..... 21
المبحث الرابع: الدراسات السابقة والتعقيب عليها: 23
المطلب الأول: الدراسات السابقة: 23
المطلب الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة: 25
الفصل الثالث: نشأة العلاقات التركية الإسرائيلية: 28
المبحث الأول: نبذة تاريخية حول العلاقات التركية الإسرائيلية:..... 28
المطلب الأول: نبذة تاريخية: 28
المطلب الثاني: مراحل العلاقات التركية الإسرائيلية: 29
المطلب الثالث: الدوافع الإسرائيلية والتركية لترسيخ العلاقات بينهما: 34
أولا: الدوافع الإسرائيلية:..... 34
ثانياً: الدوافع التركية: 36
المبحث الثاني: مستوى العلاقات والاتفاقيات السياسية بين إسرائيل وتركيا: 38
المبحث الثالث: مستوى العلاقات والاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية بين إسرائيل وتركيا:..... 42
الفصل الرابع: أثر المواقف التركية الإقليمية والدولية على القضية الفلسطينية:..... 46
المبحث الأول: المواقف السياسية التركية تجاه القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي: 46
مقدمة: 46
المطلب الأول: محددات المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية:..... 46
المطلب الثاني: الدور التركي إقليمياً في القضية الفلسطينية:..... 50
المبحث الثاني: أثر المواقف السياسية التركية تجاه الإسرائيلية على القضية الفلسطينية إقليمياً: .. 55
المطلب الأول: دواعي المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية وأسبابها: 55
المطلب الثاني: أثر السياسة التركية على القضية الفلسطينية:..... 59
المبحث الثالث: دور تركيا في القضية الفلسطينية على المستوى الدولي: 66

المطلب الأول: محددات الدور التركي دولياً: 66
المطلب الثاني: الدور التركي دولياً: 68
المبحث الرابع: أثر المواقف التركية تجاه القضية الفلسطينية على المستوى الدولي: 74
الخاتمة: 78
التوصيات: 81
المراجع: 82